التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٨

بناء مستقبل مشترك

رسالة من المدير العام

صفحة ٦

معالجة الاختلالات العالمية

عزيزي القارئ،

زاد في الآونة الأخيرة زخم التوسع الذي شهده الاقتصاد العالمي على مدار العام الماضي، مما يبشر بزيادة الوظائف وتحسن الظروف المعيشية في معظم بلداننا الأعضاء. ولكن توجد بعض التهديدات، من بينها تلك الناتجة عن خطر تصاعد النزاعات التجارية، والارتفاع غير المسبوق في مستويات الدين العام والخاص، وتقلبات أسواق المال، وهشاشة الأوضاع الجغرافية السياسية.

وفي ظل هذه التحديات، فإن رسالتي للبلدان الأعضاء كانت ولا تزال أن الوقت المناسب لإصلاح السقف هو وقت سطوع الشمس. والفرصة سانحة لذلك في الوقت الحالي. ولمواصلة الزخم، يتعين على البلدان التخفيف من حدة مخاطر المالية والمالية العامة من خلال تعزيز صلابة القطاع المالي وإعادة بناء الحيز المتاح من خلال السياسات — كما يتعين عليها إحراز تقدم نحو تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي سيكون من شأنها تعزيز الاقتصاد في مواجهة العواصف المستقبلية. وينبغي أن تشجع البلدان إنشاء نظام تجاري منفتح متعدد الأطراف يستند إلى القواعد، وأن تسعى إلى أن يستفيد الجميع من التكنولوجيات الجديدة — مما يسهم في تعزيز النمو الاحتوائي والاستقرار المالي بدلا من إعاقتهما.

وعلى المدى الأطول، يتأثر الزخم الاقتصادي العالمي بضغوط نتيجة تراجع/فتور الثقة في المؤسسات ببطء — والثقة هي شريان الحياة لأي اقتصاد بالطبع. ولهذه الثقة المتذبذبة أبعاد عديدة: الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، والتصورات بأن مكاسب النمو الاقتصادي والعولمة لا يجري تقاسمها على نحو عادل، والقلق من مستقبل الوظائف والفرص الاقتصادية، وأطر الحوكمة الضعيفة التي غالبا ما ساهمت في تيسير الفساد. كذلك يتأثر الزخم سلبا نتيجة تزايد أعداد المسنين وضعف التمويل المتاح لنظم معاشات التقاعد، كما تتسع فروق الدخل. ومن المحتمل أن يؤدي تغير المناخ في حالة عدم مواجهته إلى اضطرابات حادة على جانب الرخاء الاقتصادي في العقود القادمة. ويتعين على البلدان أيضا أن تواصل تركيزها على هذه التحديات الملحة التي تتزايد حدتها ببطء.

صفحة ١٠

معالجة عدم المساواة

صفحة ٨

مواجهة تغير المناخ

مواجهة الفساد وتعزيز الحوكمة

١٢ صفحة

وعلى نحو ما يتضح من هذا التقرير السنوي، فإن مجلس المديرين التنفيذيين وخبراء الصندوق يبذلون قصارى جهدهم لخدمة البلدان الأعضاء ومساعدتها على مواجهة هذه التحديات — من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات وبرامج الإقراض وتنمية القدرات. وعلى سبيل المثال فقط، سعينا إلى تعزيز أدوات منع الأزمات؛ وتمكنّا من تحسين منهجيتنا المستخدمة في تقييم الاختلالات العالمية وأسعار الصرف؛ وحددنا الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية اللازمة لتشجيع النمو الاقتصادي الاحتوائي القابل للاستمرار، بما في ذلك في مجال المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في القوة العاملة؛ وطورنا تحليلنا للقضايا المالية والهيكلية الكلية؛ ووضعنا إطارا جديدا لمواجهة الفساد وضعف الحوكمة؛ وحللنا بمزيد من العمق الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية؛ وعززنا مشاركتنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

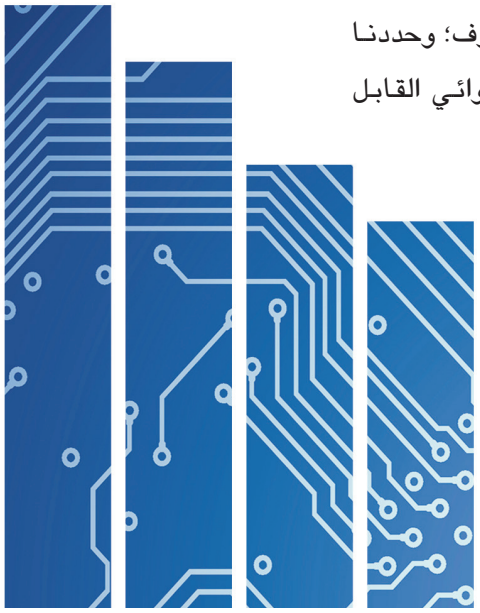

التكنولوجيا في المجال المالي

١٤ صفحة

وفي الوقت الذي نواجه فيه هذه الأوضاع الاقتصادية التي تتسم بعدم اليقين، فإنني على قناعة بأن القيم التي يستند إليها صندوق النقد الدولي — والتي ترتكز على فكرة أن التعاون الاقتصادي هو السبيل الأكيد نحو غد أفضل — أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. لذلك دعونا نجدد التزامنا بهذه القيم.

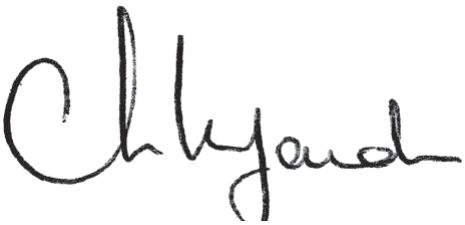

كريستين لاغارد
المدير العام

المحتويات

١ الجزء ١: نظرة عامة

رسالة من المدير العام ١
لمحة عن صندوق النقد الدولي ٤

تحت الأضواء – فرصة سانحة ٥
تحسين عمل النظام العالمي ٦
وضع النمو على مسار قابل للاستمرار ٨
جعل النمو احتوائيا للجميع ١٠
الحد من الفساد ١٢
الاستفادة من التكنولوجيا ١٤

أضواء على أهم الأحداث الإقليمية ١٦
رحلة إلى إندونيسيا ١٦
آسيا والمحيط الهادئ ١٨
إفريقيا جنوب الصحراء ٢٩
أوروبا ٢٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٤
نصف الكرة الغربي ٢٦

٢٧ الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية ٢٨
الرقابة الثنائية ٢٩
الرقابة متعددة الأطراف ٣١
المشورة بشأن السياسات ٣١
القضايا النقدية والمالية ٣٢
سياسة المالية العامة ٣٥
الأسواق الصاعدة ٣٦
البلدان منخفضة الدخل والبلدان النامية ٣٦
موضوعات أخرى ٣٨
البيانات ٣٩

الإقراض ٤٤
نشاط التمويل بشروط غير ميسرة ٤٥
نشاط التمويل بشروط ميسرة ٤٦
تصميم البرامج ٥٣
أداة تنسيق السياسات ٥٤
أداة دعم السياسات ٥٤
مراقبة ما بعد البرامج ٥٥

تنمية القدرات ٥٦
أضواء على موضوعات المالية العامة ٥٨
أضواء على القطاع النقدي ٦٢
أضواء على الموضوعات الإحصائية ٦٣
أضواء على الموضوعات القانونية ٦٥
جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بالأرقام ٦٥
شراكات من أجل تنمية القدرات ٦٨
الصناديق المواضيعية العالمية المعنية بتنمية القدرات ٧٠
المراكز الإقليمية لتنمية القدرات ٧٠

الأشكال البيانية

٢–١: اتساع شبكة الأمان المالي العالمية بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٨ ..... ٧
٢–١: تأثير ارتفاع درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي حول العالم ٩
٢–١: مستويات عدم المساواة تتراجع باستمرار حول العالم... ..... ١١
٢–١: رقمنة الحكومة: عدد البلدان التي تقدم مجموعة مختارة من الخدمات الرقمية، ٢٠١٦ ..... ١٤
٢–١: نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء ٢٠
٢–١: نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، ٢٠٠٠–٢٠١٦ ..... ٢٠
٢–١: الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في إطار حساب الموارد العامة خلال السنوات المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٩–٢٠١٨ ..... ٤٦
٢–٢: القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١٨ ..... ٤٧
٢–٣: القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١٨ ..... ٤٧
٢–٤: نصيب أنشطة الصندوق الأساسية في التكاليف، السنة المالية ٢٠١٨ ..... ٦٥
٢–٥: الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨ ..... ٦٦
٢–٦: الإنفاق على تنمية القدرات حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٨ ... ٦٦
٢–٧: الإنفاق على تنمية القدرات حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٨ ..... ٦٦
٢–٨: الإنفاق على تنمية القدرات حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٨ ..... ٦٦
٢–٩: المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨ ..... ٦٧
٢–١٠: إجمالي المشاركة في التدريب حسب المنطقة الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨ ..... ٦٧

٧٣

الجزء ٣:
الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٣
الميزانية والدخل ٧٤
نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل ٧٥
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٧٧
المساءلة ٧٨
مكتب التقييم المستقل ٨٢
التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية ٨٥
حصص العضوية والحوكمة ٨٩
حقوق السحب الخاصة ٩٠
الشفافية ٩١
سياسة الاطلاع على الوثائق ٩١
المديرون التنفيذيون ٩٢
المديرون التنفيذيون والمناوبون ٩٤
فريق الإدارة العليا ٩٦
كبار موظفي الصندوق ٩٨
قراءات إضافية ١٠٠
أهداف التنمية المستدامة ١٠٢
الاختصارات ١٠٣
خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ١٠٤

تبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

التحليل واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي.

ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٨، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٦٩٥٣٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٤٣٨٠٦ للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٢٧ إبريل ٢٠١٧) هو ٠,٧٢٩٣٨٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٣٧١٠٢ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

ولا يشير مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات، إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

الأطر

٢–١: مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي ٦٩
٢–٢: نافذة التواصل مع الشركاء ٧٠
٣–١: التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1) ٧٦
٣–٢: نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد ٧٩
٣–٣: إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية ٨١

الجداول

٢–١: الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٨ ..... ٤٥
٢–٢: الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق ٤٨
٢–٣: تسهيلات الإقراض الميسر ٥٠
٢–٤: الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٨ ..... ٥٢
٢–٥: الصناديق المواضيعية المعنية بتنمية القدرات التي أنشأها الصندوق ٧١
٢–٦: مراكز الصندوق الإقليمية المعنية بتنمية القدرات ٧٢
٣–١: الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٧–٢٠٢٠ ..... ٧٤
٣–٢: النفقات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٨ ..... ٧٥
٣–٣: المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان المتأخرة في سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر أو أكثر، حسب نوع الالتزام في ٣٠ إبريل ٢٠١٨ ..... ٧٧

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي منظمة عالمية تضم في عضويتها ١٨٩ بلدا وتأسست لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وصندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ورسالة الصندوق تمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، وكذلك جهود بناء القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٧ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٨. وتعكس محتوياته آراء المجلس التنفيذي للصندوق ومناقشاته حول قضايا السياسات، والذي شارك بفعالية في إعداد هذا التقرير السنوي.

أدوارنا الرئيسية

يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة أدوار رئيسية:

١ **تقديم المشورة للبلدان الأعضاء** بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

٢ **إتاحة التمويل** للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.

٣ **تقديم المساعدة الفنية والتدريب** للبلدان الأعضاء بناء على طلبها؛ لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة التي تربطه ببلدانه الأعضاء. وللاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق: www.imf.org.

تحت الأضواء

فرصة سانحة

شهد العام الماضي تصاعد المخاوف الاقتصادية نتيجة التشكك في جدوى التكامل الاقتصادي والنهج الدولي المتبع في صنع السياسات الاقتصادية. ولكي يستفيد الجميع من مكاسب العولمة، ركز الصندوق على تقديم المشورة بشأن السياسات في المجالات الكلية التالية ذات الأهمية:

وضع النمو على مسار قابل للاستمرار
من خلال مواجهة تغير المناخ

تحسين عمل النظام العالمي
من خلال معالجة الاختلالات العالمية وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية

جعل النمو احتوائيا للجميع
من خلال التصدي لجميع أشكال عدم المساواة

حماية الأسس
من خلال تعزيز الحوكمة ومعالجة الفساد

الاستفادة من التكنولوجيا
في مجال المالية وسياسة المالية العامة

ويتسق هذا النهج مع خارطة السياسات التي أرستها أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والتي تشير إلى وجود علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وقد اعتمد الصندوق أهداف التنمية المستدامة في المجالات ذات الصلة بأنشطته.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي يتطلب التزام جميع البلدان.

يشير تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٧ الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن اختلالات الحساب الجاري المفرطة — العجز أو الفائض في معاملات بلد ما مع باقي العالم — مثلت حوالي ثلث مجموع الاختلالات العالمية في عام ٢٠١٦. وهذه الاختلالات، التي لم يتغير مستواها تقريبا منذ عام ٢٠١٦، أصبحت أكثر تركزا في الاقتصادات المتقدمة: حالات عجز في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وفوائض في بلدان مثل ألمانيا واليابان وكوريا وهولندا وسنغافورة والسويد. وهذه الاختلالات تجعل الاقتصاد العالمي أكثر عرضة لانعكاس مفاجئ في مسار التدفقات الرأسمالية وقد تؤدي إلى زيادة الحمائية، مما ستكون له آثار سلبية على التجارة والنمو. وبالنسبة لبلدان العجز المفرط، ينبغي خفض عجز المالية العامة دون الحد من البرامج التي تستهدف الفقراء وإعادة اتساق السياسة النقدية تدريجيا مع مستويات التضخم المستهدفة. في حين ينبغي أن تستخدم بلدان الفائض المفرط مزيدا من الدفعات المالية. وينبغي أن تولي المجموعتان الأولوية للإصلاحات الهيكلية — زيادة الاستثمارات وتعزيز المنافسة في بلدان الفائض وتشجيع الادخار والمنافسة في بلدان العجز. ويعد الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي سلعة عامة دولية يتطلب تحقيقها التزام جميع البلدان.

كذلك دعم الصندوق التوسع في شبكة الأمان المالي العالمية التي تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال إتاحة التأمين للمساعدة في منع الأزمات، والتمويل عند وقوع الأزمات، والحوافز اللازمة لتشجيع البلدان على اعتماد السياسات التي من شأنها جعل الأزمات أقل تواترا وأكثر قابلية للإدارة. وقد ازدادت موارد شبكة الأمان المالي العالمية بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، مما يشير إلى أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تعقيدا وتقلبا وتداخلا.

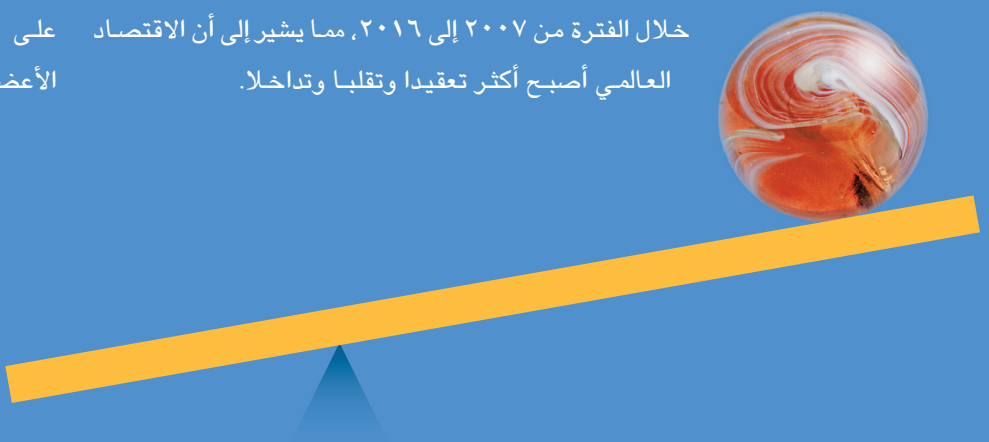

وعلى مدار العام الماضي، زادت مساهمات الصندوق في شبكة الأمان المالي العالمية، حيث عدل قواعد إتاحة خطوط ائتمان منع الأزمات — خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة — لزيادة قابلية التنبؤ بعملية التأهل وجعلها أكثر شفافية. كذلك اقترح الصندوق إطارا لتعزيز التعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية بغرض تحسين شبكة الأمان المالي العالمية، وذلك للاستفادة من المزايا التنافسية الفردية لترتيبات التمويل الإقليمية (المعرفة والروابط الإقليمية) والصندوق (الخبرة في تصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي والتضامن في توزيع المخاطر العالمية) في منع الأزمات والتخفيف من حدتها.

وفيما يتصل بتنمية القدرات، يعمل الصندوق مع أكثر من ٤٠ شريكا ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف على عدد من المبادرات الاقتصادية الكلية الأساسية حول العالم. وتتسق عدة صناديق مواضيعية مع أهم الاحتياجات والمبادرات الإنمائية العالمية، بما في ذلك جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وجدول أعمال التمويل من أجل التنمية. وتعد الجهود المكثفة التي تقوم بها مراكز صندوق النقد الدولي الإقليمية لتنمية القدرات عنصرا مكملا لأنشطة هذه الصناديق، وتحصل هذه المراكز على تمويلها من شركاء التنمية والبلدان الأعضاء والصندوق.

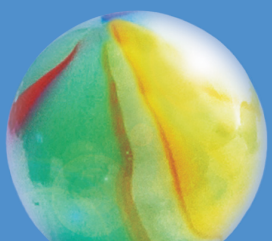

معلومة

تتكون شبكة الأمان المالي العالمية من أربعة مستويات أساسية:

١ – **الاحتياطيات الذاتية للبلدان** ارتفعت من تريليوني دولار أمريكي تقريبا في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧. كذلك تضاعف حجم موارد الصندوق المستمدة من حصص العضوية ليصل إلى ٦٧٠ مليار دولار أمريكي تقريبا.

٢ – **المبادلات الثنائية بين بلدين** تكون في صورة مبادلات دائمة غير محدودة بين البنوك المركزية لبعض البلدان الكبرى التي تصدر عملات الاحتياطي، وشبكة من المبادلات بين الصين وبلدان أخرى لدعم التجارة والاستثمار.

٣ – **ترتيبات التمويل الإقليمية** تتضمن آلية الاستقرار الأوروبية التي تبلغ طاقتها الإقراضية ٥٠٠ مليار يورو، ومبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف التي تصل طاقتها الإقراضية إلى ٢٤٠ مليار دولار أمريكي، وترتيب احتياطي الطوارئ بين البرازيل والصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا الذي تبلغ قيمته ١٠٠ مليار دولار أمريكي.

٤ – **صندوق النقد الدولي** يمكنه، إلى جانب إقراض البلدان لمساعدتها على مواجهة أزمات ميزان المدفوعات، تقديم خطوط ائتمان يمكن استخدامها على أساس وقائي للبلدان التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة. وتتضمن هذه الخطوط خط الائتمان المرن الذي يقدم للبلدان التي تستند إلى أسس وسياسات قوية للغاية، وخط الوقاية والسيولة الذي يقدم للبلدان التي تتمتع بأسس سليمة ولا توجد لديها سوى مواطن ضعف محدودة.

خلف الكواليس

كفاية شبكة الأمان المالي العالمية: مراجعة خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة، ومقترحات لإصلاح أدوات الصندوق — مقترحات معدلة

أجرى الصندوق مراجعة لخط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة وتوصل إلى أن هاتين الأداتين ساهمتا مساهمة فعالة في دعم البلدان الأعضاء على أساس وقائي في مواجهة المخاطر الخارجية، وأن الترتيبات اللاحقة في إطار خط الائتمان المرن ومستويات الاستفادة من الموارد التي أتاحتها هذه الترتيبات تم تصميمها على نحو ملائم بما يتناسب مع ظروف البلدان. وتضمنت عملية المراجعة إجراء تعديلات على إطار التأهل للاستفادة من خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة لزيادة قابلية التنبؤ به وجعله أكثر شفافية بالنسبة للمستخدمين الحاليين والمحتملين.

الشكل البياني ١–١

اتساع شبكة الأمان المالي العالمية بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٨

حجم الموارد المتاحة للبلدان بمليارات الدولارات الأمريكية ونوعها.

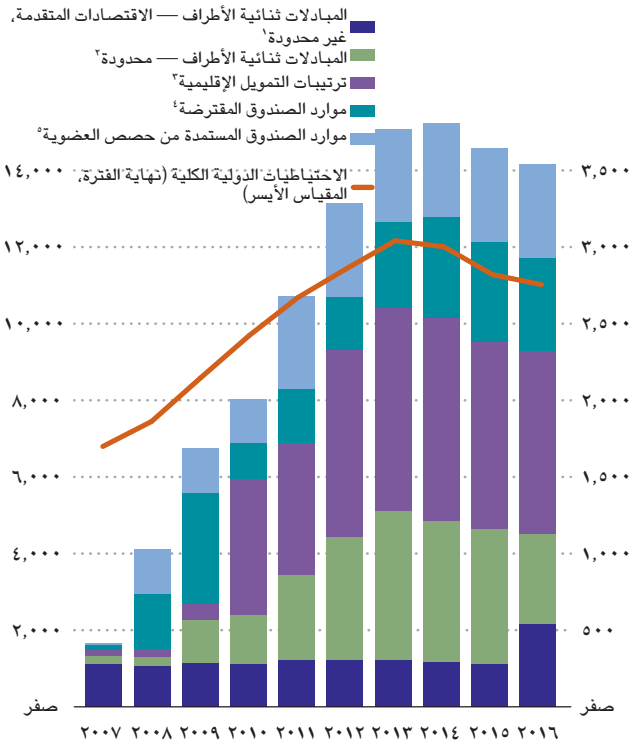

المصادر: بنك إنجلترا، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية، والتقارير السنوية عن ترتيبات التمويل الإقليمية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تستند التقديرات إلى الاستخدامات السابقة المعلومة، أو، في حالة عدم سحب الموارد، إلى متوسط الحد الأقصى للمسحوبات السابقة لباقي البنوك المركزية الأعضاء في الشبكة. وتحسب الترتيبات الثنائية مرة واحدة.

[٢] تتضمن جميع الترتيبات التي تكون لها حدود صريحة، وتستبعد منها ترتيبات مبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف، والتي تندرج ضمن ترتيبات التمويل الإقليمية. وتحسب الترتيبات الثنائية مرة واحدة.

[٣] تستند إلى الطاقة الإقراضية الصريحة/حد الإقراض الصريح إذا ما توافرت هذه البيانات، أو حجم الموارد الملتزم بها، أو الطاقة الإقراضية التقديرية حسب حدود استفادة البلدان من الموارد ورأس المال المدفوع.

[٤] بعد الأرصدة الاحترازية.

[٥] بعد خصم الأرصدة الاحترازية بالنسبة للبلدان المنضمة إلى خطة المعاملات المالية.

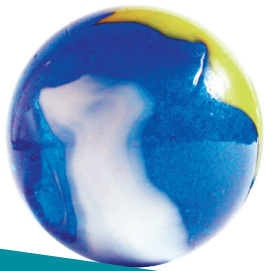

هدف التنمية المستدامة

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

ارتفاع درجات الحرارة قد يفرض تكلفة ضخمة على الاقتصاد.

من المحتمل أن يصبح تغير المناخ إحدى أكبر الصدمات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، إذا لم تتم مواجهته، نظرا لآثاره المعاكسة، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وحدوث كوارث طبيعية أكبر وأكثر تواترا، وارتفاع مستويات البحار، وفقدان التنوع البيولوجي في النظم البيئية المستنزفة.

وتشير بحوث الصندوق الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن ارتفاع درجات الحرارة قد يفرض تكلفة كبيرة على الاقتصاد، لا سيما في البلدان النامية منخفضة الدخل التي ليس لها سوى نصيب ضئيل من انبعاثات غاز الدفيئة. فبالنسبة لبلد نام وسيط منخفض الدخل تبلغ درجة حرارته ٢٥ درجة مئوية، يؤدي ارتفاع درجة الحرارة بدرجة مئوية واحدة إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي ١,٥٪ -- ويستمر هذا الانخفاض لسبعة أعوام على الأقل.

وفي حالة عدم السيطرة على الانبعاثات، فقد يتراجع نصيب الفرد من الدخل في أي بلد نام وسيط منخفض الدخل بمقدار العشر في نهاية القرن. ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة على النتائج الاقتصادية بأشكال عديدة — مثل تراجع الناتج الزراعي، وانخفاض إنتاجية العمالة المعرضة للحرارة، وتردي الأوضاع الصحية، وانخفاض مستوى الاستثمارات. ويعيش حوالي ٦٠٪ من سكان العالم في بلدان معرضة لمواجهة هذه الآثار.

وللحد من آثار تغير المناخ من خلال تقليص الانبعاثات، وافقت ٢٠٠ بلد تقريبا على اتفاقية باريس. ويعكف الصندوق في الوقت الحالي على إعداد أدوات اللوحات الجدولية لمساعدة كل بلد على حدة في قياس مستويات تسعير الكربون اللازمة، والمفاضلات بين مختلف الأدوات كتداول الانبعاثات وحوافز كفاءة استخدام الطاقة والضرائب على الكهرباء وأنواع الوقود المنفردة.

وتؤكد النتائج على أن ضرائب انبعاثات الكربون لها مزايا كبيرة بالنسبة للمناخ والمالية العامة والاقتصاد، وعلى التفاوت الكبير بين البلدان في مستويات تسعير الكربون اللازمة، مما يعزز الحجج المؤيدة للتنسيق الدولي في هذا الصدد. وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق خلال العام الجاري على تقديم مزيد من المساعدات للبلدان النامية التي تواجه احتياجات ملحة على جانب ميزان المدفوعات من خلال زيادة حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع. وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة، تبلغ التكلفة السنوية للكوارث حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي — أي ما يتجاوز التكلفة التي تتحملها البلدان الأكبر بأربعة أضعاف. وتساعد جهود تنمية القدرات البلدان الأعضاء على بناء أطر إدارة مالية عامة قوية، واعتماد إصلاحات ضريبية بيئية، وتحديد أسعار ملائمة للطاقة تعكس الآثار الجانبية البيئية الضارة لتغير المناخ.

كذلك استحدث الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي «عمليات تقييم سياسات تغير المناخ» التي تتيح تقييما شاملا لاستراتيجيات التخفيف من حدة تغير المناخ وبناء الصلابة والتمويل في الدول الصغيرة في إطار مالي كلي قابل للاستمرار.

الشكل البياني ١-٢

تأثير ارتفاع درجات الحرارة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي حول العالم

تأثير ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة على نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (٪)

تنشأ عن ارتفاع درجات الحرارة آثار متفاوتة للغاية عبر بلدان العالم، وتتركز التداعيات السلبية في البلدان التي يعيش فيها معظم سكان العالم.

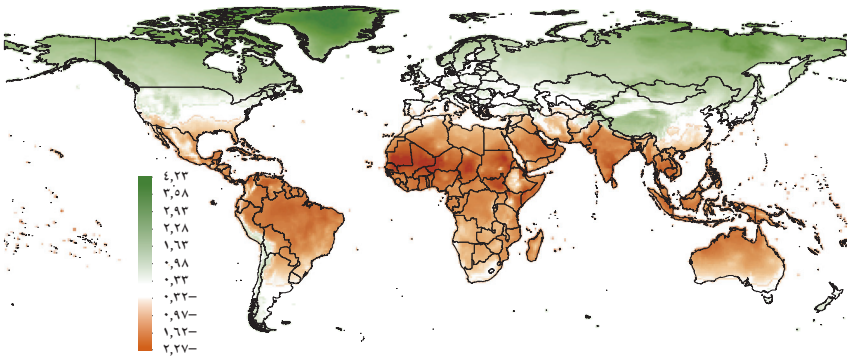

المصادر: قاعدة بيانات Natural Earth، وتطبيق Scape Toad، وقاعدة بيانات تقرير الأمم المتحدة عن التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠١٦، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

معلومة

التسهيل الائتماني السريع من صندوق النقد الدولي

يتمثل الغرض من التسهيل الائتماني السريع الذي يتيحه صندوق النقد الدولي في تقديم قروض سريعة بدون فائدة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة. ويركز هذا التسهيل على أهداف الحد من الفقر والنمو في البلدان. وقد تم استحداث هذا التسهيل تحت مظلة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر كجزء من إصلاحات أوسع نطاقا لجعل الدعم المقدم من الصندوق أكثر مرونة وملاءمة لمختلف احتياجات البلدان النامية منخفضة الدخل، بما في ذلك في أوقات الأزمات.

٢٠٣٠

والتسهيل متاح للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتكون المساعدات في صورة قرض يصرف لمرة واحدة. ويمكن للبلد طلب المساعدة مجددا في إطار التسهيل الائتماني السريع خلال ثلاثة أعوام إذا ما كانت الاحتياجات التي يواجهها ميزان مدفوعاتها ناتجة أساسا عن صدمة خارجية أو إذا كان للبلد سجل أداء إيجابي في تنفيذ سياسات اقتصادية كلية ملائمة. وفي يونيو ٢٠١٧، وافق الصندوق على صرف تسهيل ائتماني سريع لغامبيا.

٢٠٤٠

٢٠٥٠

خلف الكواليس

آثار صدمات الطقس على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن للبلدان منخفضة الدخل المواجهة؟

يشير عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن تغير المناخ إلى أن ارتفاع درجات الحرارة له آثار اقتصادية كلية متفاوتة، وتتركز تداعياته السلبية في البلدان ذات المناخ الساخن نسبيا، مثل أغلب البلدان النامية منخفضة الدخل. ومن شأن السياسات المحلية السليمة والتنمية، بوجه عام، والاستثمار في استراتيجيات محددة للتكيف مع تغير المناخ، المساعدة في الحد من التداعيات السلبية لصدمات الطقس. ولكن نظرا للمعوقات التي تواجهها البلدان منخفضة الدخل، يجب على المجتمع الدولي دعم هذه البلدان في التكيف مع تغير المناخ — وهو تهديد عالمي لم تسهم هذه البلدان فيه سوى بدرجة ضئيلة.

هدف التنمية المستدامة

العمل المناخي

الحد من عدم المساواة من شأنه إتاحة الفرصة لتحقيق النمو والاستقرار.

تراجعت مستويات عدم المساواة حول العالم — فروق الدخل بين البلدان — ولكن الصورة داخل البلدان أقل وضوحا ومتفاوتة حسب مجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد والعوامل ذات الخصوصية القطرية. وتشير بحوث الصندوق إلى أن استمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي ويجعله أقل استمرارية، كما يؤدي إلى تصاعد حالة عدم الاستقرار المالي — مما يعني أن الحد من عدم المساواة يرتبط ارتباطا مباشرا بعمل الصندوق.

كيف يؤثر توزيع الدخل على النمو والاستقرار؟

يؤدي عدم المساواة إلى إهدار الموارد. وفي الاقتصادات التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة، قد لا يستطيع الفقراء الحصول على خدمات التعليم أو الوصول إلى الأسواق المالية وغير ذلك من سبل زيادة الدخل، مما يجعل من الصعب عليهم تنمية قدراتهم الإنتاجية.

وينشأ عن عدم المساواة الناتجة عن ضعف آفاق التوظيف ارتفاع في التكلفة. كذلك تؤدي البطالة المطولة إلى تدهور المهارات والحد من المهارات والقدرات اللازمة للحصول على الوظائف ونضوب الثقة في الحكومة. ويكون هذا التأثير أشد وطأة على الشباب خصوصا الذين ترتفع معدلات البطالة بينهم في بعض البلدان، وعلى النساء في البلدان التي تجبرهن على البقاء خارج صفوف القوة العاملة بسبب التمييز أوالعادات الاجتماعية أو عدم تكافؤ الفرص.

وقد يؤدي عدم المساواة إلى زيادة الاستقطاب وعدم الثقة. فعندما يشعر المواطنون بأنهم يتم التعامل معهم بطريقة غير عادلة، يمكن أن يؤدي انعدام التماسك الاجتماعي إلى مزيد من النزاعات السياسية على الموارد العامة، والسعي للكسب الريعي، ومواجهة الحكومات مزيد من الصعوبات في تطبيق الإصلاحات الداعمة للرخاء اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي على المدى الأطول. وفي الحالات التي تستفحل فيها هذه الأوضاع، يمكن أن يؤدي الاستقطاب إلى حالة من عدم الاستقرار والنزاع.

وقد يؤدي عدم المساواة إلى زعزعة الاقتصاد الكلي لما يترتب عليه من تقويض القدرة على مواجهة المخاطر — فالمجتمعات التي تزداد فيها مستويات عدم المساواة عادة ما لا تتوافر لديها سوى سبل محدودة لتأمينها ضد الاضطرابات الاقتصادية. كذلك تؤدي زيادة عدم المساواة إلى مزيد من الهشاشة المالية — لا سيما من خلال زيادة مدخرات الأثرياء وزيادة الطلب على الائتمان من جانب الفقراء والطبقة المتوسطة في الوقت نفسه.

وتتضمن السياسات اللازمة لمعالجة عدم المساواة والمساعدة في تعزيز النمو والاحتواء الاقتصادي توسيع نطاق الاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة بالنسبة للفقراء، والاستثمار في البنية التحتية، وتعميق الاحتواء المالي ليشمل الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، والتشجيع على زيادة مشاركة الإناث في القوة العاملة.

ويعد تحصيل الإيرادات والإنفاق الموجه من العناصر المهمة للغاية في هذا السياق — يناقش عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الراصد المالي: معالجة عدم المساواة بعض خيارات مواجهة عدم المساواة والموازنة في الوقت نفسه بين الكفاءة والعدالة. ومن شأن ضرائب الدخل التصاعدية المصممة بشكل جيد وكذلك أنواع معينة من ضرائب الثروات المساهمة في الحد من عدم المساواة دون التأثير على النمو. وتشير الدراسات التجريبية الجارية إلى أن فكرة «الدخل الأساسي المعمم» من شأنها الحد من الفقر وعدم المساواة، ولكن تطبيقها يتوقف على القدرات الإدارية للبلد وقدرته على توجيه الإنفاق الاجتماعي لمستحقيه بمزيد من الدقة

خلف الكواليس

تعزيز النمو الاحتوائي

توجد أدلة متزايدة على أن المواطنين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي بالتساوي وأن عدم احتوائية النمو قد تؤثر بالسلب على الاقتصاد الكلي. وتشير دراسة صادرة عن الصندوق إلى أهمية السياسات المحلية في الاستفادة من النمو القوي في تحقيق الرخاء للجميع. وينبغي أن تطبق البلدان أطر سياسات من شأنها الحفاظ على النمو القابل للاستمرار واستقرار الاقتصاد الكلي. ويتطلب تعزيز النمو الاحتوائي اتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية وضمان ألا تكون زيادة النمو على حساب المساواة. وقد أعد الصندوق دورة تدريبية بعنوان «النمو الاحتوائي» في عام ٢٠١٣، وهي تناقش الأدوات التحليلية والتشغيلية اللازمة لتعزيز النمو الاحتوائي، وأصبحت من أكثر دورات الصندوق التدريبية المطلوبة حول العالم.

الشكل البياني ١-٣

مستويات عدم المساواة تتراجع باستمرار حول العالم...

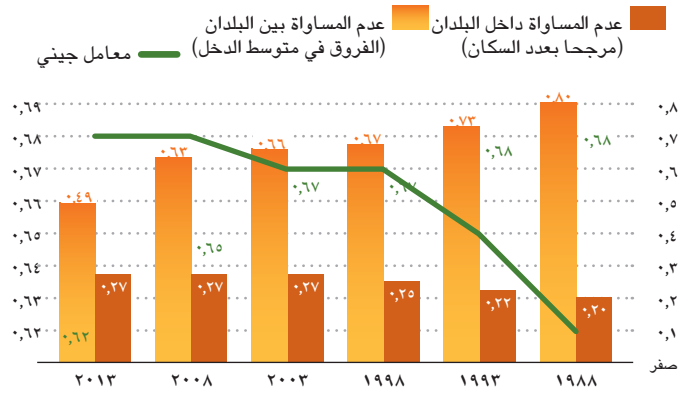

المصادر: دراسة Lakner and Milanović 2016، ودراسة Milanović 2016، ودراسة World Bank 2016.

ملحوظة: يشير ارتفاع الأعمدة إلى مستوى عدم المساواة في العالم مقيسا بلوغاريتم الانحراف الوسيط (المقياس الأيسر). ويمثل معامل جيني توزيع دخل المقيمين في البلد، وتعبر النسبة ١ (أو ١٠٠٪) عن أقصى مستويات عدم المساواة (المقياس الأيمن).

معلومة

... ولكنها تظل مرتفعة داخل البلدان.

بالرغم من تقلص حجم فجوات الدخل بين البلدان، ارتفعت مستويات عدم المساواة داخل البلدان خلال الفترة من منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وتوجد عوامل عديدة تفسر هذه الاتجاهات:

التطورات التكنولوجية، استفاد منها في الأساس مالكو رأس المال والعمالة عالية المهارات.

التجارة الدولية، رغم أنها لا تزال محركا أساسيا للنمو والحد من الفقر، فإنها أدت — بجانب التكنولوجيات الموفرة للعمالة والتعهيد الخارجي — إلى فقدان بعض الوظائف واستبدالها في الاقتصادات المتقدمة.

التكامل المالي، بدون تطبيق قواعد تنظيمية ملائمة، قد يؤدي إلى زيادة التعرض إلى الأزمات المالية وتعزيز القوة التفاوضية لرأس المال.

السياسات المحلية، في بعض البلدان، أدت إلى تقلص القوة التفاوضية للعمالة، وزيادة تركز الملكية في يد عدد أقل من الشركات، والحد من تصاعدية الضرائب، وتقويض الحماية الاجتماعية.

هدف التنمية المستدامة

المساواة بين الجنسين

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الحد من أوجه عدم المساواة

معالجة طبقات الفساد العديدة المتراكمة.

تعد الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك عدم الفساد النظامي، عنصرا ضروريا لاستقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي القابل للاستمرار. وتشير بحوث الصندوق إلى أن الفساد النظامي — الذي يعرف بأنه سوء استغلال المناصب العامة في تحقيق مكاسب شخصية — يؤدي إلى تراجع النمو والاستثمار وزيادة عدم المساواة.

ويحد الفساد من قدرة الدولة على فرض الضرائب، وذلك جزئيا عن طريق تقويض النظام الضريبي بسبب تصورات عدم الإنصاف والمحسوبية، مما قد يؤدي إلى استنزاف خزينة الدولة. كذلك يؤدي الفساد إلى تشويه الإنفاق الحكومي من خلال تشجيع المشروعات مفرطة الحجم والمهدرة للموارد والتي تنطوي على تقديم الرشاوي، مما يؤثر بالسلب على الاستثمارات في مجالات مثل الصحة والتعليم التي يكون لها أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي. ونظرا لأن الفقراء يكونون أكثر اعتمادا من غيرهم على الخدمات الحكومية، فإنهم يكونون أكثر تأثرا بهذه التشوهات التي تحد من الفرص الاقتصادية المتاحة لهم.

كذلك يتأثر النمو الاحتوائي القابل للاستمرار سلبا إذا لم تستطع الحكومة ضمان وجود بيئة أعمال تقوم على التجرد وسيادة القانون. وتؤدي الرشوة إلى زيادة تكلفة الاستثمار — ففي حالة وجود فساد نظامي، تكون الرشوة بمثابة ضريبة مفروضة على الاستثمار. وإذا طال الفساد آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي، يصبح الاستقرار المالي عرضة للخطر أيضا.

ومن شأن الفساد أن يؤدي إلى انعدام الثقة في الحكومة والانقسام داخل البلد، مما يؤثر بصورة غير مباشرة بالتالي على الاستقرار والنمو الاحتوائي. فعلى سبيل المثال، عندما يعود الاستثمار في المهارات والتعليم بمكاسب محدودة على الشباب، يؤثر ذلك سلبا على آفاق زيادة الإنتاجية ويؤدي إلى إثارة الاستياء.

وقد قام الصندوق مؤخرا بتحديث سياسته بشأن الحوكمة والفساد. وتتضمن السياسة الجديدة إرشادات لتقييم طبيعة الفساد وحجمه وأثره على الاقتصاد الكلي. ولضمان مزيد من الشمول والنزاهة وعدم التحيز في عمل الصندوق في مجال الحوكمة والفساد، تركز السياسة على جانبي «العرض» (تقديم الرشوة) و«الطلب» (قبول الرشوة) في عملية الفساد. ويجب أن يتضمن التعامل الفعال مع الفساد اتخاذ خطوات من شأنها الحد من الممارسات الفاسدة، سواء المباشرة — تقديم الرشوة إلى المسؤولين الأجانب — أو غير المباشرة — غسل الأموال.

الفساد يشجع الإنفاق المهدر للموارد

خلف الكواليس

سياسات الصندوق وجهوده في مجال تنمية القدرات تسهم في مكافحة الفساد

تشير سياسة الصندوق بشأن الحوكمة والفساد إلى أن الصندوق قدم مشورة مفصلة بشأن سياسات الحد من الفساد في التقارير الخاصة بعمليات التحقق من سلامة فرادى البلدان. وهذه المشورة غالبا ما كان يتم تقديمها في إطار القروض الحالية أو المحتملة التي يقدمها الصندوق، وعكست نتائج بعثات تنمية القدرات التي نظمها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي والشركاء الآخرين. كذلك تم تقديم مشورة مفصلة بشأن استراتيجيات الحد من الفساد كجزء من عدة مراجعات في إطار مشاورات المادة الرابعة.

معلومة

كيف يؤثر الفساد على الاقتصاد؟

تشير بحوث الصندوق إلى أن الحد من الفساد تترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي: فتراجع أحد مؤشرات الفساد أو الحوكمة من المئيني الخمسين إلى المئيني الخامس والعشرين يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بمقدار نصف نقطة مئوية أو أكثر، وإلى تراجع نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية إلى نقطتين مئويتين.

هدف التنمية المستدامة

السلام والعدل والمؤسسات القوية

ضمان تقاسم مكاسب التكنولوجيا على نطاق واسع.

ظل تأثير التغير التكنولوجي على آفاق التوظيف وعدم المساواة محل اهتمام منذ بداية الثورة الصناعية. وينطبق ذلك تحديدا على التطورات السريعة الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد بحث الصندوق هذا الموضوع في عدة مجالات تتضمن مستقبل العمل والانعكاسات بالنسبة للاستقرار المالي وسياسة المالية العامة. ويتمثل الهدف من ذلك في ضمان استخدام التطورات التكنولوجية في دعم، لا في إعاقة، سلامة الاقتصاد الكلي والنمو الاحتوائي.

ونظرا لأن الماكينات يمكنها أداء مجموعة متزايدة من المهام وتصبح بمرور الوقت أقل تكلفة مقارنة بالعمالة، فإن التطورات التكنولوجية الجديدة من الممكن أن تؤدي إلى اضطرابات كثيرة. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى زعزعة استقرار آفاق التوظيف وتراجعها، وإلى زيادة عدم المساواة، وذلك نظرا لأن التقدم التكنولوجي عادة ما يفيد أنشطة الأعمال والعاملين الحاصلين على أعلى الشهادات الدراسية، مما يزيد من تراجع الطبقة المتوسطة واتساع الفجوة بين المواطنين الأكثر ثراء والأكثر فقرا. وتحلل دراسة صادرة عن الصندوق آثار التكنولوجيا على العمل وتقدم بعض السياسات البديلة، مثل زيادة الإنفاق العام على التعليم والتدريب، واستخدام سياسة المالية العامة في ضمان تقاسم منافع النمو على أوسع نطاق.

كذلك بحث الصندوق الإمكانات والمخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيات المالية الجديدة، التي يشار لها في اللغة الإنجليزية بمصطلح "Fintech"، وهي عبارة عن مجموعة متداخلة من التكنولوجيات الجديدة تتضمن الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة والقياسات الحيوية وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، مثل تكنولوجيا «البلوك تشين». وتتيح هذه التكنولوجيات العديد من المزايا، بما في ذلك توفير خدمات مالية أسرع وأقل تكلفة وأكثر شفافية وأكثر احتوائية للجميع وربما أسهل استخداما أيضا. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة في أتمتة عملية التقييم الائتماني، كما يمكن أن تتيح العقود الذكية للمستثمرين بيع الأصول عند تحقق الشروط السوقية المحددة مسبقا، ويمكن أيضا أن تتيح الهواتف المحمولة، بجانب تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، إجراء معاملات مالية مباشرة خارج نطاق البنوك. وتوصل الصندوق إلى أن الرقمنة من شأنها زيادة سهولة الامتثال الضريبي وتحسين آليات توفير الخدمات العامة. ويمكن للرقمنة أيضا تعزيز الحوكمة وزيادة شفافية المالية العامة، مما يزيد من صعوبة التستر على المعاملات الفاسدة.

ولكن توجد مخاطر أيضا. فمع زيادة سرعة إجراء المعاملات وحجمها، يمكن أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تفاقم التقلبات السوقية، وزيادة احتمالات التعرض للهجمات الإلكترونية، وكذا زيادة مخاطر التركز، وضعف الضوابط الداخلية. كذلك قد تتيح هذه التكنولوجيات الفرصة لممارسة أنشطة إجرامية — لا تقتصر على الهجمات الإلكترونية واختراق الخصوصية، بل تشمل أيضا عمليات النصب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب تعديل الآليات التنظيمية لتتناسب مع العالم المالي الجديد، بما في ذلك لمواجهة مواطن الضعف الناجمة عن الفرص الجديدة التي تسهل عمليات النصب والهجمات الإلكترونية.

الشكل البياني ١-٤

رقمنة الحكومة: عدد البلدان التي تقدم مجموعة مختارة من الخدمات الرقمية، ٢٠١٦

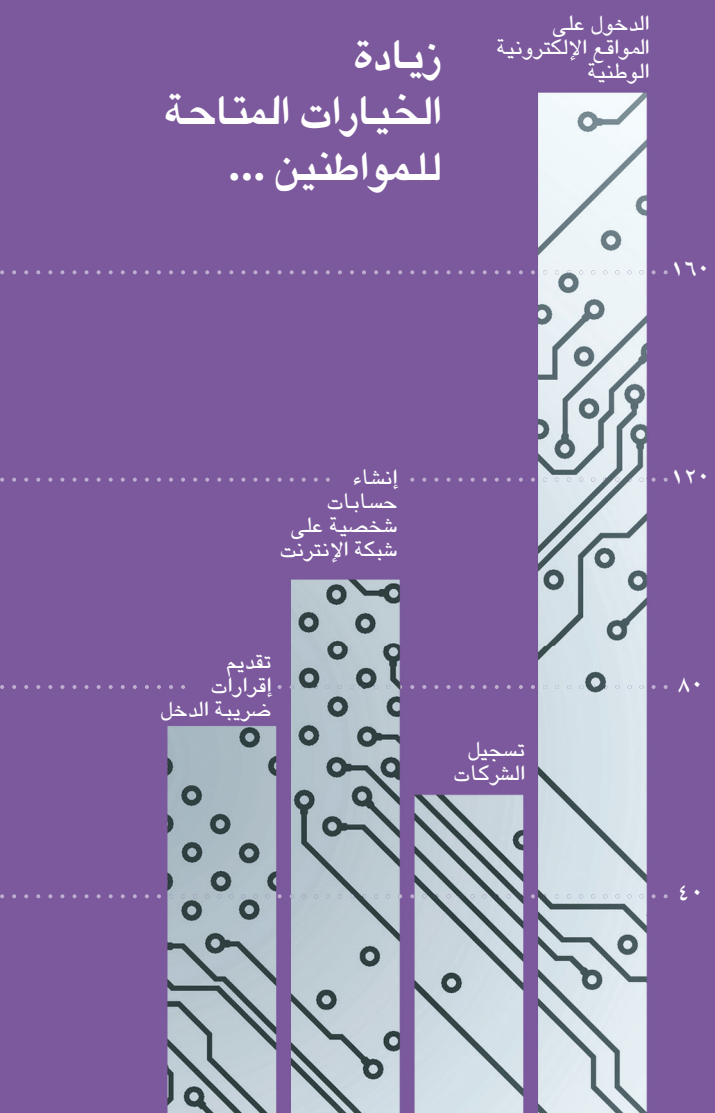

معلومة

كيف يمكن تنظيم التكنولوجيا المالية دون تقويض الابتكار؟

توسيع نطاق الرقابة: في ظل انتقال مزيد من الخدمات المالية من جهات الوساطة ذات الطبيعة المحددة إلى شبكات ومنصات سوقية لا تحكمها قواعد واضحة، يجب أن تركز القواعد التنظيمية على خدمات مالية معينة وكيانات محددة، مثل البنوك وشركات التأمين.

تعزيز التنسيق الدولي: نظرا لأن الشبكات والمنصات التكنولوجية لا تتقيد بالحدود الوطنية، يجب ضمان وجود تنسيق دولي لمنع التسابق نحو القاع في جودة المعايير التنظيمية.

تحديث المبادئ القانونية: توضيح الحقوق والالتزامات في ظل الأوضاع المالية الجديدة، بما في ذلك الوضع القانوني للأصول والعملات الرقمية وملكيتها.

تعزيز الحوكمة: وضع قواعد ومعايير لضمان سلامة البيانات والخوارزميات والمنصات وتعزيز حماية المستهلك من مختلف الأبعاد، بما في ذلك شفافية وتوازن العقود وحقوق الخصوصية.

خلف الكواليس

تمثل الرقمنة — أي دمج التكنولوجيات الرقمية التي تسهل إتاحة ومعالجة معلومات أكثر موثوقية وحداثة ودقة في الحياة اليومية — فرصا وتحديات لسياسة المالية العامة.

ويحلل عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير الراصد المالي أثر الرقمنة في تغيير تصميم سياسة المالية العامة وكيفية تنفيذها حاليا ومستقبلا، ويسوق أمثلة توضيحية على إدارة الضرائب والسياسة الضريبية، وتوفير الخدمات العامة، وكفاءة الإنفاق. ويشير التحليل إلى أن استخدام الأدوات الرقمية من شأنه زيادة المتحصلات الضريبية غير المباشرة عند الحدود بما يصل إلى ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا. وعلى جانب الإنفاق، يتضح من تجارب الهند وجنوب إفريقيا كيف يمكن للرقمنة المساعدة في تعزيز الحماية الاجتماعية وآلية توجيه المزايا لمستحقيها. ويتطلب الحد من مخاطر الرقمنة وضع إصلاحات شاملة، وتوفير موارد كافية، واتباع نهج منسق يضمن استمرارية بنيان النظام الضريبي الدولي.

المصادر: مسح الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، وتقرير World Bank 2016.
ملحوظة: ترصد منظمة الأمم المتحدة تطبيق هذه التكنولوجيات في ١٩٣ بلدا عضوا.

...كلما زاد اعتماد الحكومات على التكنولوجيات الرقمية

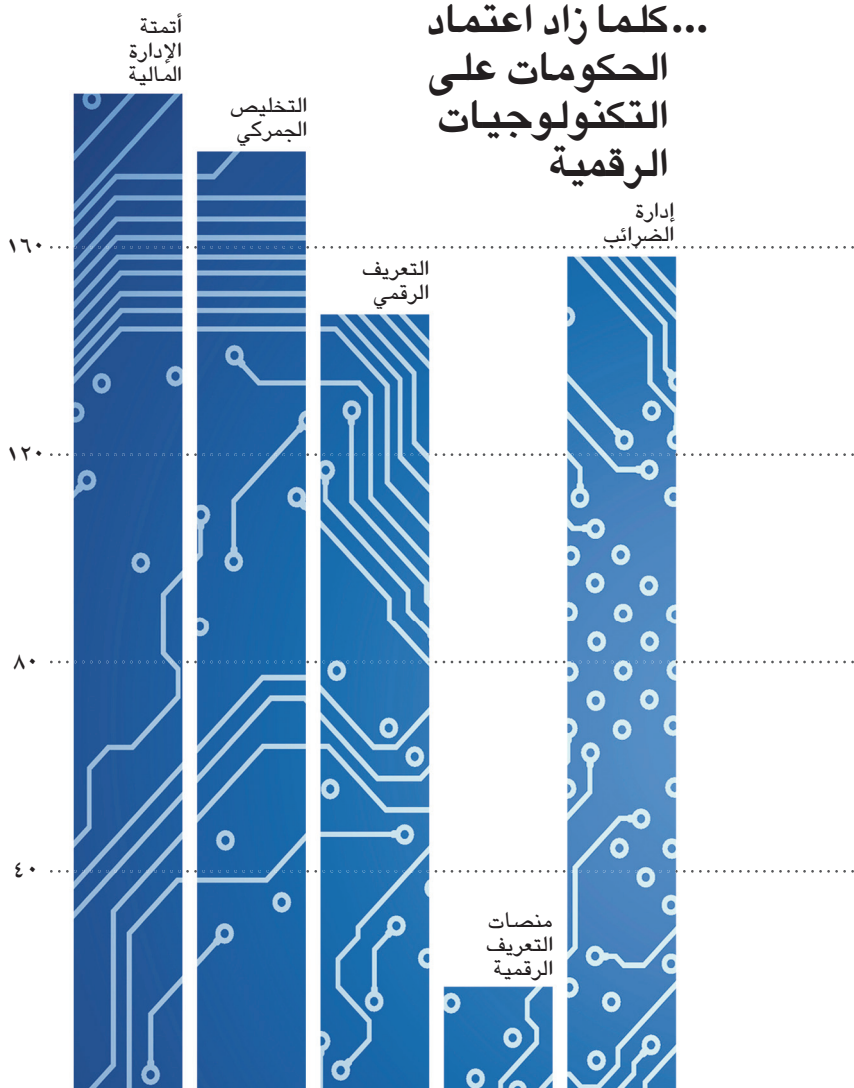

هدف التنمية المستدامة

الصناعة والابتكار والبنية التحتية

رحلة إلى إندونيسيا

العمل معا من أجل هدف مشترك

من المقرر عقد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بالي في أكتوبر ٢٠١٨. وستتيح هذه الاجتماعات فرصة فريدة لإندونيسيا وآسيا لعرض إنجازاتهما وإعطاء دروس للبلدان الأخرى. وقد نجحت إندونيسيا وشركاؤها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في خلق طبقة متوسطة نشيطة، مما أتاح تحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين. وفي ظل ما حققته هذه البلدان من نمو قوي على مدار العقدين الماضيين، فقد أصبحت أيضا محركا مهما للاقتصاد العالمي.

كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، في معبد بوروبودور (الصفحة المقابلة)، وفي لقاء مع الرئيس جوكو وي (جهة اليمين في أعلى هذه الصفحة)، وفي زيارة إلى الجناح الخاص بإندونيسيا في اجتماعات الربيع ٢٠١٨ (جهة اليسار في نهاية هذه الصفحة).

بحث الروابط وسبل التعاون في المنطقة

الذكرى العشرون لإنشاء المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

حضر أكثر من ٤٠٠ شخص، من بينهم محافظ البنك المركزي المنغولي ومحافظ بنك نيبال المركزي، فعاليات الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. واستضاف الصندوق بالاشتراك مع وزارة المالية هذه الفعاليات في طوكيو في شهر نوفمبر.

وكان حفل الاستقبال بمثابة لقاء جمع شمل موظفي المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الحاليين والسابقين. فكان من بين الحضور المديرون السابقون، بما في ذلك السيد كونيو سايتو، أول مدير للمكتب، وموظفون سافروا جوا من بلدان أخرى لحضور الحفل، وموظفون سابقون بالصندوق عملوا بكد من أجل افتتاح المكتب في طوكيو عام ١٩٩٧. وألقى كل من السيد تارو آسو، نائب رئيس الوزراء، والسيد هاروهيكو كورودا، محافظ بنك اليابان المركزي، كلمة بهذه المناسبة.

وألقت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، كلمة تحدثت فيها عن موسم الغوكوينساي، تلك المهرجانات الجامعية ذات الشعبية الفائقة التي ينظمها الطلاب، وقالت إنها تتسم «برؤية استشرافية» و«تقوم على أساس من الخبرات المشتركة»، وهي كلمات ملائمة لوصف الشراكة بين اليابان والصندوق.

وفي لقاء مفتوح مع المدير العام، حضر ما يزيد على ٦٠ طالبا من برنامج اليابان وصندوق النقد الدولي للمنح الدراسية في آسيا وطرحوا أسئلة حول آراء الصندوق بشأن المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي في آسيا. وتمول وزارة المالية هذا البرنامج الذي يديره المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

وسوف يعزز المكتب بصمة الصندوق في المنطقة من خلال مواصلة دوره في إدارة برنامج المنح وتنظيم ندوات لبناء القدرات ومؤتمرات حول السياسات في المنطقة، وكذلك من خلال إدارة علاقات الصندوق مع المنتديات الإقليمية، بما في ذلك المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

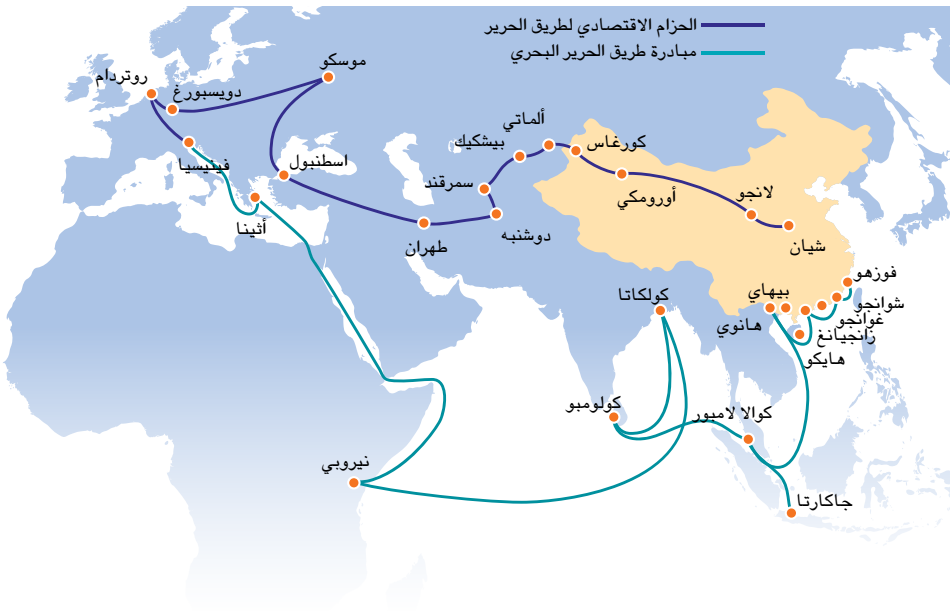

مبادرة الحزام والطريق

تهدف مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام ٢٠١٣ إلى تعزيز الترابط والتعاون في مجالات البنية التحتية والتجارة والمالية والتبادلات بين الأفراد من خلال ربط آسيا بأوروبا وإفريقيا من خلال الشرق الأوسط وعبر المحيط الهادئ وصولا إلى بلدان أمريكا اللاتينية. وفي مايو ٢٠١٧، استضافت الصين منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي رفيع المستوى الذي أرسى خارطة طريق لتنفيذ المبادرة. ومن المتوقع أن تجمع المبادرة موارد ضخمة من الصين وعدد من المصادر الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، لدعم التنمية وتحسين آفاق النمو.

وقد تم تنظيم مؤتمر رفيع المستوى عن «الأطر الاقتصادية الكلية والمالية من أجل نجاح تنفيذ مبادرة الحزام والطريق» في إبريل ٢٠١٨ ركز على كيفية تحقيق إمكانات المبادرة وتعظيم المنافع المستمدة منها، مع ضمان استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون وتطبيق آلية ملائمة لاختيار المشروعات. وفي كلمتها أمام المؤتمر، أشارت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام، إلى أن زيادة استثمارات البنية التحتية من شأنها المساعدة في تحقيق نمو أكثر احتوائية للجميع، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق مزيد من الوظائف. وأكدت في الوقت نفسه على الحاجة إلى إدارة شروط التمويل بدقة في البلدان ذات المديونية العامة المرتفعة لتجنب الاتفاقيات التي قد تؤدي إلى صعوبات مالية لكل من الصين والحكومات الشريكة. وأكدت أيضا على أهمية ضمان الشفافية في عملية صنع القرار.

وخلال المؤتمر، افتتحت السيدة لاغارد، المدير العام، والسيد يي غانغ، محافظ بنك الشعب الصيني، مركز الصين وصندوق النقد الدولي لتنمية القدرات، الذي يهدف إلى العمل مع البلدان من خلال تنظيم الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية وفعاليات التعلم بين النظراء التي تدعم تحقيق نمو اقتصادي احتوائي قابل للاستمرار. وسيتخذ المركز من بكين مقرا له، وسيدعم أنشطة داخل الصين وخارجها، بما في ذلك البلدان التي تغطيها مبادرة الحزام والطريق.

الاستثمار في التنمية المستدامة

فرص غير مستغلة لتحقيق الإيرادات

تواجه إفريقيا جنوب الصحراء تحديا أساسيا على مستوى السياسات يتمثل في تحسين المستويات المعيشية من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد الإيرادات المحلية هي المصدر الأكثر موثوقية لتمويل التنمية. وبفضل الدعم المقدم من الصندوق من خلال أنشطة تنمية القدرات والقروض، أحرزت المنطقة تقدما كبيرا على مدار العقدين الماضيين (الشكل البياني ١–٥) ولكن لا تزال لديها فرص كبيرة لتحسين عملية جمع الإيرادات المحلية.

ووفقا للتقديرات الواردة في دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي مؤخرا، يمكن لإفريقيا جنوب الصحراء تعبئة إيرادات ضريبية إضافية تصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي — أي ما يزيد بكثير عن المساعدات الدولية التي تحصل عليها سنويا. وللاستفادة من هذه الفرصة، يجب أن تواصل البلدان جهودها لتحديث نظم الإدارة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي.

الشكل البياني ١–٥

نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

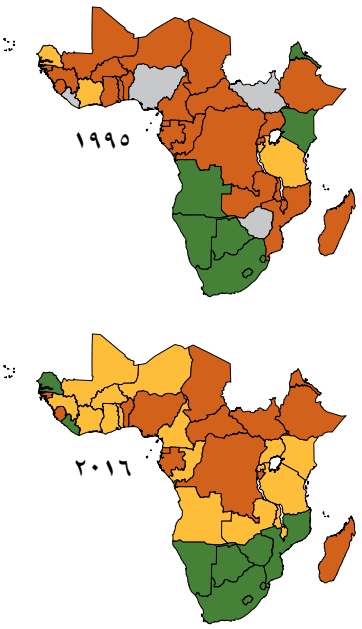

المصدر:
إدارة إفريقيا بصندوق النقد الدولي.

الاستثمار الخاص من أجل تنشيط النمو

تراجع الاستثمار الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء عن مستواه في المناطق الأخرى (الشكل البياني ١–٦). وتتعين زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة لتحقيق نمو احتوائي قابل للاستمرار. وتشير التحليلات التجريبية إلى أن النشاط الاقتصادي الحالي والمتوقع هو المحرك الرئيسي للقرارات الاستثمارية للشركات الخاصة. ويزداد أثر النمو على قرارات الاستثمار الخاص إذا ما تم تحسين أطر التنظيم والإعسار وتعميق الأسواق المالية وتحرير التجارة.

الشكل البياني ١–٦

نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، ٢٠٠٠–٢٠١٦

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

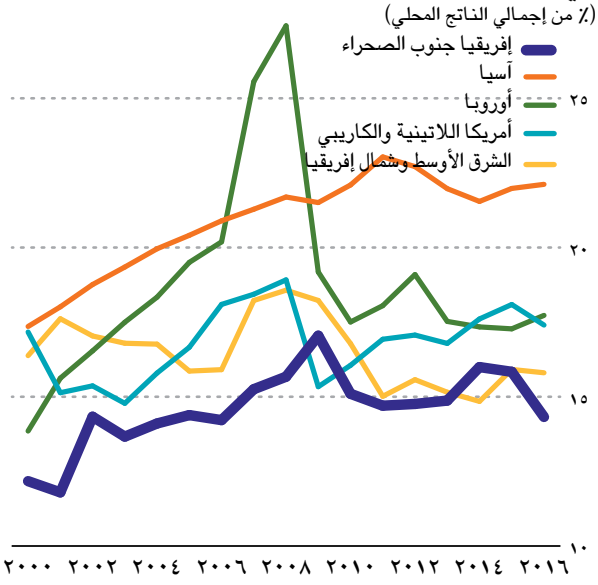

المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي.

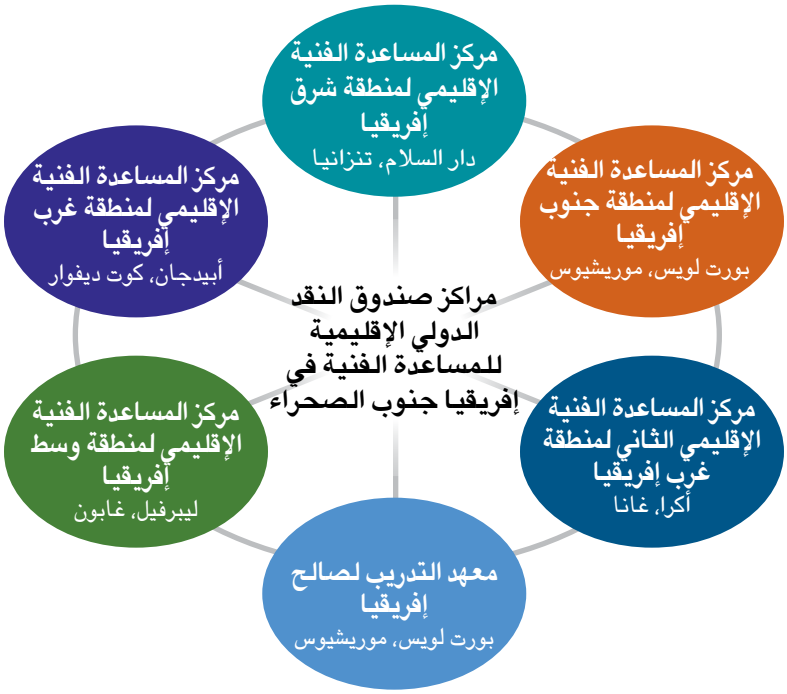

التعلم بين النظراء في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

أنشأ صندوق النقد الدولي شبكة مكونة من ستة مراكز إقليمية تغطي جميع أنحاء إفريقيا وتنسق جزءا كبيرا من جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق على أرض الواقع، وذلك لدعم بناء المؤسسات الاقتصادية والحوكمة الرشيدة في المنطقة. وتضمن هذه المراكز التنسيق عن قرب مع مسؤولي البلدان الأعضاء وغيرهم من شركاء التنمية، ويتم تمويلها من جانب شركاء التنمية والبلدان الأعضاء والصندوق. ويتم تنظيم أنشطة للتعلم بين النظراء كأدوات مكملة لما تقدمه هذه المراكز من مشورة عملية وتدريب إقليمي وحلقات تطبيقية حول السياسات بحيث يمكن للبلدان تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التكامل الإقليمي. وفي عام ٢٠١٨، تضمنت هذه الفعاليات حلقة تطبيقية عن التنوع الاقتصادي والنمو استضافتها حكومة السنغال بالاشتراك مع ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا، ومؤتمرا حول تعبئة الإيرادات المحلية لوقف الاعتماد على المساعدات استضافه المركز الإفريقي للتحول الاقتصادي وحكومة غانا، ومؤتمرا حول كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين استضافته حكومة رواندا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن الموضوعات البارزة الأخرى التي تمت مناقشتها استغلال التكنولوجيات الرقمية في دعم النظام الضريبي.

تعزيز الاقتصاد الأوروبي والحفاظ على استقراره

طاقة مالية مركزية لمنطقة اليورو

كشفت أزمة منطقة اليورو بعض أوجه القصور في آليات عمل اتحاد العملة، وأشار خبراء الصندوق إلى أن زيادة التكامل بين بلدان منطقة اليورو ستجعلها أكثر صلابة في مواجهة الأزمات. وتتضمن دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي مقترحا بشأن بناء طاقة مالية مركزية في منطقة اليورو للمساعدة في تمهيد الصدمات القطرية والمشتركة. وتحديدا، تقترح الدراسة إنشاء صندوق للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي يمول من خلال مساهمات سنوية من البلدان ويستخدم في مراكمة الأصول في أوقات الرخاء وتحويل موارد للبلدان في أوقات الشدة، إلى جانب بناء طاقة إقراضية في حالة إذا ما تم استنزاف أصول الصندوق بفعل صدمات ضخمة.

وتشير تجارب المحاكاة إلى أنه حتى إذا كانت المساهمات قليلة نسبيا، فإن هذا الصندوق سيسهم بدرجة كبيرة في استقرار الاقتصاد الكلي في حالة هبوط النشاط الاقتصادي. وتنطوي الطاقة المالية المركزية على تقاسم المخاطر بين البلدان. لذلك تجنبا للمشكلات المرتبطة بالخطر الأخلاقي، يجب أن يكون الحصول على التحويلات مشروطا بالامتثال التام للقواعد المالية للاتحاد الأوروبي. كذلك تناقش الدراسة عددا من السمات التي تهدف إلى تجنب إجراء تحويلات دائمة بين البلدان وإلى أن تتم إجراءات استخدام الطاقة المالية المركزية بشكل تلقائي قدر الإمكان — للحد من احتمالات وقوع منازعات على آليات عمل الصندوق — وهما أمران مهمان لجعله مقبولا من الناحية السياسية.

إحداث تحول في الاقتصاد الفرنسي

تم عقد مؤتمر في باريس بفرنسا في فبراير ٢٠١٨ بعنوان «إحداث تحول في اقتصاد فرنسا وإتمام عملية التكامل في منطقة اليورو» حضره كبار صناع السياسات واقتصاديون وممثلون من القطاع الخاص لمناقشة كيفية تعزيز صلابة الاقتصاد وإمكانات النمو في فرنسا ومنطقة اليورو، واستضافه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الفرنسية.

وفي محادثة مع السيد برونو لو مير، وزير المالية الفرنسي، أكدت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، على أهمية استغلال التعافي الحالي لدعم تنفيذ خطط إصلاحية طموحة على المستوى الوطني وعلى مستوى أوروبا بغرض رفع مستويات التوظيف والإنتاجية.

مناقشات حول السياسات في ألمانيا

التقى عدد من خبراء الاقتصاد وصناع السياسات رفيعي المستوى من ألمانيا وبلدان أخرى في يناير ٢٠١٨ في مؤتمر استضافه صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الألماني لمناقشة السياسة الاقتصادية. وركز المؤتمر على مجالات معينة كانت موضوعا لمناقشات مكثفة: التطورات التي طرأت على الأجور والتضخم، وموقف سياسة المالية العامة الملائم، وفائض الحساب الجاري في ألمانيا، وجدول أعمال ما بعد الأزمة في منطقة اليورو وألمانيا. وألقى كل من السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، والسيد ينس ويدمان، رئيس البنك المركزي الألماني، كلمة خلال المؤتمر الذي تضمن مناقشات نشطة لتبادل وجهات النظر وكان بمثابة فرصة لصندوق النقد الدولي لتعميق تعاونه مع ألمانيا.

دعم التعافي في إسبانيا

كانت الإجراءات الناجحة التي اتخذتها إسبانيا في مواجهة الأزمة المالية هي محور تركيز مؤتمر بعنوان «إسبانيا — من التعافي إلى الصمود» استضافه صندوق النقد الدولي وبنك إسبانيا المركزي في مدريد في إبريل ٢٠١٨. وتبادل الحاضرون الدروس المستفادة وخيارات السياسات لضمان وضع الاقتصاد على مسار احتوائي ومستمر مستقبلا. وألقى السيد ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، كلمة خلال المؤتمر. وتمت مناقشة عدد من التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الإسباني والمرتبطة بارتفاع مستويات الدين العام، وعدم استكمال إصلاحات سوق العمل، وضعف آفاق الإنتاجية والنمو على المدى المتوسط. كذلك ناقش المؤتمر كيفية المضي في تعزيز بنيان الاتحاد الأوروبي، لا سيما من خلال إتمام إنشاء الاتحاد المصرفي.

دعم النمو الاحتوائي من خلال الإصلاحات الحكومية

الإجراءات الفورية التي يمكن لحكومات الشرق الأوسط اتخاذها في الوقت الحالي

عقب مرور سبع سنوات على بداية الربيع العربي، لا يزال مواطنو المنطقة يطمحون إلى مزيد من الفرص الاقتصادية والرخاء. ويبلغ عدد المواطنين ممن هم أقل من ٣٠ عاما ٦٠٪ من سكان المنطقة، كما سينضم ٢٧ مليون شاب إلى سوق العمل خلال السنوات الخمس القادمة، مما يعني أن صناع السياسات يجب عليهم اتخاذ «إجراءات فورية» لخلق الفرص اللازمة. وقد شهدت مراكش بالمغرب عقد مؤتمر في يناير ٢٠١٨ بعنوان «الازدهار للجميع» نظمه صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي وحكومة المغرب. ودعا المؤتمر الحكومات لإيلاء الأولوية للإصلاحات اللازمة لتشجيع زيادة النمو الاحتوائي من خلال تعزيز:

المساءلة: زيادة الشفافية وتعزيز المؤسسات ومواجهة الفساد.

المنافسة: دعم القطاع الخاص من خلال تنظيمه وزيادة قدرته على الحصول على التمويل.

التكنولوجيا والتجارة: الاستفادة منهما في إيجاد مصادر جديدة للنمو.

الفرص للجميع: بناء شبكات أمان قوية وتعزيز حقوق الشباب والنساء وسكان الريف واللاجئين.

الفرص: تحسين الإنفاق الاجتماعي والاستثماري وفرض نظام ضرائب أكثر إنصافا.

العمل: الاستثمار في المواطنين وإصلاح التعليم لتزويد العاملين بالمهارات التي يتطلبها الاقتصاد الجديد.

السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، في زيارة إلى مركز أمل للنساء للتدريب والمطعم المغربي في مراكش.

برنامج الإصلاح في مصر يساعد على استقرار الاقتصاد

أدى التحول السياسي المطول وعدم الاستقرار الإقليمي في مصر عقب عام ٢٠١١ إلى تفاقم التحديات الهيكلية التي تواجه البلاد منذ فترة طويلة. وساهم ذلك بدوره في تباطؤ النمو وارتفاع الدين العام ونضوب الاحتياطيات الرسمية. ولاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي مجددا، وضعت السلطات في عام ٢٠١٦ برنامجا تضمن عددا من السياسات والإصلاحات الهيكلية، مدعوما بترتيب ممدد مدته ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد، وذلك بغرض تحسين التنافسية الخارجية وتخفيض الدين العام وتشجيع النمو الاحتوائي.

ويتمثل جزء أساسي من البرنامج في تحسين عملية تعبئة الإيرادات. وقد حدد تقييم تشخيصي للإدارة الضريبية المجالات التي تحتاج إلى تحسين، بما في ذلك تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب. وقد عملت مصلحة الضرائب المصرية مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي للشرق الأوسط (وهو مركز إقليمي لتنمية القدرات تابع لصندوق النقد الدولي يقع مقره في بيروت) على تطبيق إجراءات جديدة في عدد من المأموريات على أساس تجريبي. وقد حققت هذه المأموريات نتائج مشجعة، حيث سجلت في المتوسط ضعف معدلات التحصيل والإقرار المسجلة في المأموريات الأخرى. وتأمل الحكومة المصرية في توسيع نطاق هذه الإصلاحات للمساعدة في الحد من التهرب الضريبي والفساد.

وبعد مرور عام واحد على بدء تنفيذ البرنامج، تراجع العجز الخارجي والمالي وارتفع النمو. وكان لبرنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات دور أساسي في استقرار الأوضاع، بما في ذلك الحد من عجز العملة الأجنبية، وتعزيز المساعدات الاجتماعية، وزيادة الاستثمارات الخاصة والنمو.

إصلاح القطاع المالي في القوقاز وآسيا الوسطى

أدت الصدمات الخارجية منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك تراجع أسعار السلع الأولية وتباطؤ النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، إلى ضغوط على القطاعات المصرفية في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى الثمانية. وساهمت هذه الصدمات في تفاقم مواطن الضعف المالي، بما في ذلك ضعف جودة الأصول، وارتفاع الدولرة، وإقراض ذوي الصلة، وقصور آليات التنظيم والإشراف في القطاع المالي. وقد اتخذت جميع بلدان المنطقة تدابير على مستوى السياسات لمواجهة الصدمات، ولكن يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات لاستعادة كفاءة القطاعات المصرفية في المنطقة.

وسيتوقف اختيار الاستراتيجية على الوضع المالي للبنوك وسيتطلب ذلك تحديد الأهداف ذات الأولوية. ففي البلدان التي لا تزال تواجه مخاطر كبيرة على جانب الاستقرار المالي، ينبغي أن يكون التركيز على التقييم الدقيق لأوضاع البنوك ومساعدة البنوك التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار. كذلك ينبغي توجيه الجهود نحو تعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية في جميع بلدان المنطقة، وينبغي أن يتضمن ذلك الإصلاحات التالية: وجود هيكل حوكمة قوي يقوم على استقلالية إدارة المخاطر والامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية، وتطبيق آلية إشرافية موحدة فعالة قائمة على المخاطر، ووضع أطر للسلامة الاحترازية الكلية، وتطوير أدوات تقييم مخاطر الائتمان. وإذا ما أبدت السلطات التزاما قويا تجاه تنفيذ هذه التدابير، فإنها ستتيح للقطاع المصرفي المساهمة بشكل كامل في زيادة النمو الاقتصادي الاحتوائي.

مواجهة التحديات الاقتصادية

منتدى الكاريبي: «إطلاق العنان للنمو مع تعزيز الصلابة»

جاء انعقاد المنتدى رفيع المستوى لبلدان الكاريبي بكينغستون في جامايكا في نوفمبر ٢٠١٧ في وقت ملائم للغاية، إذ تواجه المنطقة العديد من التحديات — مواطن ضعف على جانب المالية والمالية العامة، وبطالة الشباب، والتعرض لكوارث طبيعية متواترة ومكلفة، وجميعها عوامل تعوق نمو المنطقة.

وقد ناقش المشاركون كيفية موازنة الدين والنمو خلال المرحلة الاقتصادية والسياسية الحالية.

وعقب المنتدى، انضمت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، إلى طلاب جامعة ويست إنديز في لقاء مفتوح بقاعة المدينة أعلن خلاله خبراء الصندوق عن طرح كتاب بعنوان «*Unleashing Growth and Strengthening Resilience in the Caribbean*». ويضم الكتاب آخر البحوث التي أجراها الصندوق بشأن اقتصادات الكاريبي، ويحلل الاختلالات الاقتصادية الكلية في المنطقة والمعوقات الهيكلية التي تؤثر على التنافسية والنمو في الاقتصادات كثيفة الاعتماد على السياحة.

وتعمل جامايكا مع صندوق النقد الدولي عن كثب على بناء مؤسسات اقتصادية قوية للتصدي لبعض هذه التحديات. وتتم معظم هذه الجهود بالتنسيق مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (مركز الصندوق الإقليمي لتنمية القدرات الذي يقع في بربادوس).

الاستقرار الاقتصادي الكلي في باراغواي

زارت المدير العام مدينة أسونسيون في مارس ٢٠١٨ للالتقاء بالرئيس هوراشيو كارتيس ولفيف من كبار المسؤولين، وزيارة المشروعات الاجتماعية، والمشاركة في عدد من أنشطة التواصل. وبعد مرور ٢٤ عاما على آخر زيارة أجراها المدير العام لصندوق النقد الدولي إلى البلاد، أشارت السيدة لاغارد إلى النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الكبيرين اللذين حققتهما باراغواي. وركزت المناقشات على أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي في باراغواي، وضمان تحقيق نمو احتوائي، والاستفادة من «الميزة الديمغرافية» لباراغواي التي يمثل الشباب جزءا كبيرا نسبيا من سكانها. وتولي خطة التنمية الوطنية لباراغواي أولوية للاستثمار في قطاعات البنية التحتية والصحة والتعليم.

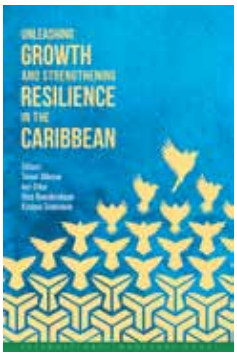

السيد كريشنا سرينيفاسن (جهة اليسار)، نائب مدير إدارة نصف الكرة الغربي، يتجاذب أطراف الحديث مع السيد بيتر بلير هنري (جهة اليمين)، عميد كلية ستيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، أثناء منتدى بلدان الكاريبي المنعقد في كينغستون بجامايكا عام ٢٠١٧.

الجزء ٢:
العمل الذي نضطلع به

يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة أدوار رئيسية

الرقابة الاقتصادية

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وفي إطار عملية الرقابة هذه، والتي تنفذ على المستوى الدولي وفي فرادى البلدان، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات.

١٣٦ عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان.

تنمية القدرات

يعمل صندوق النقد الدولي مع الحكومات في مختلف أنحاء العالم على تحديث سياساتها ومؤسساتها الاقتصادية وتدريب موظفيها. ويساعد ذلك على تعزيز النمو الاحتوائي.

٣٠٣ مليون دولار أمريكي للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

الإقراض

يقدم الصندوق القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت قيم عملاتها، ومواصلة دفع قيم الواردات، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية.

٩١ مليار دولار أمريكي مقدمة إلى ٤ بلدان، بالإضافة إلى ٢,٤ مليار دولار أمريكي مقدمة إلى ١٤ بلدا من البلدان النامية منخفضة الدخل.

الرقابة الاقتصادية

يقوم الصندوق من خلال «الرقابة» بالإشراف على النظام النقدي الدولي، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، إلى جانب التحقق من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وإلى جانب ذلك، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار بلدانه الأعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات، مما يساعد النظام النقدي الدولي على تحقيق غرضه وهو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي القوي.

مقدمة

ينطوي عمل الصندوق الرقابي على شقين أساسيين: «الرقابة الثنائية»، وفيها يقوم الصندوق بتقييم سياسات كل بلد عضو وتقديم المشورة بشأنها؛ و«الرقابة متعددة الأطراف»، وفيها يقدم الصندوق تحليلا للاقتصاد العالمي أو مجموعة من البلدان التي تشترك في خصائص معينة. وبالجمع بين الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن للصندوق أن يضمن قدرا أكبر من الشمول والاتساق في تحليل «التداعيات»، أي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها سياسات بلد واحد على بلدان أخرى.

وهناك عنصر مهم في الرقابة الثنائية هو مشاورات المادة الرابعة، التي سميت كذلك على أساس المادة الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تقتضي إجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من البلدان الأعضاء في الصندوق.

وتتضمن الرقابة متعددة الأطراف مراقبة الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا وتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي.

ويقوم الصندوق أيضا بمراقبة الاتجاهات الاقتصادية السائدة إقليميا وعالميا وتحليل التأثير الذي قد تحدثه سياسات البلدان الأعضاء على البلدان المجاورة والاقتصاد العالمي. ويُصدر الصندوق تقارير دورية عن هذه الاتجاهات والتحليلات. ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا للاقتصاد العالمي وآفاق نموه، يعالج فيه مسائل مثل الآثار الاقتصادية الكلية للاضطرابات المالية العالمية واحتمال حدوث تداعيات عالمية، خاصة تلك التي قد تنتج عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للاقتصادات الكبرى المؤثرة على مستوى العالم مثل الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو. أما تقرير الاستقرار المالي العالمي فيتضمن تقييما لأسواق رأس المال العالمية والاختلالات المالية ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر على الاستقرار المالي. ويُعنى التقرير بتحديث توقعات المالية العامة على المدى المتوسط وتقييم التطورات في الماليات العامة. وينشر الصندوق أيضا تقارير عن الاقتصاد الإقليمي تقدم تحليلا مفصلا للأقاليم الرئيسية في العالم.

الرقابة الثنائية

عملية مشاورات المادة الرابعة: تقييم سنوي

تغطي مشاورات المادة الرابعة طائفة من القضايا ذات الأهمية الكلية — أي قضايا المالية العامة والقضايا المالية وقضايا سعر الصرف والقضايا النقدية والهيكلية – وتركز على المخاطر ومواطن الضعف واستجابات السياسات. ويشارك الاقتصاديون وغيرهم من الخبراء العاملين في الصندوق في عملية مشاورات المادة الرابعة.

وتكون المشاورات في صورة حوار للسياسات من اتجاهين بين صندوق النقد الدولي وسلطات البلد المعني. ويجتمع فريق الصندوق في كل بلد مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي، ومع عدد آخر من المعنيين — مثل البرلمانيين وممثلي الشركات والمجتمع المدني والنقابات العمالية – للمساعدة على تقييم السياسات الاقتصادية للبلد وتوجهه. ثم يقدم خبراء الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي للصندوق، لمناقشته في الظروف العادية. وبعد ذلك تُختتم المشاورات، ويرسل الصندوق موجزا للاجتماع إلى سلطات البلد المعني. وفي معظم الحالات، وبعد موافقة البلد العضو المعني، يُنشر تقييم المجلس في صورة نشرة، صحفية، إلى جانب تقارير الخبراء. وفي السنة المالية ٢٠١٨، أجرى الصندوق ١٣٤ مشاورة في إطار المادة الرابعة (راجع الجدول الشبكي ٢–١).

مراجعة تقييمات الاستقرار المالي

يعد التحقق من سلامة القطاعات المالية في البلدان الأعضاء أمرا مهما للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي. ويُجري الصندوق تقييمات إلزامية كل خمس سنوات في ٢٩ بلدا تعتبر قطاعاتها المالية مؤثرة على النظام، كما يُجري تقييمات للقطاعات المالية في بلدان أعضاء أخرى على أساس طوعي. ويتضمن هذا التحقق تقييما متعمقا لمدى الصلابة والتنظيم في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، وهو التقييم الذي يستخدمه خبراء الصندوق لتحديد المخاطر القُطْرية واقتراح إجراءات لتجنب الأزمات المالية.

وسيتم النظر في قائمة القطاعات المالية المؤثرة على النظام وتواتر التقييمات الإلزامية للاستقرار المالي خلال المراجعة القادمة لبرنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠١٩. وفي فبراير ٢٠١٨، أطلع خبراء الصندوق المديرين التنفيذيين على التنقيحات التي يمكن إدخالها على المنهجية بغرض تحديد القطاعات المالية المؤثرة على النظام. وأكد

الخبراء على أهمية الدور الحيوي لبرامج تقييم القطاع المالي وأشاروا إلى أهمية التركيز على الشفافية والتوحيد والمساواة والتحليل القائم على البيانات.

وفي البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة، تجُرى تقييمات الاستقرار المالي بالاشتراك مع البنك الدولي. لذلك، ستساعد المنظمتان على تحديد اتجاه مراقبة الاستقرار المالي العالمي خلال العقد القادم.

مراجعة ٢٠١٨ المرحلية لأعمال الرقابة

ناقش المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٨ «المراجعة المرحلية لأعمال الرقابة». ويشير تقرير الخبراء إلى أن رقابة الصندوق قد أصبحت أكثر تكيفا مع الظروف العالمية وأكثر تكاملا وقائمة على المخاطر. وترتكز الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف على فهم مشترك وأعمق للترابط العالمي والروابط عبر القطاعات. وستستمر عملية تعزيز الرقابة قبل «مراجعة ٢٠٢٠ الشاملة لأعمال الرقابة» من خلال تنقيح تقييمات القطاع الخارجي؛ والحفاظ على التقدم المحرز في مجال الرقابة المالية الكلية؛ ودمج الدروس المستفادة من الجهود التجريبية، بما في ذلك المتعلقة بالقضايا المالية الكلية والهيكلية الكلية والقضايا المستجدة. وستعمل مراجعة عام ٢٠٢٠ أيضا على ترسيخ رقابة الصندوق بشكل أفضل في عالم يشهد تغير تكنولوجي سريع.

ورحب المديرون التنفيذيون بالمراجعة المرحلية لأعمال الرقابة وأيدوا بوجه عام استنتاجاتها وتوصياتها الرئيسية. وإذ لاحظوا أن الجمع بين الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف بشكل أفضل قد أدى إلى زيادة إدراك المخاطر والتداعيات العالمية، فقد شجعوا الخبراء على بذل المزيد من الجهود لفهم التداعيات التي تنتقل إلى الخارج وضمان تغطيتها بصورة متعمقة وأكثر اتساقا في أعمال الرقابة، بما في ذلك من خلال التواصل مع البلدان الأعضاء. وأقر المديرون التنفيذيون الجهود التي تُبذل لتعزيز تقييمات القطاع الخارجي وأشاروا إلى أن المشورة بشأن سياسة المالية العامة تواصل التكيف مع التحديات المتغيرة التي تواجه البلدان الأعضاء. ورحبوا بالتقدم المحرز نحو دمج التحليل المالي الكلي في الرقابة الثنائية وشجعوا على مواصلة الجهود لتعميم الرقابة المالية الكلية وتوسيع نطاق تغطيتها. ورأوا أن هناك حاجة إلى زيادة الاستفادة من تحليل خبراء الصندوق في مجالات خبرتهم الأساسية والدروس المستفادة من التجارب القُطْرية، ودعوا إلى تحسين دمج تنمية القدرات في أنشطة الرقابة. وشددوا على أهمية المشاركة المخطط لها مع الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى لتحديد أولويات المراجعة الشاملة لأعمال الرقابة، بما في ذلك تقييم زخم رقابة الصندوق.

الرقابة متعددة الأطراف

عملية الإنذار المبكر

تمثل عملية الإنذار المبكر جزءا مهما من عمل الصندوق الرقابي، وتجُرى مرتين سنويا بالاتساق مع إعداد مطبوعات الصندوق الرئيسية (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي).

وتُعرض النتائج على المجلس التنفيذي وكبار المسؤولين خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتم متابعة عملية الإنذار المبكر في سياق أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويوجد تعاون وثيق بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي بشأن عملية الإنذار المبكر، وذلك بغرض إصدار آراء متكاملة بشأن المخاطر ومواطن الضعف. ويضطلع الصندوق بدور ريادي فيما يتصل بالمجال الاقتصادي الكلي والمالي الكلي والمخاطر السيادية، بينما يركز مجلس الاستقرار المالي على القضايا االتنظيمية والرقابية المرتبطة بالنظام المالي.

عملية تقدير المخاطر

في حين أن عملية الإنذار المبكر تستخدم منهج سردي لتسليط الضوء على المخاطر العالمية ذات الاحتمالية المنخفضة والتأثير البالغ، فإن عملية تقدير المخاطر تستخدم نماذج تجريبية لتوليد تصنيفات للمخاطر وتقديرات لاحتمالات وقوع الأزمات على المستويين القطاعي (الحقيقي، المالية العامة، المالي، الخارجي) والقُطْري. وكما هي الحال بالنسبة لعملية الإنذار المبكر، يتم تنسيق العمل بشكل وثيق مع إعداد مطبوعات الصندوق الرئيسية قرب اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وتستند التصنيفات النهائية لكل بلد وكل قطاع إلى التقدير الذاتي لفرق خبراء الصندوق المختصين بشؤون البلدان المعنية. وتُعرض النتائج على المجلس التنفيذي، وتُستخدم في إثراء المناقشات مع السلطات والمساعدة في توجيه عملية تخصيص الموارد.

تقرير القطاع الخارجي

يقدم تقرير القطاع الخارجي تقييمات متسقة في إطار أنشطته متعددة الأطراف للقطاع الخارجي في البلدان الأعضاء، بما في ذلك أسعار الصرف والحسابات الجارية والاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية والميزانيات العمومية الخارجية. وهذا التقرير مكمل للتقارير الرئيسية (وخاصة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) ومشاورات المادة الرابعة. ويصدر هذا التقرير سنويا منذ عام ٢٠١٢، ويغطي ٢٨ اقتصادا من أكبر اقتصادات العالم، إلى جانب اقتصادات منطقة اليورو، وتمثل هذه الاقتصادات جميعها ما يزيد على ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويمثل هذا التقرير جزءا من الجهود الجارية لتقديم تقييم شامل ودقيق للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، وضمان قدرة الصندوق على التصدي للآثار المحتملة لسياسات البلدان الأعضاء على الاستقرار الخارجي العالمي.

وناقش المجلس التنفيذي تقرير عام ٢٠١٧ الذي صدر إلى جانب عدد من تقييمات فرادى الاقتصادات، وذلك خلال جلسة رسمية عُقدت في يوليو ٢٠١٧. وأيد المديرون بشكل عام نتائج التقرير وحثوا الخبراء على تعميق تحليلهم حول أسباب الاختلالات المفرطة. ويتضمن تقرير عام ٢٠١٨ عددا من التنقيحات التي أُدخلت على المنهجية وتمت مناقشته مرة أخرى خلال جلسة رسمية.

آفاق الاقتصاد وتحديات السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي

في ديسمبر ٢٠١٧، أصدر الخبراء تقريرا بعنوان «آفاق الاقتصاد وتحديات السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي». ويشير هذا التقرير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تواصل التكيف مع انخفاض أسعار النفط، حيث شهد معظمها ضبطا ماليا كبيرا أدى إلى إعاقة النمو في القطاعات غير النفطية. ولا تزال آفاق النمو ضعيفة على المدى المتوسط في ظل أسعار النفط المنخفضة نسبيا والمخاطر الجغرافية السياسية المرتفعة.

ويحث تقرير السياسات هذا على التركيز على دعم حصول القطاع الخاص على التمويل، وتنويع الاقتصاد لتحقيق النمو القابل للاستمرار، وتحسين مناخ الأعمال، والحد من دور القطاع العام في الاقتصاد، واستخدام سياسة المالية العامة في دعم النمو وإجراء الإصلاحات المعززة لفرص العمل (متى توافر الحيز المالي). ويدعو التقرير إلى إجراء إصلاحات لتحفيز المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وتحفيز القطاع الخاص على توظيفهم، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

المشورة بشأن السياسات

جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية

في إبريل ٢٠١٨، عرضت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، جدول أعمال السياسات العالمية، «الفرصة لا تزال سانحة»، خلال جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي. ويؤكد جدول الأعمال على أنه رغم أن الزخم وراء التوسع العالمي الدوري لا يزال قويا، فإن النزاعات التجارية المتصاعدة وتقلبات الأسواق المالية تشير إلى أن المخاطر متوسطة الأجل لا تزال مائلة نحو الجانب السلبي. وللمحافظة على الانتعاش، فإن صناع السياسات مدعوون إلى تعزيز صلابة القطاع المالي، والبدء في إعادة بناء حيز السياسات، وتنفيذ

الإصلاحات الهيكلية — بما في ذلك المعنية بالفساد والحوكمة. والبلدان مدعوة إلى العمل على تعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد يعمل من أجل الجميع وعلى الحد من الاختلالات العالمية المفرطة على نحو دائم. ويشير التحديث إلى أن المنهج التعاوني في التنظيم سيجني ثمار التكنولوجيا المالية ويعالج المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار والنزاهة.

ويشير جدول الأعمال أيضا إلى أن صندوق النقد الدولي يعكف على إجراء مراجعات كبيرة للسياسات، بما في ذلك أعمال الرقابة، وبرنامج تقييم القطاع المالي، وشرطية البرامج، وأدوات الإقراض الميسر، وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، وتنمية القدرات. وأطلق الصندوق أيضا برنامج عمل شامل حول الفرص والتحديات الناتجة عن التحول الرقمي.

تعزيز التركيز على القضايا الهيكلية الكلية في أعمال الرقابة

في مارس ٢٠١٨، أطلع الخبراء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في المبادرة التي أُطلقت لتعزيز التركيز على القضايا الهيكلية الكلية في أعمال الرقابة. وأشار الخبراء إلى أن المبادرة التجريبية التي تضم ٣٢ بلدا قد حسنت من جودة تحليل القضايا الهيكلية ولكن التحديات لا تزال قائمة — بما في ذلك مواصلة تطوير الأدوات التحليلية وتبادل المعرفة، وخاصة بالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية؛ وزيادة دمج القضايا الهيكلية في إطار السياسات الكلية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وتحديد أولويات الموضوعات على نحو ملائم. وسيقوم الخبراء أيضا بتوسيع نطاق المبادرة التجريبية لتشمل تسعة بلدان أخرى بهدف الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠١٨ وإدراج الدروس المستفادة من هذه المبادرة في أنشطة رقابية أوسع نطاقا في عام ٢٠١٩.

القضايا النقدية والمالية

تحديث حول الاتجاهات العامة لعلاقات المراسلة المصرفية

في مارس ٢٠١٨، أطلع الخبراء المجلس التنفيذي على عمل الصندوق المعني بعلاقات المراسلة المصرفية. وأشار الخبراء إلى أن الصندوق يستخدم منهج متعدد الجوانب لعلاقات المراسلة المصرفية: مراقبة الاتجاهات العامة والمخاطر والأسباب، وتيسير الحوار بشأن الحلول المصرفية، وتقديم أنشطة تنمية القدرات المصممة حسب الحاجة، والمشاركة في سيناريوهات المخاطر المتطرفة.

عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها يخلق طريق حافل بالعثرات

يخلص تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في إبريل ٢٠١٨ إلى أنه مع عودة السياسات النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة في ظل وجود مؤشرات على ارتفاع التضخم، تظل الأوضاع المالية العالمية تيسيرية للغاية مقارنة بالمعايير التاريخية. وقد تؤدي الأوضاع المالية التيسيرية إلى دعم النمو على المدى القريب، غير أنها تمهد الطريق أيضا إلى حدوث ضعف مالي يتسبب في ارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على مستوى العالم على المدى المتوسط. ورغم أن نتائج النمو في ظل الأوضاع المالية الحالية أكثر إيجابية من مستوياتها منذ ثلاث سنوات، فإن الصدمات الاقتصادية الكلية، أو الصدمات الجغرافية السياسية، أو صدمات السياسات يمكن أن تعيق النمو.

وقد استفادت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة من الأوضاع المالية الخارجية المواتية في معالجة الاختلالات وبناء الهوامش الوقائية، في حين يستمر تراكم مواطن الضعف في اقتصادات أخرى. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية، مما يؤدي إلى تراجع التدفقات الرأسمالية وهو ما قد يفاقم مخاطر تجديد الديون ويحد من الاستثمار المنتِج.

وفي هذا السياق، يجب على البنوك المركزية تحقيق توازن دقيق بين سحب إجراءات التيسير النقدي تدريجيا مع تفادي التقلبات المزعجة في الأسواق المالية. ويعد استمرار الوضوح في المعلومات المبلغة من البنوك المركزية عنصرا أساسيا للحفاظ على هذا التوازن.

مزايا ومخاطر التدفقات الرأسمالية

هناك تقرير صادر في سبتمبر ٢٠١٧، بعنوان «زيادة الصلابة لمواجهة التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة: دور سياسات السلامة الاحترازية الكلية» يعكس قرار سابق للمجلس التنفيذي. ويخلص التقرير إلى أن تدفقات رؤوس الأموال يمكن أن تجلب مزايا كبيرة للبلدان، غير أن تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة يمكن أن تؤدي

أيضا إلى مخاطر مالية نظامية. وغالبا ما تكون المزايا أكبر بالنسبة للبلدان التي يساعدها تطورها المالي والمؤسسي على أن تكون قناة وسيطة لتدفق رؤوس الأموال بشكل آمن.

ويوضح التقرير أن إصلاحات ما بعد الأزمات، بما في ذلك تطوير السياسات الاحترازية الكلية، تساعد في جعل النظم المالية أكثر صلابة في مواجهة الصدمات الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال. ويقيِّم التقرير الإطارين المعمول بهما للمساعدة على ضمان أن تكون المشورة بشأن السياسات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال متسقة ومصممة حسبما يلائم ظروف كل بلد — الإطار الاحترازي الكلي والرؤية المؤسسية حول تدفقات رؤوس الأموال. ويخلص التقرير إلى أن الإطارين يتسقان مع المبادئ الأساسية، بما في ذلك من خلال تجنب استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية وتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية كبديل للتصحيح الاقتصادي الكلي المطلوب.

وقد أيد المديرون التنفيذيون هذا التقرير. وأقروا أن التدفقات الرأسمالية تحقق منافع كبيرة، ولكن لديها القدرة أيضا على المساهمة في تراكم المخاطر المالية النظامية، وخاصة إذا كانت كبيرة ومتقلبة. وأكدوا أيضا على أن السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك مرونة سعر الصرف، يجب أن تقوم بدور أساسي في إدارة المخاطر المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية، وأنه لا ينبغي استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية وتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية كبديل للتصحيح الاقتصادي الكلي المطلوب.

المفاضلة بين سبل تسوية أوضاع البنوك

هناك تقرير صادر عن الصندوق في فبراير ٢٠١٨، بعنوان «Trade-Offs in Bank Resolution»، يشير إلى أنه خلال الأزمة المالية العالمية، واجهت السلطات ما يشبه المعضلة: فعمليات إنقاذ البنوك يمكن أن تعزز التوقعات بتقديم دعم حكومي في المستقبل للمؤسسات المالية المتعثرة – مما قد يؤدي إلى الإفراط في تحمل المخاطر ويمهد الطريق للأزمة القادمة — لكن استخدام الموارد الحكومية بدا ضروريا للحيلولة دون وقوع أزمات على مستوى النظام المالي نتيجة تعثر بنك واحد. وفي معظم الحالات، تم إنقاذ البنوك المتعثرة، وتحمل دافعو الضرائب معظم التكاليف والمخاطر.

ومنذ ذلك الحين، سعت الإصلاحات إلى الحد من احتمال حدوث الأزمات وتقليل التكاليف في حالة حدوث أزمة، بما في ذلك تحويل العبء إلى مستثمرين من القطاع الخاص وتحسين المفاضلة بين عمليات الإنقاذ الخارجي وعمليات الإنقاذ الداخلي. ويعيد هذا التقرير النظر في هذه المفاضلة في ضوء هذه التطورات. ويدعم التقرير الجهود الرامية إلى تزويد السلطات المسؤولة عن تسوية أوضاع البنوك بصلاحيات فعالة لاعتماد عمليات الإنقاذ الداخلي، ويؤكد على أن الأطر ينبغي أن تسعى إلى الحد من الخطر الأخلاقي المرتبط بعمليات الإنقاذ الخارجي. ويقر التقرير بالحاجة المستمرة إلى وجود درجة كافية، وإن كانت مقيدة، من المرونة حتى يمكن استخدام الموارد العامة أثناء فترات الأزمات المصرفية النظامية. ويدعو إلى مواصلة الجهود لتعزيز القدرة على استيعاب الخسائر، وضمان أن يكون حائزو الدين الناتج عن عمليات الإنقاذ الداخلي هم الأقدر على استيعاب الخسائر، وتحسين ترتيبات تسوية أوضاع البنوك عبر الحدود.

الأرصدة الخارجية: تعزيز الاتساق في التقييمات السنوية

يعرض الصندوق في تقرير القطاع الخارجي الذي يصدره سنويا تقييمات الخبراء للمراكز الخارجية للاقتصادات، بما في ذلك أرصدة الحساب الجاري، وأسعار الصرف الحقيقية، والميزانيات العمومية الخارجية، والتدفقات الرأسمالية، والاحتياطيات الدولية. وكما ذُكر آنفا، فإن الجهود جارية لتقوية المنهجية والتقييمات وتعزيز الاتساق في التقرير.

وكأداة للمساعدة في تقدير أثر العوامل المحلية والخارجية على الحسابات الجارية وأسعار الصرف في الاقتصادات الكبرى، استخدم الخبراء منهجية «تقييم الأرصدة الخارجية»، واستحدث الصندوق ما يسمى بمنهجية «تقييم الأرصدة الخارجية– البسيطة» للبلدان الأخرى على مدى السنوات القليلة الماضية. وتستخدم التقييمات نماذج الانحدار وتحليل الاستمرارية لوصف أثر العوامل المختلفة. وتُستكمل التقارير بتقديرات الخبراء الذاتية للعوامل ذات الخصوصية القُطْرية التي لا تستطيع النماذج رصدها.

وتكمن أوجه القصور في منهجية «تقييم الأرصدة الخارجية» ومنهجية «تقييم الأرصدة الخارجية– البسيطة» في قضايا قابلية البيانات للمقارنة وأوجه عدم اليقين المنهجية. ونظرا لأن أوجه القصور هذه معروفة على نطاق واسع، ستركز المناقشات القادمة بشأن التنقيحات على تحسين المنهجيات وتطبيقها.

المعايير العالمية: تعزيز أدوات تخفيض المخاطر النظامية

تم استخدام معايير الرقابة على القطاع المالي في تقييمات القطاع المالي التي أجراها الصندوق منذ عام ٢٠٠٠، لكن تَبَيَّن ضرورة تنقيح المنهج الذي اتبعه الصندوق. فقد أُجريت التقييمات على أساس ثلاثة معايير رئيسية للرقابة على البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، على الترتيب. وقد أدى تطوران إلى الحاجة إلى منهج منقح: أولا، تم تحديث هذه المعايير الرقابية وتقويتها بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية. وتم توسيع نطاقها وتحسينها لمعرفة أسباب الفجوات. ثانيا، تماشيا مع زيادة التركيز على المخاطر النظامية، تَبَيَّن ضرورة إجراء مراجعة أكثر تركيزا على المجالات التي تتطلب تغطية أعمق.

ونتيجة للمشاورات مع جهات وضع المعايير، تم التوصل إلى تفاهم لتنقيح المنهج المرن المتبع حاليا. واتفقت جهات وضع المعايير مع الخبراء على استمرار استخدام معايير الرقابة على القطاع المالي بإحدى الطريقتين التاليتين:

- التقييم بالدرجات: نظرا لأن مختلف المبادئ مترابطة، سيتم تقييم المعيار بالكامل. ودائما ما تنتهي عملية التقييم بإعداد «تقرير تقييم تفصيلي.»

- المراجعة المركزة: يمكن أيضا استخدام أحد المعايير كمقياس لتحليل فجوات احترازية أو رقابية محددة. ولن تنطوي المراجعة المركزة على أي تقييم بالدرجات، ويمكن أن تستند إلى مجموعة فرعية من المبادئ.

وسوف يتخذ دائما قرار إجراء تقييم بالدرجات أو مراجعة مركزة بناء على اتفاق بين الخبراء والسلطات.

سياسة المالية العامة

آخر التطورات التي شهدتها الضرائب الدولية على الشركات

في فبراير ٢٠١٨، أطلع خبراء الصندوق المجلس التنفيذي على آخر التطورات التي شهدتها الضرائب الدولية، مع التركيز على الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة. وواصل الصندوق أيضا عمله الموسع مع إدارات المناطق الجغرافية حول قضايا الضرائب الدولية على الشركات في سياق الرقابة الثنائية. وفي مايو ٢٠١٨، تم الانتهاء من إعداد حوالي ٢٠ تقريرا للقضايا المختارة، أو أوراق العمل، أو الملاحق خلال العامين الماضيين في إطار تقارير مشاورات المادة الرابعة.

الجيل الثاني من قواعد المالية العامة

في مارس ٢٠١٨، أطلع خبراء الصندوق المجلس التنفيذي على تطور قواعد المالية العامة منذ الأزمة المالية العالمية، وقدموا أدلة على أن هذه القواعد — في حال تصميمها بشكل سليم ودعمها من المؤسسات والإرادة السياسية — يمكن أن تعزز استمرارية المالية العامة. وحث الخبراء على تحقيق توازن دقيق بين المرونة والبساطة، واقترحوا تعزيز الإنفاذ من خلال زيادة تكاليف السمعة بدلا من العقوبات.

منبر التعاون بشأن الضرائب

منبر التعاون بشأن الضرائب هو مبادرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي.

- **المؤتمر العالمي الأول بشأن الضرائب وأهداف التنمية المستدامة**: في فبراير ٢٠١٨، عقد المنبر أول مؤتمراته العالمية. وبحث المؤتمر كيف يمكن أن تؤثر السياسات الضريبية والإدارة الضريبية والهياكل القانونية على قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه التأثيرات ليس فقط قدرة البلدان على تعبئة التمويل اللازم للاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضا كيفية زيادة الاستثمار ودعم النمو، وتنسيق الضرائب الدولية على الشركات، وتمكين المرأة، ودعم الاستمرارية البيئية، وتصميم نظم مالية عامة ملائمة لاستخراج الموارد الطبيعية، وخاصة المساهمة في بناء المؤسسات الحكومية وتحسين الحوكمة بشكل عام. واتفق شركاء المنبر في بيان المؤتمر على توحيد برامج عمل كل منهم من أجل السعي المشترك إلى تحقيق تقدم، وخاصة من خلال التحليل، ووضع المعايير، والمساعدة الفنية.

- مجموعة الأدوات المعنية بالأوعية الضريبية: في يونيو ٢٠١٧، قدم المنبر إرشادات عملية للبلدان النامية من أجل تحسين حماية أوعيتها الضريبية. إن «مجموعة الأدوات اللازمة لمعالجة صعوبات الحصول على بيانات قابلة للمقارنة لأغراض تحليل أسعار التحويل» تمكّن البلدان من تطبيق قواعد التسعير التحويلي باستخدام بيانات غير كاملة من خلال مساعدتها على تقدير الأسعار التي يمكن توقعها بين أطراف مستقلة. كذلك ستساعد الإرشادات البلدان على وضع القواعد والممارسات التي يمكن للشركات التنبؤ بها بشكل أفضل.

- مجموعة الأدوات المقترحة بشأن «الضرائب على عمليات النقل غير المباشر لملكية الأصول للخارج»: في أغسطس ٢٠١٧، سعى المنبر إلى استطلاع الرأي العام حول مجموعة الأدوات المقترحة بشأن «الضرائب على عمليات النقل غير المباشر لملكية الأصول للخارج». وتهدف هذه الأدوات إلى مساعدة البلدان النامية في التغلب على صعوبات فرض الضرائب على عمليات النقل غير المباشر لملكية الأصول المحلية للخارج عن طريق بيع أو نقل ملكية الأسهم أو غيرها من الحصص في كيانات أعلى في سلسلة الملكية وتقع خارج البلد الذي توجد فيه الأصول الثمينة. وقد تم بالفعل تناول هذه الضرائب في النماذج الرئيسية للمعاهدات الثنائية المتعلقة بالازدواج الضريبي ومن خلال الوثيقة متعددة الأطراف الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لكن العديد من البلدان لم تُدرج تلك المبادئ في القانون المحلي — وهو شرط أساسي في حالة رغبة البلدان في فرض ضرائب على المكاسب المحققة من عمليات نقل الملكية هذه. وتبحث مجموعة الأدوات المقترحة المبادئ التي يقوم عليها فرض الضرائب على هذه المعاملات وتضع نموذجين أساسيين لتعديل القوانين المحلية. وقد وردت تعليقات كثيرة من قطاع الأعمال والمجتمع المدني وبعض البلدان، ومن المتوقع إصدار نسخة منقحة في صيف عام ٢٠١٨.

أدوات الدين السيادي المشروطة

في مايو ٢٠١٧، نشر صندوق النقد الدولي تقريرا يحلل الدور الذي يمكن أن تقوم به أدوات الدين السيادي المشروطة في تعزيز صلابة الكيانات السيادية. ورحب المجلس التنفيذي بالتقييم المتوازن الذي أجراه الخبراء للمزايا والصعوبات المرتبطة بهذه الأدوات.

وقد أشار المديرون إلى الأسباب النظرية: فمن خلال ربط خدمة الدين بالقدرة على السداد، يمكن لأدوات الدين السيادي المشروطة زيادة الحيز المالي، مما يساعد على زيادة مرونة السياسات في أوقات العُسر. ويمكن لهذه الأدوات أيضا توسيع قاعدة المستثمر السيادي وإتاحة فرص تنويع المخاطر. وإذا ارتفع الإصدار ليشكل حصة كبيرة في الدين العام، فمن شأن هذه الأدوات الحد من تكلفة حدوث أزمات الديون السيادية إلى حد كبير، وبالتالي تعزيز صلابة النظام المالي الدولي.

غير أنهم أشاروا إلى ملاحظة الخبراء أن معدل قبول الأدوات كان محدودا في «الأوقات الطبيعية»، مما يشير إلى التحديات المرتبطة بسلامة البيانات، وتعقيد الأدوات، ومشكلة «المبادر الأول» التي تواجه

الجهات المصْدِرة، إلى جانب قضايا أخرى. ويشير تحليل الخبراء إلى أن التصميم الدقيق للأدوات، والمؤسسات والعقود القوية، ومبادرة/تنسيق القطاع الرسمي يمكن أن يساعد في التغلب على بعض هذه الصعوبات.

وبشكل عام، يرى المديرون التنفيذيون أن إمكانية استخدام هذه الأدوات من جانب الاقتصادات النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وصدمات أسعار السلع الأولية أكبر مقارنة بالاقتصادات الناضجة التي لديها أسواق دين قائمة. واقترحوا أن يتبع الصندوق منهجا تدريجيا وموجها وقائما على الطلب يتوافق مع هذا النشاط.

الأسواق الصاعدة

الأسواق الصاعدة: التطورات والآفاق

أطلع الخبراء المديرين التنفيذيين على التطورات والآفاق في الأسواق الصاعدة، وذلك خلال جلستين غير رسميتين في سبتمبر ٢٠١٧ وإبريل ٢٠١٨. وأشار الخبراء خلال الجلستين إلى أن البيئة الاقتصادية العالمية للأسواق الصاعدة كانت داعمة، لكن مواطن الضعف في الميزانيات العمومية كانت مرتفعة في العديد من هذه الأسواق، وكانت المخاطر الناجمة عن التشديد المفاجئ أو المفرط في الأسواق المالية مرتفعة كذلك. وينبغي معالجة مواطن الضعف هذه عندما تظل الظروف العالمية مواتية. وأكدت جلسة الإحاطة التي عُقدت في سبتمبر ٢٠١٧ على الحاجة إلى المضي قدما في الإصلاحات الهيكلية لرفع معدل النمو على المدى المتوسط، وبناء الصلابة، والحد من مواطن الضعف. وركزت جلسة الإحاطة التي عُقدت في إبريل ٢٠١٨ بشكل أكبر على ديناميكية التضخم وعلى الحاجة إلى التخفيف من تأثير الضغوط الديمغرافية للمساعدة على رفع مستويات الدخل بشكل عام.

أوروبا الصاعدة: تحسن الإقراض المصرفي

يشهد الإقراض في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية تحسنا في الوقت الحالي بعد انتهاء عملية تخفيض نسب الرفع المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ويدعم تحسن الأوضاع التخفيضات التدريجية في القروض المتعثرة التي جعلت آفاق الإقراض غير مواتية، حتى مع استمرار تأثيرها السلبي في بعض البلدان. وكانت هذه هي خلاصة التقارير الصادرة عام ٢٠١٧ عن «مبادرة فيينا» التي تم إطلاقها بدعم من صندوق النقد الدولي في ذروة الأزمة لمساعدة القطاعات المصرفية في المنطقة في الإبقاء على تدفق الائتمان.

وقد تحسنت المراكز الخارجية عن النصف الأول من عام ٢٠١٧ بين بنوك أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية التي ترفع تقاريرها إلى بنك التسويات الدولية. وزاد التمويل من البنوك الأجنبية بشكل عام، رغم انخفاضه بالنسبة لبعض البلدان. وتسارعت وتيرة الإقراض خارج كومنولث الدول المستقلة، حيث شهد الائتمان الاستهلاكي انتعاشا قويا في جميع البلدان تقريبا. وأدى تحسن الآفاق الاقتصادية إلى زيادة الطلب على الائتمان وتخفيف معايير العرض. غير أن التقرير يخلص إلى أن جودة أصول المجموعة بالنسبة لبعض البنوك الكبرى، إلى جانب التغيرات في القواعد التنظيمية المحلية والمراكز الرأسمالية المحلية، تؤثر سلبا على أوضاع العرض في بعض الفروع التابعة وأدت إلى اتباع استراتيجيات إقراض انتقائية.

وتعمل مبادرة فيينا على مشكلات محددة في القطاع المالي، بما في ذلك القروض المتعثرة، وتأثير الإصلاح التنظيمي، وتطوير سوق رأس المال. وفي مارس ٢٠١٨، انصب اهتمام المبادرة على نموذج للمنطقة يقود الابتكار ويرفع الإنتاجية. والهدف من ذلك هو إعطاء دفعة جديدة للنمو الاقتصادي وتعزيز التقارب مع بلدان الاتحاد الأوروبي مرتفعة الدخل.

البلدان منخفضة الدخل والبلدان النامية

استمرارية القدرة على تحمل الدين

في سبتمبر ٢٠١٧، راجع المجلس التنفيذي «إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين للبلدان منخفضة الدخل الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع الصندوق». ومنذ عام ٢٠٠٥، ظل هذا الإطار بمثابة حجر الزاوية في تقييم المجتمع الدولي للمخاطر التي تهدد استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل. وتقترح المراجعة إجراء إصلاحات لتعديل وتحديث الإطار وجعله أكثر شمولا. وتشمل التعديلات منهجا

منقحا لتقييم قدرة البلدان على تحمل الديون استنادا إلى مجموعة موسعة من المتغيرات، ومنهجية محسنة للتنبؤ بحالة المديونية الحرجة، واختبارات أكثر ملاءمة للقدرة على تحمل الضغوط.

ورحب المديرون التنفيذيون بالمراجعة الشاملة والإصلاحات المقترحة — لا سيما التركيز على تحديد حالات المديونية الحرجة المحتملة بشكل أكثر دقة من أجل اتخاذ قرارات الاقتراض والإقراض استنادا إلى معلومات أفضل. وأشاروا إلى أن جودة مخرجات الإطار تعتمد بشكل كبير على جودة مدخلاته، ودعوا إلى بذل الجهود لضمان الرصد الكامل لجميع مصادر دين القطاع العام في تقييمات استمرارية القدرة على تحمل الدين.

الضمانات الوقائية الاجتماعية في البلدان منخفضة الدخل

في يونيو ٢٠١٧، نشر الصندوق تقرير «الضمانات الوقائية الاجتماعية وتصميم البرامج في البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر و«أداة دعم السياسات»، وذلك بعد مناقشة المجلس له. ويتناول تقرير السياسات هذا كيف يمكن للبلدان حماية الفئات الفقيرة والضعيفة من خلال تنفيذ البرامج التي يدعمها «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» و«أداة دعم السياسات». ويخلص التقرير إلى أن الأهداف الخاصة بالإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية قد تم تضمينها في معظم البرامج التي يدعمها «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» و«أداة دعم السياسات» في البلدان منخفضة الدخل، وأن هذه الأهداف قد تم تحقيقها في أكثر من ثلثي الحالات. وإلى جانب ذلك، تمت حماية الإنفاق على الصحة والتعليم كالمعتاد. ويوصي التقرير بزيادة الجهود لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في هذه البلدان.

ورحب المديرون التنفيذيون بالنتائج التي تم التوصل إليها بشأن حماية الإنفاق الاجتماعي في معظم البرامج وأيدوا مقترحات الخبراء لتحسين تصميم تدابير الضمانات الوقائية الاجتماعية في البرامج التي يدعمها «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» و«أداة دعم السياسات». ودعوا إلى تعاون أوثق وأكثر فعالية مع البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية، وإلى التعاون المستمر مع السلطات القُطْرية والأطراف الخارجية المعنية (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني) بشأن قضايا الضمانات الوقائية الاجتماعية.

التدفقات الرأسمالية في زامبيا

في مايو ٢٠١٧، استضاف الصندوق مؤتمرا في زامبيا حول «إدارة التدفقات الرأسمالية: التحديات التي تواجه البلدان النامية.» وكان من بين المشاركين فيليكس موتاتي، وزير المالية في زامبيا؛ وديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي؛ وبول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل وأستاذ الاقتصاد المتميز في جامعة مدينة نيويورك.

واتفق المشاركون على أن التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية كانت مفيدة بشكل عام — حيث توفر مصدرا مهما لتمويل الاستثمارات وتساعد في الحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي. وأكدوا على أهمية السياسات السليمة والاستقرار الاقتصادي الكلي للمساعدة في إعادة تنشيط التدفقات الرأسمالية عالية الجودة. وكانت أبرز النتائج هي أن تكوين التدفقات الرأسمالية مهم لتحقيق الاستقرار المالي والنمو، وأن إدارة مرحلة التدفقات الرأسمالية الداخلة بصورة فعالة كانت أفضل حماية ضد التحديات التي تنشأ عند انعكاس مسارها.

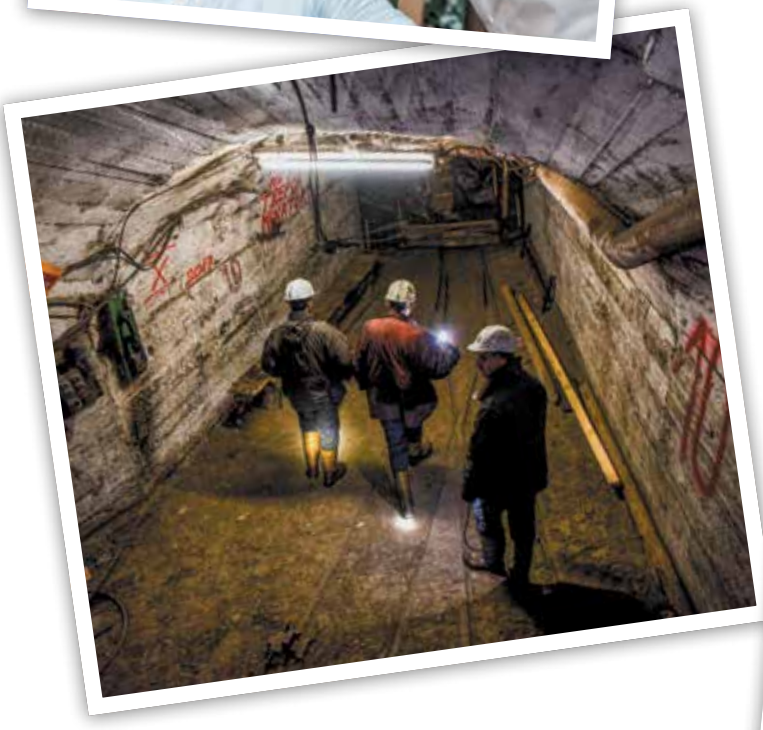

موضوعات أخرى

دعم البنية التحتية

بدأ صندوق النقد الدولي مبادرة دعم سياسات البنية التحتية في عام ٢٠١٥ لمساعدة البلدان على تقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية لبرامج الاستثمار والاستراتيجيات التمويلية، وتعزيز قدراتها المؤسسية على إدارة الاستثمار العام. وتقوم المبادرة بدمج إشراف الصندوق على الاستثمار العام مع المساعدة الفنية وتجمع بين العديد من الأدوات التحليلية لمساعدة البلدان على تحقيق أفضل استخدام للموارد اللازمة لبناء البنية التحتية. وقد تم تحديد تسعة بلدان تُعتبر فيها قضايا البنية التحتية ذات أهمية خاصة وتشكل أحد المجالات الرئيسية لتعاون الصندوق مع السلطات لتكون بلدانا خاضعة للدراسة التجريبية في إطار مبادرة دعم سياسات البنية التحتية. وهذه البلدان هي كمبوديا وكولومبيا وهندوراس وجمهورية قيرغيزستان وصربيا وجزر سليمان وتايلند وتيمور–ليشتي وفانواتو.

وهناك عدد من الأدوات التي تم استخدامها بالفعل لتحسين جودة الإنفاق على البنية التحتية، وحجم هذا الإنفاق في بعض البلدان، يجري الآن دمجها في برنامج مبادرة دعم سياسات البنية التحتية، بما في ذلك:

- تقييمات إدارة الاستثمار العام لمساعدة البلدان في تقييم مدى قوة ممارسات إدارة الاستثمار العام وتحديد أولويات الإصلاحات من أجل تنفيذ مشروعات استثمارية عامة جيدة التخطيط وفعالة من حيث التكلفة في المواعيد المقررة وفي حدود الميزانية؛
- «نموذج تقييم مخاطر المالية العامة» للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو أداة تحليلية لتقييم تكاليف ومخاطر المالية العامة التي قد تنشأ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- نموذج ديناميكي للدين والاستثمار والنمو يسمح لصناع السياسات بموازنة عواقب استراتيجيات التمويل المختلفة على الاقتصاد الكلي.

بناء القدرات في مجال المالية العامة في الدول الهشة

في يونيو ٢٠١٧، وعقب مناقشة للمجلس التنفيذي، نشر صندوق النقد النقد الدولي تقريرا يحلل آخر جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات (المساعدة الفنية والتدريب) في الدول الهشة ويؤكد على أهمية توجيه المساعدة الفنية في مجال المالية العامة لتحقيق استقرار المالية العامة والرقابة المالية والإيرادات المضمونة. ويشير التقرير إلى أنه بمجرد أن تصبح البلدان هشة، بما في ذلك بعد صراع أو كارثة مباشرة، ينبغي أن ينصب التركيز على الضرائب الأسهل في التحصيل، ووضع الهياكل التنظيمية الأساسية للإدارات الضريبية والجمركية، وتعزيز العمليات الإدارية الأساسية. وعلى جانب الإنفاق، ينبغي أن ينصب التركيز على إعداد الميزانية السنوية، ومراقبة تنفيذ الميزانية، وإدارة النقد، والإبلاغ المالي الأساسي. وبعد أن تصبح البلدان أكثر استقرارا، يمكن أن تتحول المساعدة الفنية نحو تحديث مؤسسات المالية العامة تدريجيا من خلال استراتيجيات الإيرادات والنفقات متوسطة الأجل. ومن المهم أيضا تعزيز التنسيق الفعال بين الشركاء المانحين.

ورحب المديرون التنفيذيون بالتحليل الشامل والمتوازن لمدى اختلاف المساعدة الفنية المقدمة إلى الدول الهشة عن تلك المقدمة إلى الدول غير الهشة والدروس التي يمكن استخلاصها للعمل المستقبلي في هذا المجال من أجل تقديم خدمة أفضل لهذا القطاع المهم من الأعضاء. واتفقوا على أن الاستراتيجية المتبعة لبناء القدرات في مجال المالية العامة كانت ملائمة إلى حد كبير. ورحبوا بزيادة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق إلى الدول الهشة في مجال المالية العامة على مدى العقد الماضي، وقد تيسر ذلك بفضل زيادة التمويل الخارجي.

عدم المساواة والفقر عبر الأجيال في الاتحاد الأوروبي

يبين تقرير صدر في يناير عام ٢٠١٨ أنه رغم استقرار معدلات عدم المساواة والفقر في الاتحاد الأوروبي، فقد نشأت فجوة بين الأجيال منذ الأزمة المالية العالمية. وعلى وجه التحديد، يتخلف الأشخاص الذين هم في سن العمل، ولا سيما الشباب، عن الركب. فقد أدت الأزمة إلى زيادة معدلات البطالة المرتفعة بالفعل بين الشباب والاتجاه نحو خلق وظائف أقل استقرارا. ورغم نجاح خطط الحماية الاجتماعية في حماية الدخول الحقيقية لكبار السن من آثار الأزمة، فقد أثبتت أنها غير معدة للتعامل مع ضعف دخول الشباب.

ومن الضروري تيسير إدماج الشباب في سوق العمل. ويدعو ذلك إلى تزويد أرباب العمل بحوافز أكبر لتوظيف الشباب — بما في ذلك من خلال إجراء تخفيضات موجهة في عائد ضريبة العمل أو خصومات ضريبية في الطرف الأدنى من جدول الأجور — وتحسين مهاراتهم وجعلها متسقة مع متطلبات السوق، وخاصة من خلال حماية الإنفاق على التعليم والتدريب. ومن الأمور المهمة أيضا تحسين إمكانية وصول العاملين في الوظائف الأقل استقرارا إلى نظم الحماية الاجتماعية.

تفعيل القضايا المستجدة: نوع الجنس وعدم المساواة والطاقة والمناخ

في نوفمبر ٢٠١٧، أطلع الخبراء المجلس التنفيذي على الجهود المبذولة لدمج العمل الذي جرى مؤخرا بشأن قضايا نوع الجنس وعدم المساواة والطاقة والمناخ في أنشطة الصندوق المتعلقة بالرقابة، والعمل التحليلي، والبلدان الخاضعة للدراسة التجريبية، وتنمية القدرات. وأكد الخبراء على أن تغطية هذه القضايا في عمل الصندوق ستكون انتقائية وحيث تعتبر ذات أهمية كلية.

البيانات

استراتيجية البيانات والإحصاءات

في مارس ٢٠١٨، ناقش المجلس التنفيذي «استراتيجية شاملة حول البيانات والإحصاءات في الصندوق في العصر الرقمي،» تحدد كيفية التحول نحو نظام بيئي من البيانات والإحصاءات التي تمكّن صندوق النقد الدولي وأعضاءه من تلبية الاحتياجات المتطورة من البيانات في عالم رقمي. وفيما يلي العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية:

- **التكامل** — المواءمة بين المبادرات المجزأة في الوقت الحالي وتوحيد وظيفة إدارة البيانات؛
- **الابتكار** — الاستفادة من «البيانات الضخمة» في إجراء متابعة أكثر تواترا، ونشر تكنولوجيات جديدة لسد فجوات البيانات وتلبية احتياجات الرقابة؛
- **الذكاء** — الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والإحصاءات.

وأكد التقرير أن الصندوق سيواصل بناء القدرات الإحصائية بين الأعضاء، بما في ذلك من خلال دعم المانحين. وسيعمل مع صناع السياسات من أجل فهم آثار الاقتصاد الرقمي والبيانات الرقمية على الإحصاءات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك المقاييس الجديدة للرفاهية بخلاف إجمالي الناتج المحلي.

ورحب المديرون التنفيذيون بالاستراتيجية الشاملة للبيانات والإحصاءات، والتي من شأنها تمكين الصندوق وأعضائه من مواجهة تحديات التحول الرقمي والاستفادة من الفرص التي يتيحها بشكل أفضل. وأشاروا إلى أن الحاجة إلى تحليل كميات أكبر وأكثر تجانسا من البيانات تتطلب زيادة مهارات الخبراء. وأعربوا عن تقديرهم للأولويات الاستراتيجية وأيدوا رؤية البيانات العالمية المشتركة — وهي شبكة متكاملة من المواقع الإلكترونية القُطْرية قائمة على السحابة تنشر البيانات الرئيسية التي يحتاجها الصندوق والأسواق لمراقبة الأوضاع والسياسات الاقتصادية. ورأوا أنه من المفيد استكشاف طرق الاستفادة من «البيانات الضخمة» لدعم الكشف المبكر عن المخاطر واستكمال إعداد الإحصاءات الرسمية. واتفقوا على أن الصندوق ينبغي أن يواصل العمل مع البلدان الأعضاء لبناء القدرات الإحصائية.

قياس الاقتصاد الرقمي

غيرت عملية التحول الرقمي طريقة عملنا واستهلاكنا وتعاوننا مع بعضنا البعض. غير أن بطء نمو إجمالي الناتج المحلي والإنتاجية كشف عن مخاوف بشأن عدم رصد إحصاءات الاقتصاد الكلي لكل المكاسب المحققة بفضل المنتجات والأنشطة الرقمية والقائمة على التكنولوجيا الرقمية.

ويقترح تقرير صدر مؤخرا عن خبراء الصندوق وضع حدود واضحة «للقطاع الرقمي» وتمييزه عن «الاقتصاد الرقمي»، بحيث يوجد داخل هذه الحدود المنتجون الذين يعملون في أهم مجالات التكنولوجيا الرقمية، مثل المنصات الإلكترونية، والخدمات القائمة على المنصات، وموردي سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بينما يوجد خارج هذه الحدود الاقتصاد الرقمي، وهو انعكاس لآثار الرقمنة على جميع القطاعات من الزراعة إلى التخزين.

ويناقش التقرير تأثير مختلف الجوانب الأساسية المترابطة للرقمنة على إجمالي الناتج المحلي والرفاهية والعولمة والإنتاجية. ويحلل التحديات

التي تواجه قياس النشاط المتعلق بالقطاع الرقمي. فعلى سبيل المثال، لا يوجد ما يبرر مقترحات إدراج الخدمات الرقمية المجانية — بما في ذلك من المنصات التي تجمع بيانات المستخدم – في حسابات إجمالي الناتج المحلي. ومن المثير للاهتمام أن التقديرات التي وردت في التقرير تشير إلى أن حجم القطاع الرقمي يقل عن ١٠٪ في معظم الاقتصادات وأن أثر قصور قياس القطاع الرقمي على تقديرات نمو إنتاجية العمالة في الولايات المتحدة لا يتجاوز ٠,٣ نقطة مئوية، أي أقل من التباطؤ الذي حدث بعد عام ٢٠٠٥. ويخلص التقرير إلى أن تحسين إمكانية اطّلاع هيئات الإحصاءات الوطنية على البيانات التي تجمعها الحكومة في إطار أنشطتها المنتظمة وعلى «البيانات الضخمة» التي يولدها القطاع الخاص يمكن أن يساعد في التغلب على تحديات القياس.

البيانات الضخمة: التحديات والانعكاسات

في أغسطس ٢٠١٧، أطلع الخبراء المجلس التنفيذي على إطار لتحليل مدى استفادة الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية الكلية والمالية من الإمكانات التي تتيحها «البيانات الضخمة». وتمثلت أهم النتائج فيما يلي: (١) «البيانات الضخمة» ليست مفهوما ثابتا؛ بل مفهوما يتسع نطاقه ويتطور بسرعة، ويتطلب رؤية طويلة الأجل؛ و(٢) هناك حاجة إلى خطة تنظيمية استراتيجية لتحقيق نتائج قابلة للقياس وواسعة النطاق؛ و(٣) هناك حاجة إلى المزيد من البحوث لتقييم طرق الاستفادة من البيانات الضخمة في دعم أنشطة الصندوق الرقابية بشكل فعال.

مسح السياسة الاحترازية الكلية

تحتوي قاعدة البيانات الجديدة لمسح السياسة الاحترازية الكلية على معلومات عن التدابير التي قد تتخذها البلدان الأعضاء بهدف احتواء المخاطر النظامية، وذلك بما يتماشى مع تعريف السياسة الاحترازية الكلية باعتبارها «استخدام الأدوات الاحترازية بالدرجة الأولى للحد من المخاطر النظامية». وإلى جانب ذلك، تحتوي قاعدة البيانات على معلومات عن الجوانب المؤسسية لإطار السياسة الاحترازية الكلية في البلدان الأعضاء.

وتشمل المرحلة الأولى لقاعدة البيانات ردود البلدان على ما سيكون مسحا سنويا، كما تتضمن التدابير الاحترازية الكلية المتخذة في أوائل عام ٢٠١٨، والتعديلات التي أُدخلت، في حالات كثيرة، على هذه التدابير منذ عام ٢٠١١. وإلى جانب ذلك، تم إصدار تقرير يحتوي على تفاصيل عن تصميم المسح، ووصف لنتائج المسح الأول.

ويمكن أن يستخدم صناع السياسات والباحثون قاعدة البيانات لتحليل تأثير التدابير الاحترازية الكلية داخل البلدان وفيما بينها، مما يساعد على إتاحة مزيد من الرؤى حول تكاليف هذه التدابير ومنافعها في تخفيف المخاطر النظامية. وتعد قاعدة البيانات أيضا أحد الموارد القيمة الجديدة للرقابة القُطْرية الثنائية والتحليل الاقتصادي متعدد الأطراف.

ويتم إعداد قاعدة البيانات حصريا من المعلومات المقدمة من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. ونتيجة لذلك، فإن إدراج أداة معينة من أدوات السياسات أو عدم إدراجها لا يمثل حكما أو قرارا يتخذه خبراء الصندوق أو مجلسه التنفيذي بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار استخدام أداة معينة من جانب أحد أعضاء الصندوق تدبيرا «احترازيا» بطبيعته. وبالمثل، لا توفر قاعدة البيانات أي تقييم لمختلف الترتيبات المؤسسية المبلغة من جانب البلدان الأعضاء في الصندوق؛ بل يمكن أن ترد هذه التصنيفات والتقييمات في تقارير خبراء الصندوق ووثائق برنامج تقييم القطاع المالي.

صندوق بيانات اتخاذ القرار

«صندوق بيانات اتخاذ القرار» هو صندوق استئماني جديد يديره صندوق النقد الدولي مخصص لتوفير قدر أكبر وأعلى جودة من البيانات لصناع القرار بغرض دعم السياسات الاقتصادية الكلية القائمة على الأدلة، والمتابعة الدقيقة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة. ويهدف هذا الصندوق إلى تقوية النظم الإحصائية الوطنية لمواكبة بيئة سياسات وطنية ودولية تفرض مزيدا من التحديات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقديم حلول فعالة لتنمية القدرات. ومن المتوقع أن يقدم الصندوق حوالي ٣٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات. والبلدان المستهدفة في الأساس هي البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الهشة.

ويحتوي صندوق بيانات اتخاذ القرار على أربع وحدات نموذجية: (١) معالجة الاحتياجات من البيانات والمخاوف المتعلقة بالجودة لمساعدة البلدان في إعداد ونشر البيانات؛ و(٢) مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لتوفير الإحصاءات اللازمة لتوجيه صناع السياسات بشأن كيفية النهوض بالشمول المالي؛ و(٣) التعلم عبر الإنترنت لإعداد دورات تدريبية تهدف إلى تيسير نقل المعرفة إلى مسؤولي الحكومات وكذلك تمكين المجتمع المدني من خلال تحسين فهم البيانات؛ و(٤) إدارة المعلومات الإحصائية لتقديم المشورة بغرض تبسيط وتوحيد وأتمتة ممارسات إدارة البيانات والبنية التحتية.

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي هو أعلى معيار ضمن المبادرة المعنية بنشر البيانات، وهو مخصص في الأساس للاقتصادات التي تضطلع بدور أساسي في أسواق رأس المال الدولية والتي ترتبط مؤسساتها المالية بروابط عالمية. وخلال السنة المالية ٢٠١٨، اشتركت السنغال في المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات .

النظام العام المعزز لنشر البيانات

في إطار النظام المعزز لنشر البيانات الذي اعتمده المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١٥، تلتزم السلطات القُطْرية بنشر البيانات التي تدعم حوارها المستمر بشأن السياسات مع خبراء الصندوق. ويتعين أن يكون النشر وفقا لجدول متفق عليه مسبقا في «مبادرة ثغرات البيانات»، مع ضمان سهولة الاطّلاع على البيانات، بما في ذلك من خلال نقلها آليا.

وتسهم هذه الجهود في تعزيز التعاون الدولي، حيث يقدم بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية دعما ماديا بغرض إنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات)منصة البيانات المفتوحة) لدعم صفحات البيانات القومية الموجزة في بلدان مختارة في إفريقيا ونصف الكرة الغربي.

وبدأ تنفيذ النظام العام المعزز لنشر البيانات في عدد من البلدان خلال العام. وتشمل هذه البلدان أروبا وبنن وبوتان وكمبوديا والكاميرون وهندوراس وجامايكا وكوسوفو وملاوي وميكرونيزيا ومنغوليا والجبل الأسود وناميبيا ونيبال وباراغواي ورواندا وساموا والسنغال وسيراليون وسورينام وإسواتيني وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات

في سبتمبر ٢٠١٧، نشر مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي التقرير الثاني عن التقدم في سير العمل في المرحلة الثانية من «مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات». ويتناول التقرير تحديث العمل الذي تم القيام به منذ سبتمبر ٢٠١٦ ويشير إلى التقدم المحرز من خلال إطار جديد للمراقبة ونظام «إشارة المرور». ويتضمن برنامج عمل المبادرة ثلاث حلقات تطبيقية ناقشت موضوعات متخصصة (حول أسعار العقارات والحسابات القطاعية وإحصاءات الأوراق المالية) والمؤتمر العالمي السنوي. وسيتم تقديم تقرير عن التقدم المحرز في المبادرة ككل إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠١٨ في التقرير الثالث عن التقدم المحرز على صعيد المبادرة الذي يعده مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي.

فجوات الشمول المالي

يُظهر المسح السنوي الذي أجراه صندوق النقد الدولي حول مؤشرات تتبع إمكانية الحصول على الخدمات المالية – إحدى الركائز المهمة للشمول المالي – أن النمو في عدد فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي يتركز في آسيا وأن البالغين الذين يمكنهم الوصول إلى فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أقل بمقدار خمس مرات في المتوسط مقارنة ببقية العالم.

كذلك تبين البيانات المأخوذة من أحدث مسح لإمكانية الحصول على الخدمات المالية أن ابتكارات مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول تواصل تحقيق التقدم ونشر مزايا التكنولوجيا. فعدد وكلاء خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول في أفغانستان، على سبيل المثال، أكبر بمقدار ست مرات عن عدد أجهزة الصرف الآلي. ومن بين أوجه التقدم الأخرى أن ذلك قد ساعد موظفي الخدمة المدنية على تلقي أجورهم من خلال هواتفهم المحمولة.

والشمول المالي في غاية الديناميكية، حيث يوضح المسح أهمية جمع بيانات أكثر تفصيلا عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الجديدة إلى إحراز تقدم في تضييق الفجوة بين الجنسين من حيث إمكانية الحصول على الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، يبين المسح ارتفاع نسبة المقترضات في ماليزيا من ٣٧٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٤٪ في عام ٢٠١٦.

وتستند المعلومات الواردة في المسح إلى البيانات الإدارية التي تم جمعها من البنوك التجارية أو مؤسسات قبول الودائع الأخرى ومن مقدمي الخدمات المالية الرقمية. ويتم إجراء مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية بدعم مالي كبير من وزارة الخارجية الهولندية و»مؤسسة بيل وملينداغيتس».

شفافية المالية العامة وإدارة مخاطر المالية العامة

شفافية المالية العامة هي إبلاغ الجمهور بحالة الموارد العامة في الماضي والحاضر والمستقبل على نحو شامل وواضح وموثوق وفعال وفي الوقت الملائم. وهي في غاية الأهمية لضمان فعالية إدارة المالية العامة والمساءلة، إذ إنها تتيح للحكومات صورة دقيقة عن مواردها العامة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، بما في ذلك تكاليف ومنافع تغيير السياسات والمخاطر التي قد تهدد آفاق المالية العامة. كذلك تسهم شفافية المالية العامة في توافر المعلومات اللازمة للأجهزة التشريعية والأسواق والمواطنين لمساءلة الحكومات. إلى جانب ذلك، تيسر شفافية المالية العامة المراقبة الدولية على تطورات المالية العامة وتسهم في التخفيف من خطر انتقال تداعيات المالية العامة بين البلدان.

ويعد ميثاق شفافية المالية العامة ونشاط تقييم شفافية المالية العامة لدى الصندوق هما أهم عناصر الجهد المستمر الذي يقوم به الصندوق بغرض تعزيز مراقبة المالية العامة وصنع السياسات والمساءلة في البلدان الأعضاء. وهذا الميثاق هو المعيار الدولي للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالموارد العامة. ويتكون من مجموعة من المبادئ تنقسم إلى أربع ركائز: (١) إعداد تقارير المالية العامة، و(٢) وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الموازنة، و(٣) تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة، و(٤) إدارة إيرادات الموارد. ويميز الميثاق بين الممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة التي تندرج تحت كل مبدأ من مبادئ الشفافية لتوضيح خطوات الالتزام الكامل بالميثاق وضمان قابلية تطبيقه على مختلف البلدان الأعضاء في الصندوق.

وخلال السنة المالية ٢٠١٨، نشر الصندوق تقييمات شفافية المالية العامة للبرازيل وجورجيا وتركيا وأوغندا. واعتبارا من إبريل ٢٠١٨، تم نشر ١٩ تقييما للبلدان عبر مختلف مناطق العالم وفئات الدخل.

وقد حققت جورجيا في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في تعزيز الإفصاح عن مخاطر المالية العامة وتحسين إدارتها. ودعم صندوق النقد الدولي السلطات في وضع إطار لمراقبة المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة، ووضع إطار قانوني سليم لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين تقييم مخاطر المالية العامة المرتبطة باتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل في قطاع الطاقة المائية. ويمكن للسلطات باستخدام هذه المعلومات تصحيح وتيرة التوسع الكهرومائي حتى تصبح أكثر توافقا مع الطلب، وإعادة هيكلة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحد من مخاطر المالية العامة.

كذلك تحسَّن الإفصاح عن مخاطر المالية العامة من خلال توسيع نطاق تحليل مخاطر المالية العامة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والدين والتي كانت جورجيا تنشر بياناتها بالفعل. وقد أدى ذلك، إلى جانب مجموعة من الإصلاحات الأخرى، مثل تطوير البيانات المالية السنوية واستحداث الموازنات القائمة على البرامج، إلى صعود جورجيا من المركز ٣٤ إلى المركز ٥ في «مسح الموازنة المفتوحة» في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧. كذلك خلص تقييم شفافية المالية العامة الذي أجراه الصندوق في عام ٢٠١٦ إلى أن جورجيا تحقق الآن مستوى الممارسة الجيدة أو المتقدمة في العديد من المجالات، مع الإشارة إلى المجالات التي تتطلب مواصلة التحسينات.

ونشرت مولدوفا أول بيان لمخاطر المالية العامة في ديسمبر ٢٠١٧. ويحتوي بيان مخاطر المالية العامة على نظرة شاملة على مخاطر المالية العامة الرئيسية التي تواجه البلد، وهو أداة مفيدة لتقييم مدى اتساق سياسات المالية العامة ومصداقيتها. ويتيح العرض الموحد تقييم الأهمية النسبية لكل فئة من فئات المخاطر ويوفر أساسا لتحديد أولويات إجراءات تخفيف المخاطر. وتُعرف فئة مخاطر «الصدمات الاقتصادية الكلية» بأنها الفئة التي تحدث أقصى تأثير ممكن واحتمال حدوثها مرتفع، ويوصى بإجراء تحديثات أكثر تواترا للتنبؤات الاقتصادية الكلية كإجراء لتخفيف المخاطر. وتنشأ مخاطر مرتفعة أيضا من عمليات الإنقاذ المحتملة للمؤسسات المعسرة المملوكة للدولة، ومن البنوك المعسرة المؤثرة على النظام المالي والتي سيتم تقدير تأثيرها في بيانات مخاطر المالية العامة التي ستصدر في المستقبل. وخضعت مسودة بيان مخاطر المالية العامة للتشاور العام وجرت مناقشتها مع أعضاء البرلمان.

دليل شفافية المالية العامة

تم نشر دليل شفافية المالية العامة في إبريل ٢٠١٨. وهو يقدم إرشادات مفصلة حول تطبيق المبادئ والممارسات الواردة في ميثاق شفافية المالية العامة لعام ٢٠١٤. ويغطي الدليل الركائز الثلاثة الأولى في الميثاق (إعداد تقارير المالية العامة، ووضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الموازنة، وتحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة)؛ ويناقش الأبعاد والمبادئ الرئيسية في كل ركيزة؛ ويقدم إرشادات بشأن المتطلبات اللازمة للوفاء بالممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة التي تندرج تحت كل مبدأ، موضحة في أمثلة عديدة من البلدان حول العالم.

ويستهدف الدليل مجموعة من أصحاب المصلحة: الحكومات صاحبة المصلحة في تعزيز شفافية المالية العامة؛ ومنظمات الإشراف والمساءلة الوطنية، مثل الأجهزة التشريعية، ومؤسسات التدقيق العليا، ومكاتب الموازنة البرلمانية، وهيئات الإحصاءات الوطنية، وهيئات المالية العامة المستقلة؛ والمنظمات الدولية؛ والمستثمرين؛ وهيئات التصنيف الدولية؛ والأكاديميين والباحثين الذين يدرسون الموارد العامة وشفافية المالية العامة؛ وغيرهم – في القطاعين العام أو الخاص – ممن لديهم مصلحة في تعزيز الشفافية.

وكعنصر مكمل للميثاق وتقييمات شفافية المالية العامة، سيساعد الدليل البلدان في تقوية مؤسساتها الاقتصادية في مجال الإدارة المالية العامة وتحسين حوكمة المالية العامة. وستتضمن النسخة اللاحقة من الدليل، المقرر نشرها في عام ٢٠١٩، ركيزة الميثاق الرابعة.

الإقراض

خلافا لبنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي قروضا لتمويل مشروعات محددة، بل إلى البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات لمنحها الوقت اللازم لتصحيح السياسات الاقتصادية واستعادة النمو دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات تلحق الضرر بنفسها أو بالاقتصادات الأعضاء الأخرى. ويهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويقع هذا الدور المتعلق بحل الأزمات في قلب أنشطة الإقراض التي يقوم بها الصندوق.

وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض — القروض المقدمة بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض المقدمة إلى البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة، تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة أو في بعض الحالات صفرا. وفي الوقت الحالي، بناء على إعفاء وافق عليه المجلس التنفيذي، لا توجد قروض بشروط ميسرة تتحمل أي فائدة.

وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى توافر شبكة عالمية فعالة للأمان المالي تساعد البلدان على التكيف مع الصدمات المعاكسة المحتملة. وبالتالي كان أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات التي أُجريت مؤخرا في مجال الإقراض هو استحداث أدوات إضافية لمنع الأزمات بحيث تصبح عنصرا مكملا لدور الصندوق التقليدي في مجال حل الأزمات.

نشاط التمويل بشروط غير ميسرة

موارد حساب الموارد العامة

حساب الموارد العامة هو الحساب الرئيسي لصندوق النقد الدولي، ويتكون من مجموعة من العملات والأصول الاحتياطية التي تمثل اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان الأعضاء. وحساب الموارد العامة هو الحساب الذي يتم من خلاله تمويل عمليات الإقراض بشروط غير ميسرة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. وخلال السنة المالية ٢٠١٨، وافق المجلس التنفيذي على ثلاثة اتفاقات جديدة وعلى زيادة واحدة لاتفاق قائم في إطار أدوات الصندوق للتمويل بشروط غير ميسرة، بلغت قيمتها الكلية ٦٣,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٩١,٠ مليار دولار أمريكي على أساس سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار السائد في ٣٠ إبريل ٢٠١٨ والبالغ ٠,٦٩٥٣٨).

وهناك اتفاق في إطار خط الائتمان المرن مع المكسيك (٦٢,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) – اعتبرته المكسيك اتفاقا وقائيا – شكل ٩٩٪ من هذه الالتزامات. (كان اتفاق المكسيك في إطار خط الائتمان المرن لاحقا لاتفاق سابق بنفس الحجم تم إلغاؤه). وتتألف النسبة المتبقية البالغة ١٪ من اتفاقات ممددة في إطار تسهيل الصندوق الممدد وهي الاتفاقات المبرمة مع منغوليا (٣١٤,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، والغابون (٤٦٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وزيادة لاتفاق قائم في إطار تسهيل الصندوق الممدد مع كوت ديفوار (١٠٨,٤ مليون وحدة سحب خاصة). ويعرض الجدول ٢–١ تفاصيل الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية، ويوضح الشكل البياني ٢–١ الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها خلال السنوات المالية العشر الماضية.

وخلال السنة المالية ٢٠١٨، بلغ مجموع المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة في إطار اتفاقات التمويل، والمشار إليها باسم «عمليات الشراء» ٤,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٠ مليار دولار أمريكي). وتركزت ٨٦٪ من عمليات الشراء تلك في مصر والعراق وسري لانكا وتونس.

وبلغ مجموع المبالغ المسددة، ويشار إليها باسم «عمليات إعادة الشراء» خلال السنة المالية ١٤,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢١,٠ مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك عمليات إعادة شراء مبكرة من البرتغال بقيمة ٧,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٠,٩ مليار دولار أمريكي) ومن آيرلندا بقيمة ٣,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥,٤ مليار دولار أمريكي). ونتيجة لارتفاع قيمة عمليات إعادة الشراء ارتفاعا طفيفا عن قيمة عمليات الشراء، انخفض رصيد الائتمان القائم من حساب الموارد العامة إلى ٣٧,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥٤,٥ مليار دولار أمريكي) مقابل٤٨,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦٦,٢ مليار دولار أمريكي) خلال العام الماضي. ويوضح الشكل البياني ٢–٢ رصيد القروض غير الميسرة القائم خلال السنوات المالية العشر الماضية.

الجدول ٢–١

الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٨

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	التاريخ الفعلي	المبلغ الذي تمت الموافقة عليه
اتفاقات جديدة			
منغوليا	اتفاق ممدد لمدة ٣٦ شهرا في إطار تسهيل الصندوق الممدد	٢٤ مايو ٢٠١٧	٣١٤,٥
الغابون	اتفاق ممدد لمدة ٣٦ شهرا في إطار تسهيل الصندوق الممدد	١٩ يونيو ٢٠١٧	٤٦٤,٤
المكسيك	اتفاق في إطار خط الائتمان المرن مدته ٢٤ شهرا	٢٩ نوفمبر ٢٠١٧	٦٢,٣٨٨,٩
المجموع الفرعي			٦٣,١٦٧,٨
زيادة اتفاقات قائمة			
كوت ديفوار	اتفاق ممدد لمدة ٣٦ شهرا في إطار تسهيل الصندوق الممدد	١٩ يونيو ٢٠١٧	١٠٨,٤
المجموع الفرعي			١٠٨,٤
المجموع			٦٣,٢٧٦,٢

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

الاقتراض من حساب الموارد العامة

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية. وقد تضاعف إجمالي حجم الموارد المستمدة من حصص العضوية من خلال إجراء زيادات في الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة. غير أن الموارد المقترضة لايزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص. وتمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض خط الدفاع الثاني بعد الحصص، وهي عبارة عن مجموعة من اتفاقات الائتمان يشترك فيها ٤٠ بلدا وتبلغ قيمتها الإجمالية ١٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٦، أنهى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في وقت مبكر فترة التفعيل في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (التي كانت تغطي في الأصل الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٦) في ضوء تنفيذ المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في ٢٦ يناير ٢٠١٦.

وقد تم تجديد المجموعة الحالية من الاتفاقات المبرمة في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض في نوفمبر ٢٠١٦، وأصبحت سارية لمدة خمس سنوات من ١٧ نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢.

ولدى الصندوق أيضا اتفاقات الاقتراض الثنائي، التي تمثل خط الدفاع الثالث بعد الحصص والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وهذه الاتفاقات، المبرمة بموجب إطار الاقتراض لعام ٢٠١٦، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصوله بصفة مؤقتة على اقتراض ثنائي من البلدان الأعضاء وبالتالي تجنب أي تراجع حاد في قدرته على الإقراض. وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب إطار عام ٢٠١٦ بحد أقصى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مع إمكانية تمديدها لعام آخر بموافقة الدائنين. واعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٨، التزم ٤٠ بلدا عضوا بتقديم اقتراض ثنائي تبلغ قيمته الإجمالية حوالي ٣١٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٤٥٥ مليار دولار أمريكي.

وتمثل الاتفاقات العامة للاقتراض دعما أكثر محدودية لموارد الصندوق المستمدة من الحصص في الظروف التي لا يقبل فيها المشاركون في الاتفاقات الجديدة للاقتراض مقترحا بتفعيل الاتفاقات. ولا تضيف الاتفاقات العامة للاقتراض إلى المجموع الكلي لموارد الصندوق، لأن الالتزامات التي يتم التعهد بها بموجب هذه الاتفاقات تقلل بقيمة مساوية لها المبلغ المتاح بموجب الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

ولن يتم تجديد القرار المعني بالاتفاقات العامة للاقتراض عند انتهاء فترته الحالية في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. ويأتي هذا بعد اتفاق المشاركين في الاتفاقات العامة للاقتراض بالإجماع على السماح بتوقف العمل بهذه الاتفاقات بعد انتهاء مدتها الحالية.

الشكل البياني ٢–١

الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في إطار حساب الموارد العامة خلال السنوات المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠٠٩–٢٠١٨

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

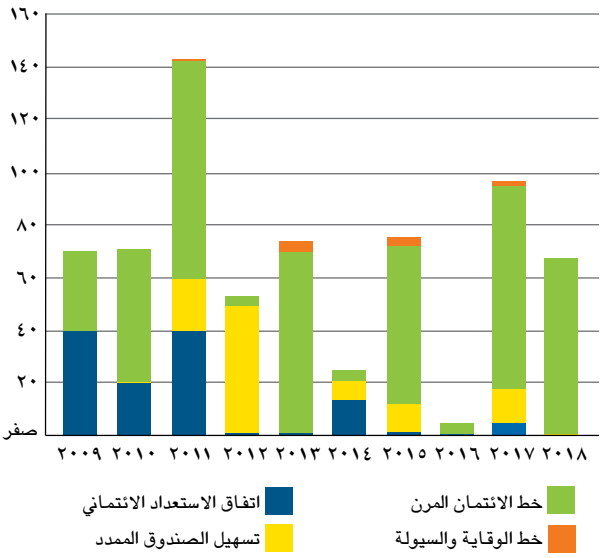

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

نشاط التمويل بشروط ميسرة

التزم الصندوق في السنة المالية ٢٠١٨ بمنح قروض قيمتها ١,٧٠٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٣٨ مليار دولار) لبلدانه الأعضاء النامية منخفضة الدخل في إطار برامج مدعمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وبلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى ٥٣ بلدا عضوا ٦,٣٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٨. وترد في الجدول ٢–٤ معلومات مفصلة عن الاتفاقات الجديدة والزيادات في إطار الاتفاقات القائمة بموجب التسهيلات التمويلية المقدمة بشروط ميسرة من الصندوق. ويوضح الشكل البياني ٢–٣ المبالغ القائمة من القروض المقدمة بشروط ميسرة على مدى العقد الماضي.

الشكل البياني ٢-٢

القروض المقدمة بشروط غير ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٩-٢٠١٨

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

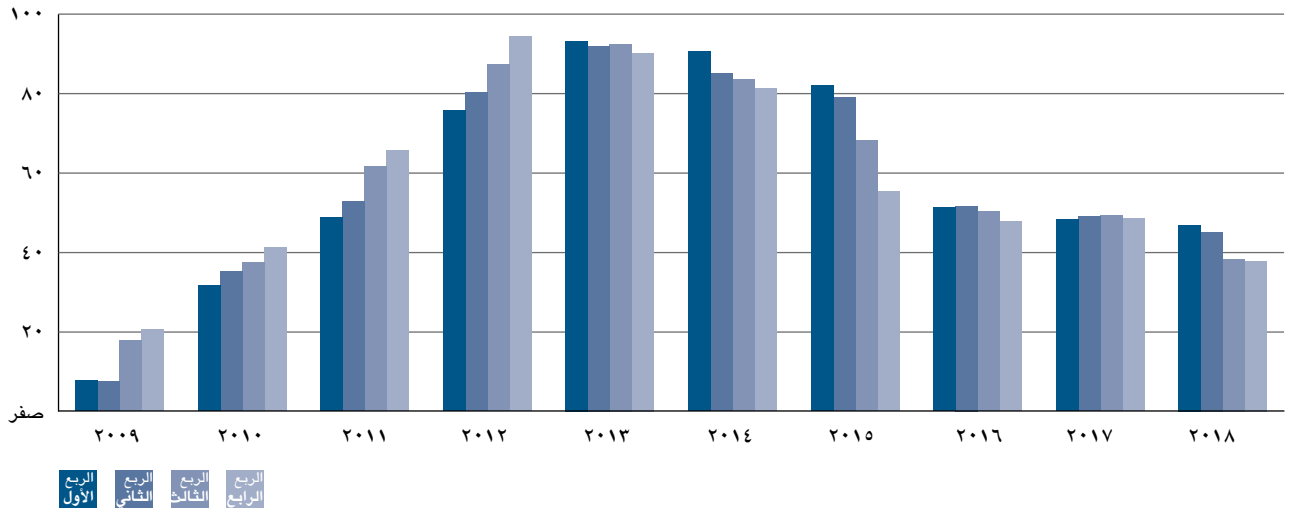

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٣

القروض المقدمة بشروط ميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٩-٢٠١٨

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

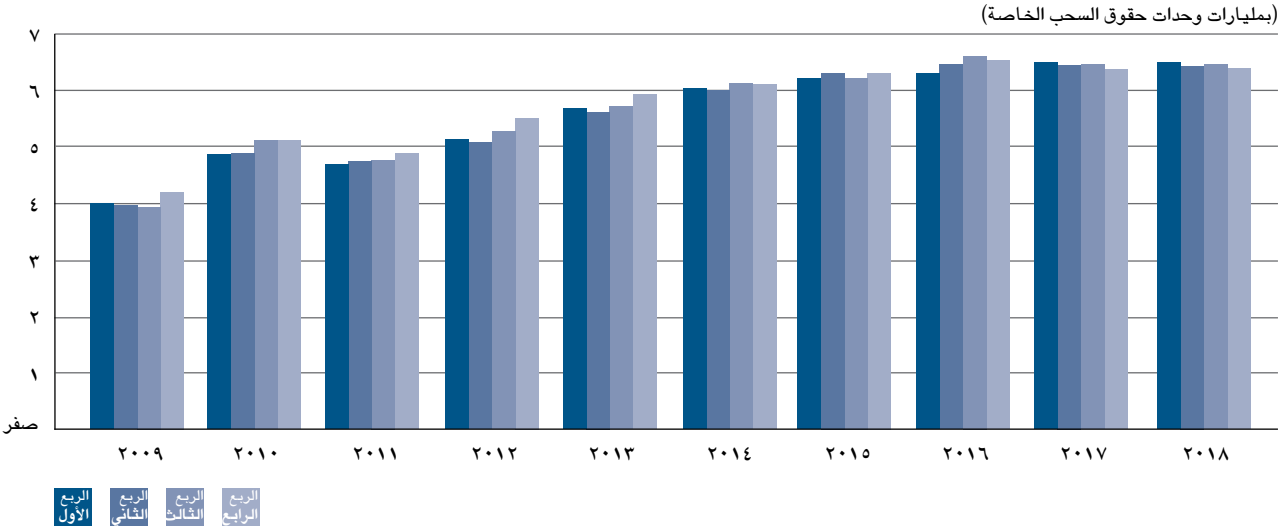

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

الجدول ٢–٢

الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق

يعرض هذا الجدول التسهيلات الرئيسية للإقراض غير الميسر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩، عزز صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع، التي يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة في حالات الطوارئ الصادرة عن الصندوق.

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)[1]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع طويل الأجل	اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا القادمة	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية) مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية متوقعة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أومراجعات

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

[1] تموَّل القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامها المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أوعملة بلد عضو آخر مقبولة للصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

حدود الاستفادة من الموارد[1]	الرسوم[2]	جدول السداد (سنوات)	الأقساط
سنويا: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنويا: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)[3]	١٠–٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود مسبقة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
يُتاح ١٢٥ ٪ من حصة العضوية لمدة ٦ شهور؛ ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع إلى ٥٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنويا: ٣٧,٥٪ من حصة العضوية (٦٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبرى)؛ تراكميا: ٧٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية

[2] يقرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (الاستعداد الائتماني، أو تسهيل الصندوق الممدد، أو خط الوقاية والسيولة، أو خط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا)؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني.

[3] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديلٍ محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

الجدول ٢–٣

تسهيلات الإقراض الميسر

تتوافر للبلدان النامية منخفضة الدخل ثلاثة تسهيلات للإقراض الميسر.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة تتعلق بميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل تتعلق بميزان المدفوعات	التمويل بموارد منخفضة لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أوصرفه	وجود احتياج محتمل)استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود حاجة ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذرا أو غير ضروري[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي حالة وجود احتياج مستمر إلى التمويل، يطلب البلد المستخدم لتسهيل الاستعداد الائتماني تسهيل ائتمان ممدد مع الالتزام بشروط تقديم وثائق استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات	لا توجد شرطية على أساس المراجعة البعدية؛ ويستخدم سجل الأداء لتأهيل البلد لتكرار الاستخدام)عدا في إطار نافذة الصدمات ونافذة الكوارث الطبيعية(
سياسات الاستفادة من الموارد	حد سنوي نسبته ٧٥٪ من حصة العضوية؛ وحد تراكمي)بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) نسبته ٢٢٥٪ من حصة العضوية. وتستند الحدود إلى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي حالة الاستفادة من الموارد في حالات استثنائية، تكون نسبة الحد السنوي ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ ونسبة الحد التراكمي)بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) ٣٠٠٪ من حصة العضوية		
	المعايير والحدود الفرعية[2]		
	يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل ائتماني ممدد مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية.	يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل استعداد ائتماني مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية.	لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع. الحدود الفرعية)بالنظر إلى عدم وجود شرطية الشرائح الائتمانية الأعلى): لا يمكن أن يتجاوز مجموع أرصدة قروض التسهيل الائتماني السريع القائمة في أي نقطة زمنية ٧٥٪ من حصة العضوية)بعد خصم مدفوعات السداد المقررة). ويكون حد الاستفادة في إطار التسهيل الائتماني السريع خلال أي فترة مدتها ١٢ شهرا ١٨,٧٥٪ من حصة العضوية، بينما يكون ٣٧,٥٪ من حصة العضوية في إطار «نافذة الصدمات»، و٦٠٪ من حصة العضوية في إطار «نافذة الكوارث الطبيعية الكبرى». والمشتريات التي تمت في إطار أداة التمويل السريع بعد الأول من يوليو ٢٠١٥ تحتسب ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
شروط التمويل[3]	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٤–٨ سنوات رسم إتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات
شروط المزج مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بمواطن الضعف في مراكز الدين. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض قيامهم بالمزج، فإن نسبة المزج بين موارد الصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة هي ٢:١		
الاستخدام الوقائي	لا يوجد	يوجد استخدام وقائي، بحد سنوي للاستفادة عند الموافقة نسبته ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية ولا يمكن أن يتجاوز متوسط الحد السنوي للاستفادة عند الموافقة ٣٧,٥٪ من حصة العضوية.	لا يوجد
المدة وتكرار الاستخدام	٣–٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥)؛ ويمكن استخدامه بصورة متكررة	١٢–٢٤ شهرا؛ ويقتصر الاستخدام على ٢,٥ سنة من أي ٥ سنوات[4]	مبالغ منصرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة)تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع وأداة دعم السياسات)؛ الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود التسهيل الائتماني السريع

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[2] لا تنطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان القائم المقدم بشروط ميسرة ١٥٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة استرشادا باعتبار حد الاستفادة البالغ ٢٢٥٪ من حصة العضوية)أو حد الاستفادة الاستثنائية البالغ ٣٠٠٪ من حصة العضوية(، وتوقع وجود احتياج في المستقبل إلى الدعم المقدم من الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

[3] يُجري الصندوق مراجعة لأسعار الفائدة على جميع التسهيلات الميسرة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر كل عامين؛ وفي آخر مراجعة أُجريت في أكتوبر٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على تطبيق سعر فائدة صفري على التسهيل الائتماني الممدد واتفاق الاستعداد الائتماني حتى نهاية ديسمبر٢٠١٨ وعلى تعديل آلية تحديد سعر الفائدة بما يضمن بقاء أسعار الفائدة الصفرية ما دامت (ومتى كانت) أسعار الفائدة العالمية منخفضة. وفي يوليو ٢٠١٥، حدد المجلس التنفيذي سعر فائدة صفري دائم على التسهيل الائتماني السريع.

[4] تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُعامَل باعتبارها وقائية لاتدخل في تقييم الحدود الزمنية.

الجدول ٢-٤

الاتفاقات الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٨

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	التاريخ الفعلي	المبلغ الموافق عليه
اتفاقات جديدة لثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد		
بوركينا فاسو	١٤ مارس ٢٠١٨	١٠٨,٤
الكاميرون	٢٦ يونيو ٢٠١٧	٤٨٣,٠
تشاد	٣٠ يونيو ٢٠١٧	٢٢٤,٣
غينيا	١١ ديسمبر ٢٠١٧	١٢٠,٥
ملاوي	٣٠ إبريل ٢٠١٨	٧٨,١
موريتانيا	٦ ديسمبر ٢٠١٧	١١٥,٩
سيراليون	٥ يونيو ٢٠١٧	١٦١,٨
توغو	٥ مايو ٢٠١٧	١٧٦,٢
المجموع الفرعي		١,٤٦٨,١
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[1]		
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٥ ديسمبر ٢٠١٧	٣٩,٠
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٧ يوليو ٢٠١٧	١١,١
كوت ديفوار[2]	١٩ يونيو ٢٠١٧	٥٤,٢
مدغشقر	٢٨ يونيو ٢٠١٧	٣٠,٦
مالي	٧ يوليو ٢٠١٧	٨٨,٦
المجموع الفرعي		٢٢٣,٥
المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع		
غامبيا	٢٦ يونيو ٢٠١٧	١١,٧
المجموع الفرعي		١١,٧
المجموع		١,٧٠٣,٢

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

[2] تم تقديم ١٠٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الموارد العامة في إطار اتفاق للجمع بين مصادر التمويل.

ويُجري الصندوق مراجعة منتظمة لإطار التمويل الميسر لمراعاة الاحتياجات المتغيرة. ففي عام ٢٠١٥، تم تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان النامية منخفضة الدخل في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي قام بها المجتمع الدولي لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت أهم التغييرات (١) زيادة بنسبة ٥٠٪ في معايير وحدود الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، و(٢) إعادة التوازن بين مزيج التمويل من الموارد الميسرة وغير الميسرة المقدم إلى البلدان التي تحصل على دعم مالي من الصندوق في صورة مزيج من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة لتصبح النسبة بينهما ٢:١ بدلا من ١:١، و(٣) فرض سعر فائدة صفري دائم على مبالغ الدعم المنصرفة بشكل عاجل في إطار التسهيل الائتماني السريع لمساعدة البلدان التي تمر بحالة من الهشاشة: على سبيل المثال، المتأثرة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية.

وعقد المجلس التنفيذي مناقشة في نوفمبر٢٠١٦ أوضح فيها مختلف الجوانب المتعلقة بتطبيق شبكة الأمان المالي تلك، بما في ذلك استخدام حساب الموارد العامة من جانب الأعضاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وسياسات مزج الموارد، ودور المعايير في تحديد حجم الاستفادة من الموارد.

وإلى جانب ذلك:

- في أكتوبر ٢٠١٦، تقرر فرض أسعار فائدة صفرية على جميع القروض الميسرة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. كذلك تم تعديل آلية تحديد أسعار الفائدة بحيث تظل أسعار الفائدة صفرا ما دامت وطالما كانت أسعار الفائدة العالمية منخفضة.
- وفي مايو ٢٠١٧، بحث المجلس التنفيذي الخيارات المتاحة لتحسين المساعدات المقدمة إلى البلدان التي تواجه ضغوطا مفاجئة في موازين مدفوعاتها بسبب كوارث طبيعية واسعة المدى، بما في ذلك البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وقد أيد المديرون اقتراحا بشأن رفع الحد الأقصى السنوي للتمويل المتاح بموجب التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع من ٣٧,٥٪ إلى ٦٠٪ من الحصة للبلدان التي شهدت أضرارا نتيجة الكوارث الطبيعية الكبرى.

وقد بدأت جولة لجمع الأموال في عام ٢٠١٥ لدعم الصندوق في سعيه المستمر نحو تقديم قروض ميسرة إلى بلدانه الأعضاء الأكثر فقرا وضعفا، وحشدت ١١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في صورة موارد لتقديم قروض جديدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، متجاوزة هدفها الأصلي لجمع ما يصل إلى ١١ مليار وحدة سحب خاصة. وقد تواصل الصندوق مع ٢٨ مقرضا محتملا – منهم ١٤ مقرضا جديدا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة – وقد التزم ١٥ منهم باتفاقات اقتراض جديدة اعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٨. وتتضمن هذه المجموعة مقرضَيْن جديدين، هما

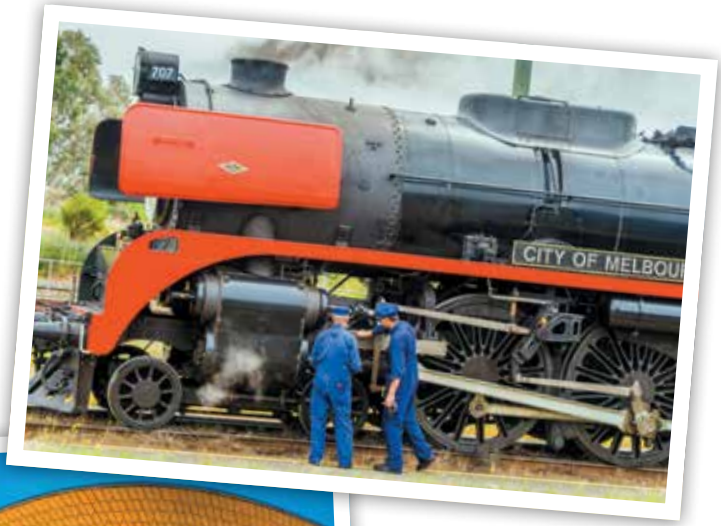

البرازيل والسويد. وفي يناير ٢٠١٨، تم رفع حد الاقتراض التراكمي من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بمقدار مليار وحدة حقوق سحب خاصة ليصل إلى ٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لاستيعاب الموارد التي تم جمعها لتقديم القروض الجديدة التي تجاوزت المستوى المستهدف.

وفيما يتعلق بتخفيف أعباء الديون، تم تنفيذ جزء كبير من مبادرة البلدان المثقلة بالديون (هيبيك). فقد استفاد من المبادرة ٣٦ بلدا من أصل ٣٩ بلدا مؤهلا أو مؤهلا محتملا، بما في ذلك تشاد – آخر البلدان المستفيدة – التي تم تخفيف ديونها بمقدار ١٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إبريل ٢٠١٥. ويمكن لصندوق النقد الدولي أيضا تقديم منح للبلدان المؤهلة بغرض تخفيف أعباء الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون الذي تم إنشاؤه في فبراير ٢٠١٥، والذي يقدم دعما استثنائيا للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ناتجة عن كوارث طبيعية كبرى، مثل الزلازل الضخمة؛ وأوبئة مهددة للحياة وسريعة الانتشار يمكن أن تؤثر على بلدان أخرى؛ وأنواع أخرى من الكوارث المدمرة. وحتى الآن تم تخفيف أعباء ديون ثلاثة بلدان (غينيا وليبيريا وسيراليون) في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباءالديون. وإلى جانب ذلك، استفادت هايتي في عام ٢٠١٠، من تخفيف أعباء ديونها بمقدار ١٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار الصندوق الاستئماني السابق لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث.

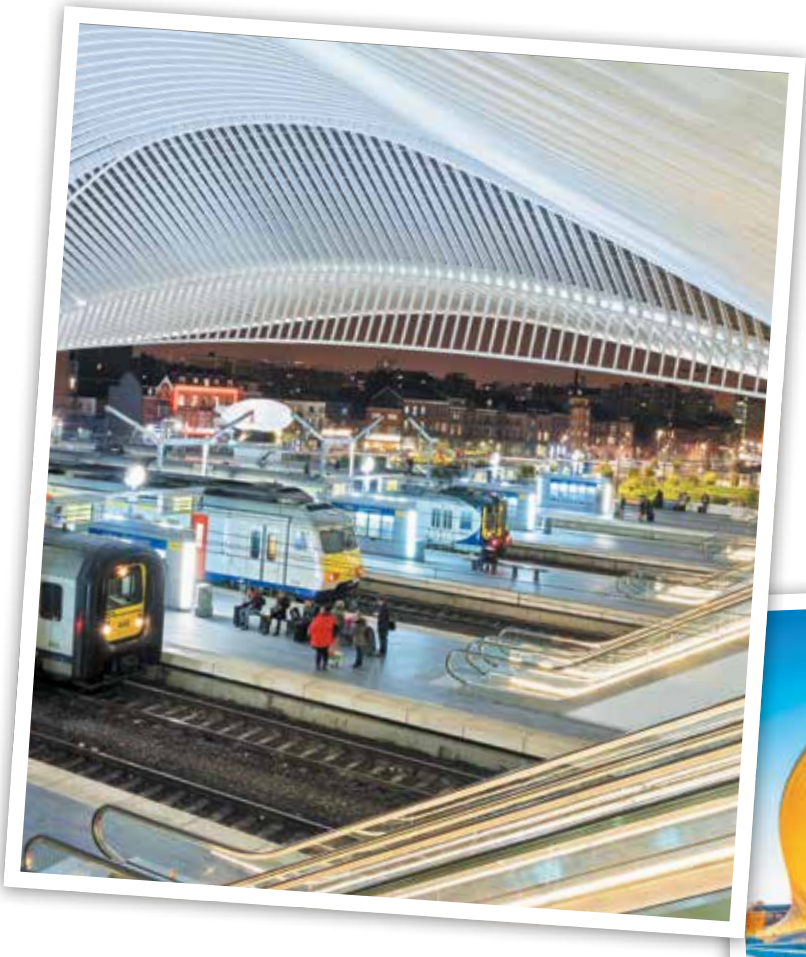

تصميم البرامج

التعاون بين ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي

منذ الأزمة المالية العالمية، اتسع نطاق شبكة الأمان المالي العالمية وأصبحت متعددة الطبقات. وقد أدى هذا الاتجاه إلى ضرورة تعزيز التعاون بين هذه الطبقات المتنوعة لضمان حُسن توقيت وفعالية أي جهود لتخفيف حدة الأزمات.

وفي يوليو ٢٠١٧، ناقش المجلس التنفيذي عمل الصندوق الجاري بشأن تعزيز التعاون بين ترتيبات التمويل الإقليمية والصندوق. وهذا العمل يدخل في إطار مناقشة أوسع نطاقا مع المديرين التنفيذيين بشأن مقترحات تقوية شبكة الأمان المالي العالمية.

وقد رحب المديرون التنفيذيون بالإطار المقترح واتفقوا على أن تعزيز التعاون بين الصندوق وترتيبات التمويل الإقليمية سيفيد الطرفين. ويشمل ذلك تعزيز المشاركة المبكرة، والاستفادة من أوجه التكامل، وزيادة القدرات المتاحة، وتخفيف العدوى. واتفق المديرون أيضا على أن اتباع منهج أكثر تنظيما سيساعد على تعزيز الشفافية، وإمكانية التنبؤ، وفعالية التعاون بشأن إقامة شبكة أمان مالي عالمية متعددة الطبقات على نحو متزايد، يشغل الصندوق فيها موضع الصدارة.

وأيد المديرون بشكل عام الطرق التنفيذية المقترحة للتعاون على أساس الأنشطة في مجالات تنمية القدرات، والرقابة، والدعم غير المالي، والإقراض. واعتبروا المقترحات بمثابة خطوة أولى مهمة نحو تعاون أقوى وأكثر تنظيما بين الصندوق وترتيبات التمويل الإقليمية.

الاتحادات النقدية

رغم تاريخ الصندوق الطويل في المشاركة في البرامج، فقد افتقر إلى وجود إرشادات عامة بشأن تصميم البرامج في البلدان الأعضاء في الاتحادات النقدية. وقد تعاون الصندوق، في إطار البرامج التي يدعمها، مع أعضاء أربعة اتحادات نقدية — الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي، والاتحاد النقدي الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

وفي فبراير ٢٠١٨، ناقش المجلس التنفيذي تقريرا صادرا عن الصندوق بعنوان «تصميم البرامج في الاتحادات النقدية».

وستساعد هذه الإرشادات الجديدة على ضمان وجود معاملة متسقة وشفافة ومتساوية بين البرامج التي يدعمها الصندوق، إلى جانب جعل المنهج المتبع في البرامج متسقا مع المنهج الذي يتبعه الصندوق في أعمال الرقابة الاقتصادية الكلية.

وأيد المديرون التنفيذيون وضع إرشادات عامة بشأن تعاون الصندوق مع مؤسسات الاتحادات النقدية متى كانت سياسات هذه المؤسسات بالغة الأهمية لنجاح البرامج التي يدعمها الصندوق.

أداة تنسيق السياسات

في يوليو ٢٠١٧، وافق المجلس التنفيذي على إنشاء أداة جديدة لتنسيق السياسات غير التمويلية بهدف مواصلة تقوية شبكة الأمان المالي العالمية وزيادة فعالية مجموعة أدوات الصندوق. وجاء القرار بعد سلسلة من المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي حول مدى كفاية شبكة الأمان.

وتهدف الأداة الجديدة إلى مساعدة البلدان على تحرير موارد التمويل من المانحين والدائنين التابعين للقطاعين الرسمي والخاص، وكذلك إظهار مدى التزامها بجدول أعمال الإصلاحات. وستساعد الأداة على إجراء حوار بشأن السياسات بين الصندوق والبلدان، ومراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية، فضلا عن موافقة المجلس على تلك السياسات. وتستند أهم سمات تصميم الأداة الجديدة إلى ترتيبات تمويل الصندوق وأداة دعم السياسات، مع بعض الاختلافات. ومن هذه الاختلافات أنه لا توجد أي شروط للأهلية (فهي متاحة لجميع الأعضاء)، والجدول الزمني للمراجعة أكثر مرونة، ومنهج مراقبة الشرطية يقوم على المراجعات.

وكانت سيشيل هي أول بلد عضو في الصندوق تطلب الموافقة على اتفاق بموجب «أداة تنسيق السياسات». فقد حققت تقدما كبيرا نحو الاستقرار الاقتصادي الكلي منذ أزمة عام ٢٠٠٨ في إطار ثلاثة برامج متتالية يدعمها الصندوق، ولا تزال آفاق النمو إيجابية، مدعومة بقطاع السياحة. غير أنها لا تزال تواجه مواطن ضعف وضغوط، نظرا لكونها اقتصاد جزري صغير تعتمد على السياحة في بيئة اقتصادية عالمية صعبة.

وفي ديسمبر ٢٠١٧، وافق المجلس على اتفاق مع سيشيل بموجب «أداة تنسيق السياسات» مدته ثلاث سنوات سيعتمد على الدروس المستفادة من البرامج السابقة التي يدعمها الصندوق. وتهدف «أداة تنسيق السياسات» إلى دعم جهود السلطات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستمر والاحتوائي. وتتم مراجعات البرامج بناء على جدول زمني نصف سنوي ثابت. ورغم أن «أداة تنسيق السياسات» لا تنطوي على أي استخدام لموارد الصندوق، فإن الاستكمال الناجح لمراجعات البرامج سيسهم في إعطاء إشارة توضح التزام سيشيل بالاستمرار في السياسات الاقتصادية القوية والإصلاحات الهيكلية.

أداة دعم السياسات

بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل التي لا ترغب في الحصول على قرض من الصندوق أو لا تحتاجه، هناك آلية مرنة تمكنها من الاستفادة من «أداة دعم السياسات» للحصول على مشورة الصندوق ودعمه دون عقد اتفاق للاقتراض. وتعد هذه الأداة عنصرا تكميليا مهما لتسهيلات الإقراض التي يتيحها الصندوق في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتساعد هذه الأداة البلدان في تصميم برامج اقتصادية فعالة. وهي تعطي إشارات واضحة إلى الجهات المانحة وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأسواق: حيث يقر الصندوق بقوة سياسات البلد العضو المعني.

وتهدف أداة دعم السياسات إلى التشجيع على إجراء حوار عن قرب بشأن السياسات بين الصندوق والبلد العضو، وهو ما يكون عادة في صورة تقييمات نصف سنوية يجريها الصندوق للسياسات الاقتصادية والمالية التي يستخدمها البلد العضو. ويتاح استخدام هذه الأداة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي تطبق استراتيجية للحد من الفقر تستند إلى إطار سياسات يركز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية القدرة على تحمل الديون، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية في أهم المجالات التي

تمثل معوقات أمام النمو والحد من الفقر. وتدعم هذه الإصلاحات قوة واستمرارية النمو وجهود الحد من الفقر في البلدان التي تستطيع مؤسساتها تقديم الدعم اللازم لأداء قوي ومستمر. وبوجه عام، تقوم أداة دعم السياسات على مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمضي قدما نحو اتخاذ التدابير الهيكلية اللازمة لدعم النمو وزيادة الوظائف، منها تدابير لتحسين إدارة القطاع العام أو تعزيز القطاع المالي أو بناء شبكات الأمان الاجتماعي. وتقوم مراجعات البرامج التي يجريها المجلس التنفيذي للصندوق بدور بالغ الأهمية في تقييم الأداء في إطار البرنامج وإتاحة تعديل مسار الأداء بحيث يتسق مع التطورات الاقتصادية.

وفي السنة المالية ٢٠١٨، وافق المجلس على تمديد استفادة رواندا والسنغال وتنزانيا من أداة دعم السياسات.

مراقبة ما بعد البرامج

عندما يقترض بلد عضو أموالا من الصندوق، فإن سياساته تخضع لفحص أكثر دقة. وعند استكمال بلد عضو برنامج للإقراض، فإنه يخضع لمراقبة ما بعد البرامج، والتي تمثل جزءا مهما من هيكل الضمانات الوقائية لدى الصندوق. ومن المتوقع عادة إجراء مراقبة ما بعد البرامج لجميع البلدان الأعضاء التي لا يزال يُستحق عليها ائتمان ضخم للصندوق بعد انتهاء برامجها. والهدف من ذلك هو تحديد المخاطر التي تهدد توافر مقومات الاستمرار لهذه البلدان الأعضاء على المدى المتوسط، وإعطاء إنذارات مبكرة بالمخاطر التي تهدد الميزانيات العمومية للصندوق. وفي حالة الضرورة، سيقدم خبراء الصندوق المشورة بشأن إجراءات السياسة اللازمة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية.

باكستان

في مارس ٢٠١٨، اختتم المجلس التنفيذي أولى مناقشاته مع باكستان بشأن مراقبة ما بعد البرامج.

وتعد توقعات النمو الاقتصادي في باكستان مواتية بشكل عام على المدى القريب. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٥,٦٪ في السنة المالية ٢٠١٧–٢٠١٨، مدعوما بتحسن إمدادات الطاقة، والاستثمار المرتبط بالممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، ونمو الاستهلاك القوي، والتعافي المستمر في قطاع الزراعة. واستمر احتواء التضخم.

ومع ذلك فإن استمرار تراجع صلابة الاقتصاد الكلي قد يعرض هذه التوقعات للخطر. فبعد الانحرافات الكبيرة عن أهداف المالية العامة في العام الماضي، من المتوقع أن يبلغ عجز المالية العامة ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، وهناك مخاطر تنذر بارتفاع العجز قبل الانتخابات العامة القادمة. وقد أدى الارتفاع الحاد في الواردات إلى اتساع عجز الحساب الجاري وحدوث انخفاض كبير في الاحتياطيات الدولية رغم ارتفاع التمويل الخارجي. وقد يصل عجز الحساب الجاري في السنة المالية ٢٠١٧–٢٠١٨ إلى ٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع استمرار انخفاض إجمالي الاحتياطيات الدولية في ظل المرونة المحدودة في سعر الصرف. وعلى خلفية تزايد احتياجات التمويل الخارجي وتمويل المالية العامة وتراجع الاحتياطيات، زادت المخاطر التي تهدد قدرة باكستان على سداد مستحقات الصندوق في المدى المتوسط منذ انتهاء اتفاق تسهيل الصندوق الممدد في سبتمبر ٢٠١٦.

وقد أحاط المديرون علما بزخم النمو الإيجابي لباكستان، لكنهم أشاروا بقلق إلى ضعف الوضع الاقتصادي الكلي، بما في ذلك اتساع اختلالات الحسابات الخارجية والمالية العامة، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وزيادة المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية والمالية واستمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط في باكستان. وفي هذا السياق، حث المديرون التنفيذيون على بذل جهود دؤوبة من جانب السلطات لإعادة التركيز على السياسات في الأجل القريب للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تنمية القدرات

تؤدي تقوية قدرات المؤسسات، مثل البنوك المركزية ووزارات المالية، إلى تنفيذ سياسات أكثر فعالية وتعزيز الاستقرار والشمول الاقتصادي. لذلك يعمل الصندوق مع البلدان على تقوية هذه المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب اللذَيْن يركزان على القضايا بالغة الأهمية للاستقرار الاقتصادي.

وتنمية القدرات هي إحدى المهام الرئيسية الثلاثة المنوطة بالصندوق، إلى جانب أنشطة الإقراض والرقابة، وتمثل ٢٨٪ من موازنته. وتتضمن أنشطة تنمية القدرات تقديم المساعدة الفنية من خلال التدريب العملي والتدريب الذي يركز على السياسات للبلدان الأعضاء من أجل مساعدتها على وضع سياسات وبناء مؤسسات فعالة لتقوية اقتصاداتها، وتعزيز النمو الاحتوائي، وخلق فرص العمل. ومن شأن تقوية السياسات الاقتصادية من خلال تنمية القدرات أن تساعد أيضا على تعميق الفهم لمشورة الصندوق بشأن السياسات في البلد المعني، وإطلاع المؤسسات على آخر المستجدات المتعلقة بالابتكارات والمخاطر العالمية، والتصدي للتحديات والتداعيات المرتبطة بالأزمات. وبالمثل، قد تحدد أنشطة الصندوق الرقابية والإقراضية كيف يمكن أن يكون لأنشطة تنمية القدرات الأثر الأكبر في كل بلد.

ويقدم الصندوق دعمه في مجال تنمية القدرات عن طريق بعثات الخبراء القصيرة التي يوفدها الصندوق من مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة، وتكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلد المعني، وشبكة من المراكز الإقليمية لتنمية القدرات والتعلم عبر الإنترنت. ومن شأن وجود رؤية شاملة ومنظمة بشكل جيد أن يضمن تركيز الجهود على بناء المؤسسات الاقتصادية وتماشيها مع أولويات التنمية في البلد المعني.

وهناك ١٦ مركزا إقليميا تساعد الصندوق على سرعة تلبية ما يستجد من احتياجات في أي بلد وزيادة التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين. ويدعم هذه الجهود الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف الذين يمولون حاليا حوالي نصف جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك من خلال دعمهم للمراكز الإقليمية. وفي عام ٢٠١٨، أنشأ صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني مركزا جديدا لبناء المؤسسات الاقتصادية ودعم تنمية قدرات الموارد البشرية في مجالات خبرة الصندوق الأساسية. ويخدم المركز المسؤولين في الصين وبلدان أخرى وافتتحته السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، والسيد ليو هي نائب رئيس مجلس الدولة الصيني، والسيد يي أون محافظ بنك الشعب الصيني في ١٢ إبريل ٢٠١٨ في بيجين.

وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات لكل البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا بما يتماشى مع أولوياتها. ففي السنة المالية ٢٠١٨، تلقت البلدان النامية منخفضة الدخل حوالي نصف مجموع المشورة التي قدمها الصندوق. وحصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على ما يزيد قليلا على نصف التدريب الذي يقدمه الصندوق بشأن السياسات.

ونظرا لأن البلدان تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تركز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات على مجالات اختصاصه الأساسية التالية:

- **سياسة المالية العامة**: مساعدة الحكومات في تعبئة الإيرادات بشكل أفضل وإدارة النفقات بكفاءة، من خلال السياسات الضريبية والجمركية، ووضع الموازنة، والإدارة المالية العامة، والدين المحلي والخارجي، وشبكات الأمان الاجتماعي، وهو ما يسمح للحكومات بالحفاظ على استمرارية المالية العامة، وتحسين البنية التحتية مثل المدارس والطرق والمستشفيات، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، وجذب المزيد من الاستثمارات.

- **السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي**: العمل مع البنوك المركزية لتحديث سياساتها النقدية وسياسات سعر الصرف، إلى جانب تحديث أطر هذه السياسات وتنفيذها؛ ومع الجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي لتقوية البنية التحتية والمؤسسات المالية؛ ومع الجهات الأخرى ذات الصلة لبناء وتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية والقدرة على إدارة الأزمات. وتساهم هذه الجهود في تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في البلد المعني، مما يعزز النمو المحلي والتجارة الدولية.

- **الأطر القانونية**: توفيق أطر البلدان القانونية والمعنية بالحوكمة مع المعايير الدولية، حتى تتمكن من وضع إصلاحات سليمة للمالية العامة والقطاع المالي، ومكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **الإحصاءات**: مساعدة البلدان في إعداد البيانات الاقتصادية الكلية والمالية، وإدارتها ووضع التقارير اللازمة عنها، مما ييسر الفهم الأدق لاقتصاداتها ويساعد على صياغة سياسات ترتكز على معلومات.

ويزداد تركيز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات، وكذلك مشورته وبحوثه في مجال السياسات، على مساعدة البلدان الأعضاء في التعامل مع أولويات التنمية، بما في ذلك:

- **الحد من عدم المساواة**: يقوم الصندوق بتدريب صناع السياسات على تنفيذ سياسات احتوائية مثل إصلاح الإنفاق والدعم، والضرائب التصاعدية والشمول المالي، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات المالية الجديدة. ويقدم أيضا الأدوات التحليلية والعملية وأدوات المراقبة التي تحتاجها البلدان للقضاء على عدم المساواة.

- **المساواة بين الجنسين**: اتسع نطاق جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات والتدريب حول المساواة بين الجنسين لتشمل تدريب المسؤولين الحكوميين، والحلقات التطبيقية للتعلم بين النظراء، وبعثات المساعدة الفنية في مجال إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي.

- **العمل المناخي**: يعمل الصندوق مع البلدان على إصلاح الضرائب البيئية وتسعير كفاءة استخدام الطاقة للحد من آثار تغير المناخ. ويساهم الصندوق أيضا في وضع الأطر القوية وخطط الإدارة المالية العامة بغرض إعداد البلدان لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات المرتبطة بالمناخ.

وفي الصفحات التالية يتم تسليط الضوء على المجالات ذات الأولوية والأمثلة القُطْرية من كل نشاط من أنشطة تنمية القدرات الأساسية التي يقوم بها الصندوق.

أضواء على موضوعات المالية العامة

استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل

تشكل تعبئة الإيرادات أهمية بالغة للبلدان من أجل تأمين الموارد اللازمة للتنمية المستدامة، والحد من الاعتماد على المعونات الخارجية في حالة البلدان منخفضة الدخل. ويشجع صندوق النقد الدولي على إطلاق مبادرة جديدة حول استراتيجيات الإيرادات متوسطة الأجل تشمل مساعدة البلدان في وضع وتنفيذ استراتيجيات إصلاح شاملة لتحقيق أهداف الإيرادات متوسطة الأجل والتي تشمل السياسة الضريبية، والإدارة الضريبية، والتشريعات الضريبية. وقد تم تطوير منهج استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل من خلال «منبر التعاون بشأن الضرائب» لتعزيز جهود تعبئة الإيرادات في البلدان. وقد أوصى المنبر باعتماد استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل في تقريره الصادر في يوليو ٢٠١٦ إلى وزراء مالية مجموعة العشرين، بعنوان «Enhancing the Effectiveness of External Support in Building Tax Capacity in Developing Countries». وتم تطوير مفهوم استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل مرة أخرى في التقرير الصادر إلى مجموعة العشرين في يوليو ٢٠١٧ بعنوان «Update on Activities of the Platform for Collaboration on Tax». وقد شهدت الاجتماعات السنوية بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٧ حدثا رئيسيا ناقش خلاله أكثر من ٢٠٠ مشارك منهج استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل لإصلاح النظام الضريبي، بما في ذلك عناصره الأربعة المترابطة: (١) بناء توافق واسع في الآراء حول أهداف الإيرادات، و(٢) تصميم إصلاح شامل للنظام الضريبي (السياسة والإدارة والإطار القانوني)، و(٣) الالتزام بتقديم الدعم السياسي اللازم للتنفيذ إما من الحكومة أو تحت قيادتها، و(٤) تأمين الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال محليا ومن الجهات المانحة.

وتعد زيادة الإيرادات المحلية في أوغندا – حيث تبلغ نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي ١٣,٥٪ في ٢٠١٦–٢٠١٧ – أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ استراتيجية التنمية في البلاد. وبناء على العمل الجاري حاليا، ساعد الصندوق السلطات في إعداد إطار لاستراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل مدته خمس سنوات، بدءا من السنة المالية ٢٠١٨، بهدف وصول نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ١٦٪ بحلول السنة المالية ٢٠٢٢. وتضمن الإطار خيارات لإصلاح السياسة الضريبية، وأهم التدابير اللازمة لزيادة الضرائب وزيادة الامتثال الجمركي، وعناصر مختارة من قانون الضرائب لدعم برامج الامتثال.

وساعد الصندوق أيضا بابوا غينيا الجديدة في وضع أول استراتيجية شاملة للإيرادات متوسطة الأجل. وقد واجهت بابوا غينيا الجديدة تراجعا حادا في الإيرادات واحتاجت إلى إعادة تنشيط النظام الضريبي وتعبئة الإيرادات المحلية. ووضعت الحكومة استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل لتحديث النظام الضريبي، بهدف زيادة نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي وضمان دمج خطط الإصلاح عبر هيئات الإيرادات الرئيسية. وتعبر استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل عن التزام الحكومة ببرنامج إصلاح الإيرادات، كما ترسم الخطوط العريضة لخارطة طريق تشمل عدة هيئات لإصلاح السياسة الضريبية والإدارة الضريبية والإطار القانوني على مدى السنوات الخمس المقبلة.

مبادرات «هاكاثون»

نظم الصندوق «هاكاثون» – وهي مبادرة مبتكرة تمولها «مؤسسة بيل وميليندا غيتس» لدعم الابتكار التكنولوجي – في السنغال (٢٠١٦)، وأوغندا (٢٠١٧)، وكوت ديفوار (٢٠١٨) في إطار برامج المساعدة الفنية المستمرة لدعم الإدارة الضريبية. وعادة ما يضم هذا الحدث الذي يستغرق يومين خبراء من مختلف التخصصات – قطاع الابتكار التكنولوجي، ومديرو الضرائب والجمارك، ومسؤولو الهيئات الحكومية الأخرى، وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني – لوضع نماذج أولية لحلول مبتكرة تهدف إلى تحسين قدرة الإدارة الضريبية على إدارة مخاطر الامتثال والاستجابة إلى توقعات الخدمات المتزايدة. وقد حضر الحدث في كل بلد ما يقرب من ٨٠ مشارك من مختلف البلدان. وحققت مبادرات «هاكاثون» نجاحا باهرا وهو ما يرجع أساسا إلى فعالياتها الشيقة والمكثفة، ومناخها الابتكاري، والمشاركة الكبيرة فيها وترقب نتائجها من جانب السلطات.

وفي السنغال، يجري تنفيذ نموذج «Mon Espace Perso»، من بين أربعة نماذج أولية، لإنشاء حيز ضريبي مخصص يتيح للأفراد والشركات الاطلاع بسهولة على بياناتهم الضريبية، والاطلاع على المعلومات والخدمات الموجهة، والقدرة على تقديم إقراراتهم الضريبية وسداد الضرائب. وفي أوغندا، تم إعداد ثمانية نماذج أولية تعكف السلطات حاليا على دراستها من أجل تنفيذها في إطار استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل الأوسع نطاقا. وفي كوت ديفوار، اتخذت مبادرات «هاكاثون» شكلا أكثر تطورا وطموحا. ومن بين النماذج الأولية المطروحة، يجري تنفيذ نموذج «SICI, Système Intégré de la Côte d'Ivoire» وهو منصة إلكترونية توفر نافذة واحدة لمسؤولي الضرائب لإطلاعهم على البيانات المتعلقة بالضرائب لأغراض الامتثال، يدعمها نظام يدمج مصادر البيانات الداخلية والخارجية عبر تكنولوجيا «بلوكتشين» (Blockchain).

دورة تدريبية عبر الإنترنت عن الإدارة المالية العامة

يقوم الصندوق كل عام بإيفاد أكثر من ١٠٠ بعثة ميدانية للعمل جنبا إلى جنب مع مسؤولين حكوميين لتحسين جوانب الإدارة المالية العامة. وقد تواصل خبراء الصندوق مع ٧٠٠ مسؤول تقريبا من ١٤١ بلدا لمدة ستة أسابيع خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٧ عن طريق دورة تدريبية عبر الإنترنت حول الإدارة المالية العامة. وركزت الدورة التدريبية على السبب الذي يجعل الإدارة المالية العامة أداة فعالة لتنفيذ السياسات العامة وكيف تدعم مؤسسات الإدارة المالية العامة الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو الاقتصادي، وأهداف التنمية المستدامة، والحوكمة السليمة. وقامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل عملية تطوير الدورة.

وعلى مدار تسعة أشهر، قام خبراء الصندوق بتطوير وتصوير نماذج الدورة التدريبية التي تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات. وإلى جانب النماذج التعليمية، تضمنت دورة الإدارة المالية العامة مقابلات مع وزراء المالية، ومسؤولين كبار آخرين، وممثلين عن المجتمع المدني حول جميع جوانب الإدارة المالية العامة. وقد أنشأ منتدى النقاش منصة تفاعلية طرح المشاركون من خلالها الأسئلة وتبادلوا الآراء والخبرات القُطْرية. وكان موضوع إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي محل نقاش مستفيض.

ولم تكن الدورة التدريبية الأولى متاحة سوى للمسؤولين الحكوميين وموظفي وكالات التنمية. وتضمن المسجَّلون في الدورة مسؤولين حكوميين من ١٤١ بلدا، منهم ١٦٢ مشارك من ٢٥ دولة هشة، مثل أفغانستان وهايتي والعراق والصومال. وقد استكمل ما يقرب من ٧٠٠ مشارك الدورة بنجاح، وهو ما يتجاوز بكثير العدد الذي يمكن أن يأمل خبراء الصندوق في تدريبه في دورات تدريبية مباشرة حول الإدارة المالية العامة خلال عام.

وقد حازت دورة الإدارة المالية العامة عبر الإنترنت على اهتمام كبير من الجهات المانحة الثنائية ووكالات التنمية، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي. وكانت الدورة بمثابة منتدى للمانحين والمتلقين لتبادل الآراء حول الإدارة المالية العامة، وتحديات بناء القدرات. وستتاح الدورة التدريبية بانتظام للجمهور من خلال ما يسمى «الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت» (MOOC).

برامج التعلم بين النظراء حول إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

نظم الصندوق حلقة نقاش حول إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في كوستاريكا خلال ديسمبر ٢٠١٧، ضمت مشاركين من سبعة بلدان (كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما). وكانت هذه أول حلقة نقاش إقليمية يعقدها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٧ حول استخدام إطار الإدارة المالية العامة في إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي. وتلى ذلك عقد حلقات تطبيقية مماثلة في عام ٢٠١٨ في معهد التدريب لصالح إفريقيا، ومعهد فيينا المشترك، ومركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا، ومركز المساعدة الفنية في منطقة الكاريبي.

حوكمة البنية التحتية

يلتزم صندوق النقد الدولي بمساعدة البلدان في تحسين قدراتها في مجال حوكمة البنية التحتية ومن ثم تعظيم أثر الاستثمار على النمو والتنمية. ففي بنن، أُجري تقييم لإدارة الاستثمار العام في سياق تنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية طموحة (Programme d'Action du Gouvernement)، تركز بشكل كبير على الاستثمارات والبنية التحتية. واستنادا إلى توصيات بعثة الصندوق، بدأت السلطات في إجراء بعض الإصلاحات (على سبيل المثال، تنفيذ تفويضات الالتزام)، وقام البنك الدولي بتطوير مشروع المساعدة الفنية في مجال الاستثمارات العامة الذي تبلغ تكلفته ١٥ مليون دولار أمريكي.

وأوفد الصندوق أيضا بعثة إلى آيرلندا لتقييم إدارة الاستثمار العام. وأيد وزير المالية بقوة ما ورد في تقرير البعثة الذي نُشر في نوفمبر ٢٠١٧، مشيرا إلى أنه كان مصمَّما خصيصا لتلبية احتياجات آيرلندا وسيؤدي دورا مهما في تعزيز مؤسسات الاستثمار العام وتحسين كفاءة الاستثمار العام. وفي وقت لاحق طرحت الحكومة الحجج القوية التي تبرر زيادة الاستثمار العام بغرض تقوية البنية التحتية الرأسمالية في آيرلندا وأعلنت عن مخصصات رأسمالية إضافية في الموازنة بقيمة ٤,٣ مليار يورو للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١. وفي خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٧، التي نُشرت في فبراير ٢٠١٨، أشارت الحكومة مجددا إلى استجابتها للعديد من التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير، بما في ذلك: (١) إنشاء الفريق التوجيهي رفيع المستوى المعني بمشروعات البنية التحتية لإقامة حوار بين مختلف القطاعات حول البنية التحتية، و(٢) استحداث أداة لتعقب رأس المال، وهي إحدى الأدوات الإدارية الرئيسية لإعداد المشروعات قيد التنفيذ في قطاعات البنية التحتية الرئيسية وتحديد أولوياتها والإشراف على الجداول الزمنية وأهداف الأداء، و(٣) تنقيح قانون الإنفاق العام لإدارة الإنفاق

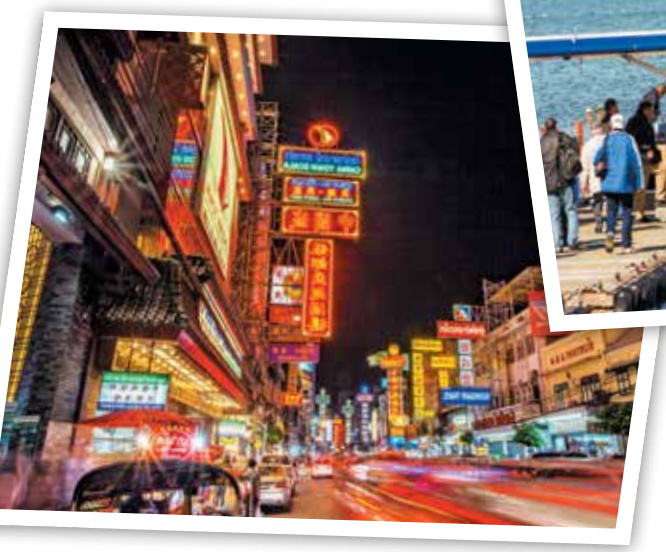

العام في آيرلندا والإصلاح من أجل تقييم المشروعات الكبرى بصورة مستقلة.

شفافية المالية العامة وإدارة مخاطر المالية العامة

حققت جورجيا في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في تعزيز الإفصاح عن مخاطر المالية العامة وتحسين إدارتها. ودعم صندوق النقد الدولي السلطات في وضع إطار لمراقبة المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة، ووضع إطار قانوني سليم لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين تقييم مخاطر المالية العامة المرتبطة باتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل في قطاع الطاقة المائية. ويمكن للسلطات باستخدام هذه المعلومات تصحيح وتيرة التوسع الكهرومائي حتى تصبح أكثر توافقا مع الطلب، وفي الوقت نفسه إعادة هيكلة إتفاقات شراء الطاقة بين القطاعين العام والخاص للحد من مخاطر المالية العامة. كذلك تحسَّن الإفصاح عن مخاطر المالية العامة، بما في ذلك من خلال تعزيز تحليل مخاطر المالية العامة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والدين والتي كانت جورجيا تنشر بياناتها بالفعل. وقد أدى ذلك، إلى جانب مجموعة من الإصلاحات الأخرى، مثل تطوير البيانات المالية السنوية واستحداث الموازنات القائمة على البرامج، إلى صعود جورجيا من المركز ٣٤ إلى المركز ٥ في «مسح الموازنة المفتوحة» في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧. كذلك خلص تقييم شفافية المالية العامة الذي أجراه الصندوق في عام ٢٠١٦ إلى أن جورجيا تحقق الآن مستوى الممارسة الجيدة أو المتقدمة في العديد من المجالات، مع الإشارة إلى المجالات التي تتطلب مواصلة التحسينات.

ونشرت مولدوفا أول بيان لمخاطر المالية العامة في ديسمبر ٢٠١٧. ويحتوي بيان مخاطر المالية العامة على نظرة شاملة على مخاطر المالية العامة الرئيسية التي تواجه البلد، وهو أداة مفيدة لتقييم مدى اتساق سياسات المالية العامة ومصداقيتها. ويشير بيان مخاطر المالية العامة إلى التأثير المحتمل لمخاطر المالية العامة الرئيسية، ويقدر احتمال التعرض لمخاطر المالية العامة المباشرة، ويوفر أساسا لتحديد أولويات إجراءات تخفيف المخاطر. وتُعرف الصدمات الاقتصادية الكلية بتأثيرها المحتمل الكبير واحتمال حدوثها المرتفع، ويوصى بإجراء تحديثات أكثر تواترا لتنبؤات الاقتصاد الكلي كإجراء لتخفيف المخاطر. وقد أشارت التقديرات أيضا إلى المستوى المرتفع للمخاطر الناتجة عن عمليات الإنقاذ المحتملة للمؤسسات المعسرة المملوكة للدولة، وعن البنوك المعسرة المؤثرة على النظام المالي. وخضعت مسودة بيان مخاطر المالية العامة للتشاور العام وجرت مناقشتها مع أعضاء البرلمان.

بناء قاعدة للإيرادات القابلة للاستمرار في دول مجلس التعاون الخليجي

رغم أن أكثر من ١٥٠ بلدا تطبق شكلا من أشكال ضريبة القيمة المضافة، فحتى وقت قريب لم يكن الحال كذلك في دول مجلس التعاون الخليجي – البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات. وكان تطبيق ضريبة القيمة المضافة يشكل تحديا بسبب النظم السياسية الفريدة في دول مجلس التعاون الخليجي والاعتماد الشديد على إيرادات النفط والغاز في تمويل عمليات الحكومة. ومنذ أكثر من عقد من الزمان، قدم صندوق النقد الدولي مساعدة فنية موضوعية في تصميم وإدارة الضرائب غير المباشرة ذات القاعدة العريضة، مع تركيز المشورة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة واسعة النطاق وفرض ضرائب انتقائية من خلال التنسيق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي للاستفادة من مزايا الاتحاد الجمركي.

وفي الأول من يناير ٢٠١٨، طبقت السعودية والإمارات ضريبة عامة على القيمة المضافة بمعدل ٥٪. وفي عام ٢٠١٧، طبق البلَدان ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات المحلاة بالسكر بمعدلات مماثلة لتلك المطبقة في البلدان مرتفعة الدخل. وجاء فرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية وفقا للاتفاقيات المبرمة في عام ٢٠١٦ بين دول مجلس التعاون الخليجي ضمن إطار ضريبة القيمة المضافة لتعميق التكامل الاقتصادي. ومن المتوقع أن تحذو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حذو السعودية والإمارات، وتطبق ضريبة القيمة المضافة في السنوات المقبلة. وقد قام صندوق النقد الدولي أيضا بدور بالغ الأهمية في المساعدة على تنفيذ الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة من خلال تقديم التوجيهات المتعلقة بتنفيذ الترتيبات الإدارية الخاصة بالضرائب الانتقائية الجديدة. وقد ساعد ذلك على تنمية القدرات وتعزيز الثقة في تنفيذ ضريبة جديدة وقدم نموذجا للدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي.

أضواء على القطاع النقدي

شارك صندوق النقد الدولي بفعالية في تلبية الاحتياجات الملحة للبلدان الأعضاء فيما يتعلق بالاستقرار المالي والنقدي من خلال تشجيع النظم المالية السليمة ذات الكفاءة والأطر الفعالة للسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف. وأوفد الصندوق أكثر من ١٠٠٠ بعثة في العام الماضي لتقديم المساعدة الفنية بشأن موضوعات أساسية مثل الرقابة والتنظيم، والسياسة النقدية وعمليات الصرف الأجنبي، ومنع الأزمات وإدارتها، وإدارة الأصول والخصوم في القطاع الرسمي. وتشمل مجالات المساعدة المتزايدة الأخرى تقديم الدعم اللازم لوضع أطر ونظم للسياسات الاحترازية الكلية الفعالة تتسق مع صياغة السياسة النقدية، ووضع الآليات اللازمة لتحقيق استقرار مالي أوسع نطاقا ومراقبة المخاطر النظامية، وإعداد التحليلات والتقارير المعنية بالاستقرار المالي، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

وقد حصل صندوق النقد الدولي على تمويل لصندوق استقرار القطاع المالي، بمساهمات من الصين، وبنك الاستثمار الأوروبي، وإيطاليا، ولكسمبرغ، والسعودية، وسويسرا، والمملكة المتحدة، ومن المتوقع أن تنضم بلدان أخرى قريبا. وسيدعم هذا التمويل الاستقرار والشمول والتعميق المالي، وسيركز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. وسيقوم بتمويل بعثات مراجعة استقرار القطاع المالي ومتابعة تحسين إحصاءات القطاع المالي لتقييم المخاطر ومواطن الضعف والروابط المتبادلة التي تهدد استقرار القطاع المالي. وقد تم الانتهاء من مراجعات استقرار القطاع المالي خلال السنة المالية ٢٠١٨ في كوستاريكا وفيجي وباراغواي وأوغندا، ومن المقرر إجراء مراجعات أخرى في السنة المالية ٢٠١٩ في ونيكاراغوا وسري لانكا والضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد قام صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية في فبراير ٢٠١٨ برعاية ندوة مشتركة حول بناء القدرات، جمعت بين مقدمي المساعدة الفنية والهيئات الدولية لوضع المعايير والجهات المانحة ومتلقي المساعدة الفنية لتبادل الخبرات ومناقشة سبل تعزيز تنمية القدرات في مجال التنظيم والرقابة في القطاع المالي. وقد ألقت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، والسيد أوغستين كارستنز، مدير عام بنك التسويات الدولية الكلمتين الرئيسيين حول دور كل من المؤسستين في بناء القدرات. ووضعت هذه الندوة أساسا لتعزيز التعاون بين الصندوق ومعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، واللذَيْن يشتركان في وضع برنامج تدريبي عبر الإنترنت لمشرفي البنوك.

ومن الأمثلة الأخرى لجهود الصندوق في مجال تنمية قدرات القطاع النقدي والمالي ما يلي:

- **دعم استهداف التضخم في ألبانيا**: ساهم الصندوق في وضع إطار لتقييم الحيز المتاح للسياسة النقدية التقليدية، وتقدير الحد الأدنى الفعلي لسعر الفائدة الأساسي، ومراقبة العواقب المحتملة غير المقصودة. ويساعد المشروع في تحسين تصميم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تعزيز قدرة السلطات على التواصل وإعداد النماذج والتنبؤ.

- **إصلاح إطار إدارة السيولة المحلية في الجزائر**: يدور برنامج العمل حول وضع إطار لإدارة السيولة والتنبؤ يمكن أن يعمل خلال فترات فائض السيولة وعجز السيولة كما يمكنه (١) دعم تطوير المراقبة اليومية للسيولة، و(٢) المساهمة في إعداد التنبؤات اليومية للعوامل المؤثرة على الميزانية العمومية للبنك المركزي، و(٣) المساعدة في تنفيذ عمليات السوق المفتوحة وإدخال التسهيلات الدائمة.

- **تعزيز القدرة على إدارة الدين في الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي وبربادوس وبليز وجامايكا من خلال المساعدة الفنية التي تمولها حكومة كندا**: ساعد أحدث مشروع في هذا المجال السلطات على وضع استراتيجيات إدارة الدين متوسطة الأجل باستخدام الإطار الذي وضعه الصندوق والبنك الدولي. وتُعِد جميع البلدان المستفيدة استراتيجيات إدارة الدين متوسطة الأجل، مما يدل على التحسن الملحوظ في فهم التكلفة والمخاطر المتضمنة التي تنطوي عليها محافظ ديون كل منها وفي اختيار استراتيجيات الاقتراض الملائمة لظروف كل بلد.

- **دعم السياسة النقدية المقدم لغانا**: تشمل هذه الجهود عددا من المجالات منها الرقابة والتنظيم في القطاع المالي، وإدارة النقد الأجنبي، وإدارة السيولة، وتنفيذ إطار للسياسة النقدية يستهدف التضخم. وتعمل غانا باستمرار على تنفيذ اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة، بدعم من الصندوق وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ متطلبات اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة في إنشاء قطاع مالي أكثر صلابة واستقرارا. ومن الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد وضع توجيه جديد خاص بمتطلبات رأس المال، والمشاورات جارية مع القطاع المصرفي قبل الإصدار النهائي في الأجل القريب.

- **مساعدة ميانمار في تحديث بنك ميانمار المركزي وتقوية الرقابة المصرفية**: ميانمار واحدة من أكبر البلدان المتلقية للمساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق، والتي تمولها حكومة اليابان. وقد ركز العمل في البداية على تعزيز الوظائف الأساسية المؤدية إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، بما في ذلك بناء القدرات في العمليات النقدية وعمليات النقد الأجنبي، وتطوير أدوات السوق فيما بين البنوك والأدوات النقدية، وتقوية قواعد المحاسبة في البنك المركزي بما في ذلك التدقيق، وتطوير النظم، والخدمات المالية بشكل عام. وتدعم المرحلة الثانية بنك ميانمار المركزي في إضفاء الطابع الاحترافي على وظائف الرقابة المصرفية ورفع مستواها. وركزت أنشطة المساعدة الفنية على تقوية الرقابة القائمة على المخاطر، وتحسين الأدوات والإجراءات، وتدريب المشرفين، وتحديث اللوائح.

أضواء على الموضوعات الإحصائية

تقدم جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات الإحصائية المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء لتعزيز قدراتها على إنتاج ونشر إحصاءات اقتصادية كلية ومالية متسقة وقابلة للمقارنة. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، زادت أنشطة تنمية القدرات في هذا المجال بنسبة ٨٤٪، حيث حصلت إحصاءات القطاع الحقيقي وإحصاءات مالية الحكومة على النصيب الأكبر، تليهما إحصاءات القطاع الخارجي والإحصاءات النقدية والمالية، وأخيرا نشر البيانات. وكان التركيز منصبا على تقديم المساعدة إلى البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة، والبلدان التي لديها أكبر الاحتياجات. وزادت أنشطة تنمية القدرات في الدول الهشة بنسبة ٦٨٪ على مدى السنوات الثماني الماضية.

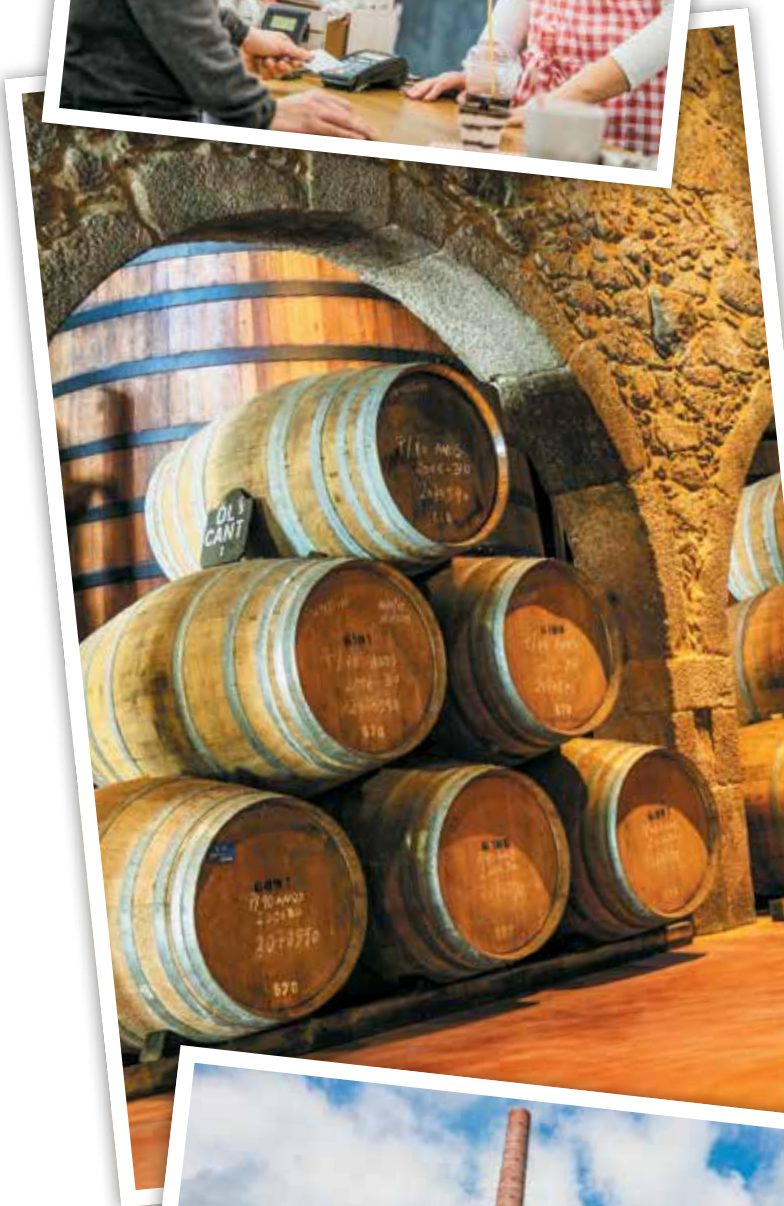

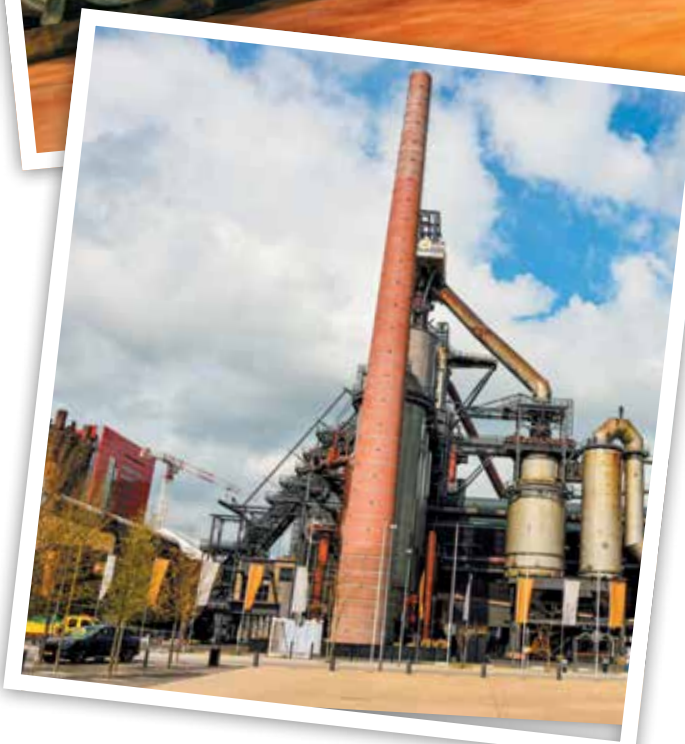

ودعمت جهود الصندوق في مجال الإحصاءات بشكل مباشر أيضا الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل البيانات الاقتصادية أهمية بالنسبة لمراقبة أهداف التنمية المستدامة، نظرا لأن حوالي ٤٠٪ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تتضمن متغيرات اقتصادية. فعلى سبيل المثال، تؤثر جهود تنمية القدرات المقدمة في مجال الحسابات القومية والأسعار على الهدف الأول «القضاء على الفقر»، والهدف الثاني «القضاء على الجوع» من أهداف التنمية المستدامة. ويوجه الصندوق مساعدته في مجال الإحصاءات تحديدا إلى البلدان التي لديها أضعف قدرة على إنتاج الإحصاءات، وهي البلدان التي غالبا ما تكون الأكثر حاجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسلط بيان مجموعة العشرين في مارس ٢٠١٨ الضوء على الدعم السياسي اللازم لقيام الصندوق بتقديم المساعدة الفنية في مجال تسجيل وإبلاغ الديون من جانب البلدان منخفضة الدخل، نظرا لأن ارتفاع مستويات الديون فيها يثير المخاوف بشأن مواطن الضعف في مراكز هذه الديون. وتعالج أنشطة تنمية القدرات الفجوات في بيانات الديون التي ينشأ عنها الخطر الأكبر على استمرارية القدرة على تحمل الديون. ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، هناك نقص في بيانات ديون الشركات المملوكة للدولة؛ وفي بلدان أخرى لا تُسجَّل المتأخرات بشكل صحيح.

إن الاستراتيجية الشاملة الجديدة للبيانات والإحصاءات في الصندوق في العصر الرقمي قد بدأت كذلك في تشكيل أنشطة تنمية القدرات في المستقبل عن طريق دعم الاستفادة من البيانات الضخمة من خلال الابتكار الإحصائي. فالبيانات الضخمة تتيح الفرص المرتبطة إلى حد كبير برقمنة الاقتصاد التي تولد كميات كبيرة من البيانات القادرة على كشف سلوك الأفراد والشركات. وقد يوفر ذلك مصادر بيانات جديدة للهيئات الإحصائية. ومن أمثلة الاستفادة من البيانات الضخمة في إعداد الإحصاءات استخدام بيانات الصيرفة المتنقلة في الحصول على تقديرات أدق لتدفقات التحويلات الدولية، ومدفوعات الخدمات والتحويلات، والدخل المتاح. وهذه التقديرات يمكن أن تؤثر على الإحصاءات الرسمية وتساعد في قياس الشمول المالي. وبالتالي، تقترح الاستراتيجية الشاملة تخصيص المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق لمساعدة البلدان على الاستفادة من البيانات الضخمة في إنتاج الإحصاءات وتوصي الصندوق بإعداد شراكات جديدة مع الهيئات الأخرى لدعم هذا الابتكار.

أضواء على الموضوعات القانونية

خلال السنة المالية ٢٠١٨ استمر الطلب على المساعدة الفنية بشأن القضايا القانونية سواء في البلدان التي ينفذ فيها الصندوق برامجه أو غيرها. وانصب التركيز على النزاهة المالية، وقانون المال والمالية العامة، والإعسار، وإنفاذ المطالبات. وقد استجاب الصندوق لهذه الاحتياجات وفق إطار للإدارة القائمة على النتائج ووفق الأولويات الواردة في جدول أعمال السياسة العالمية.

واستمرت جهود تنمية القدرات في الموضوعات المتعلقة بالنزاهة المالية – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجهود مكافحة الفساد، وعلاقات المراسلة المصرفية. ويقوم الصندوق بانتظام بتنسيق أنشطة المساعدة الفنية داخليا و مع الجهات المانحة الأخرى لتعظيم النتائج وتجنب ازدواجية الجهود. ويمول الصندوق الاستئماني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مشروعات المساعدة الفنية في ٢١ بلدا، ومشروعين بحثيين (عن تمويل الإرهاب وعن شفافية الكيانات)، وأربعة مراكز استشارية إقليمية في بوينس آيرس والدوحة ونيروبي وسنغافورة. وإلى جانب ذلك، هناك مشروعات في سبعة بلدان تمولها الجهات المانحة الثنائية، وخمسة مشروعات أخرى تموَّل ذاتيا، ومشروعان تمولهما صناديق استئمانية متعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق حاليا بتقييم كولومبيا والصين بموجب المعايير الدولية المنقحة لفرقة العمل للإجراءات المالية.

واستمرت المساعدة الفنية في مجال قانون المال والمالية العامة بنفس المستويات السابقة، بما في ذلك في مجالات البنوك المركزية، وأطر التنظيم والإشراف في القطاع المصرفي، وتسوية أوضاع البنوك وإدارة الأزمات. وكما حدث في السنوات السابقة، زادت المساعدة الفنية بشأن البنية التحتية للأسواق (نظم الدفع) بوتيرة أبطأ، واستندت إلى الجهود المتعلقة بالأطر القانونية المنظمة للإدارة المالية العامة.

واستمر الطلب القوي على المساعدة الفنية بشأن القانون الضريبي في المجالات الأساسية المعنية بضريبة الدخل وضرائب القيمة المضافة والإجراءات الضريبية، مما يعكس زيادة الاهتمام العالمي بالقضايا الضريبية الدولية. وبالمثل، كانت القضايا المتعلقة بتصميم قانون الضرائب الدولي هي محور حلقتي نقاش، واحدة نُظِّمت في مقر الصندوق الرئيسي بواشنطن العاصمة والأخرى حلقة نقاش إقليمية في الكويت. ووردت هذه القضايا أيضا في المساهمات القانونية الرئيسية في مجموعة الأدوات التي أقرتها مجموعة العشرين والمخرجات الأخرى المصممة لدعم تنمية القدرات في البلدان منخفضة الدخل.

وواصل الصندوق أيضا تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء في مجالات الإعسار وحقوق الدائنين للمساعدة على ضمان الإصلاح المبكر والسريع للشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار وتصفية الشركات التي تفتقر إلى هذه المقومات، وتمكين الأسر المثقلة بالديون المفرطة من أن تحظى ببداية جديدة، وتحسين حماية حقوق الدائنين. ونظم الصندوق حلقة تطبيقية لكبار مسؤولي معهد فيينا المشترك بشأن الإعسار في قطاعي الشركات والأسر.

جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بالأرقام

بناءعلى طلب البلدان الأعضاء، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات، الذي يتضمن تنمية المؤسسات والسياسات (المساعدة الفنية) وتنمية قدرات الموظفين (التدريب)، وشمل الدعم جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وشكلت جهود تنمية القدرات ما يزيد على ربع الإنفاق الإداري للصندوق في السنة المالية ٢٠١٨. وكان معظم هذا الإنفاق على المساعدة الفنية، التي تمثل ٢٦٪ من مجموع النفقات الإدارية، بينما يمثل التدريب ٥٪ (راجع الشكل البياني ٢–٤).

الشكل البياني ٢–٤

نصيب أنشطة الصندوق الأساسية في التكاليف، السنة المالية ٢٠١٨

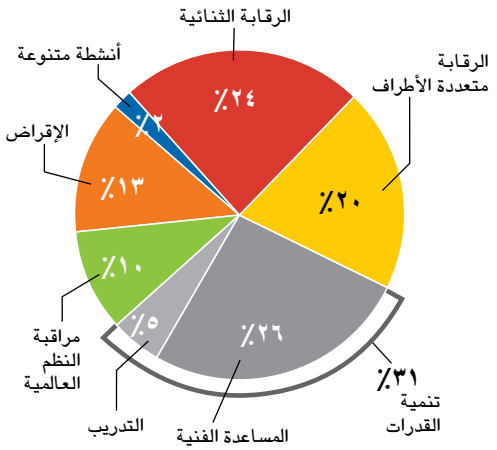

المصدر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٥
الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

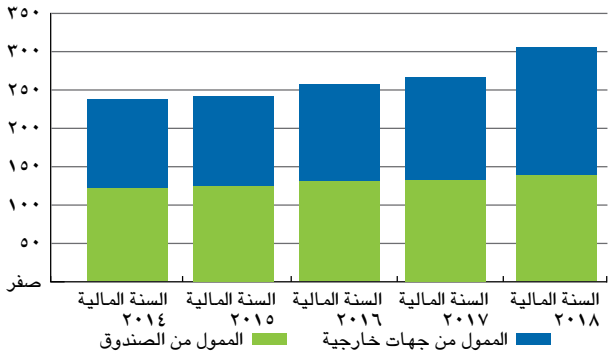

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢–٦
الإنفاق على تنمية القدرات حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

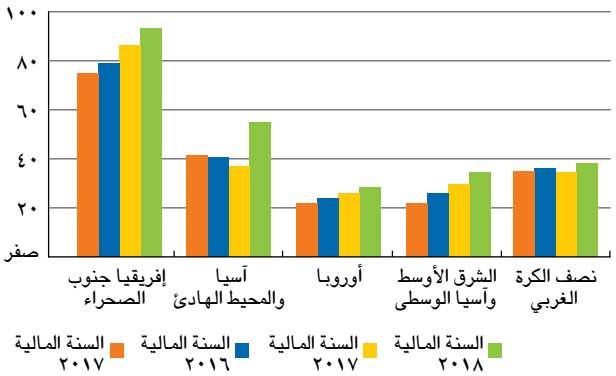

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢–٧
الإنفاق على تنمية القدرات حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

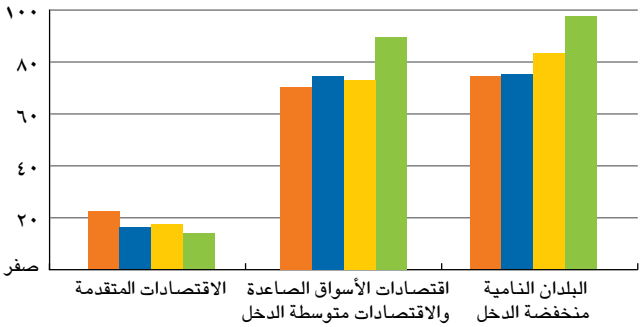

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢–٨
الإنفاق على تنمية القدرات حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

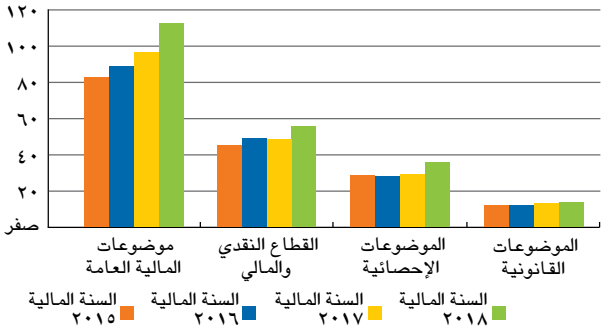

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

واستمر نمو نطاق أنشطة تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٨، وهو ما يعود أساسا إلى زيادة خدمات تنمية القدرات المقدمة إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وبلغ مجموع الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات (باستثناء الدعم العام والنفقات العامة للحوكمة) ٣٠٣ مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٨ مقابل ٢٦٧ مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ١٤٪ (الشكل البياني ٢–٥). وبلغت نسبة المكون الممول من جهات خارجية ٥٥٪ من المجموع خلال السنة المالية ٢٠١٨، وزادت بنسبة ٢٣٪.

تنمية القدرات

خلال السنة المالية ٢٠١٨، حصلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على أكبر حصة من الإنفاق على تنمية القدرات بسبب ارتفاع عدد البلدان النامية منخفضة الدخل في هذه المنطقة. وزاد الإنفاق على تنمية القدرات بنسبة ١٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨، وزاد في كل منطقة من المناطق الخمسة الرئيسية، لكن الزيادة كانت مرتفعة بشكل خاص في آسيا والمحيط الهادئ، حيث قفزت بنسبة ٤٨٪ (الشكل البياني ٢–٦). ومعظم المساعدات التي يقدمها الصندوق في مجال تنمية القدرات لا تزال توجه إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢–٧).

كذلك زادت المساعدة المقدمة في مجال تنمية القدرات بشأن كل الموضوعات (المالية العامة، والقطاع النقدي والمالي، والموضوعات الإحصائية، والموضوعات القانونية) استجابة لطلب البلدان الأعضاء (الشكل البياني ٢–٨). وتشكل موضوعات المالية العامة ٣٧٪ من حجم المساعدة المقدمة من الصندوق في مجال تنمية القدرات.

الشكل البياني ٢–٩
المشاركة في التدريب حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨
(عدد المشاركين)

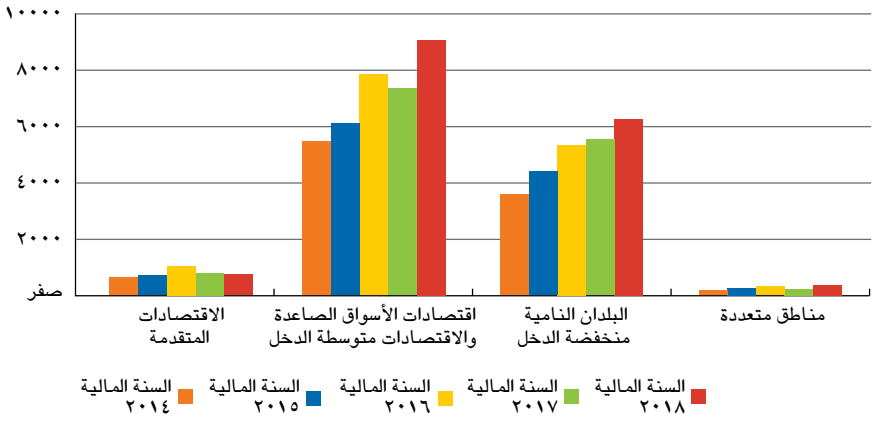

المصادر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: بيانات السنة المالية ٢٠١٨ أولية.

الشكل البياني ٢–١٠
إجمالي المشاركة في التدريب حسب المنطقة الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٤–٢٠١٨
(عدد المشاركين)

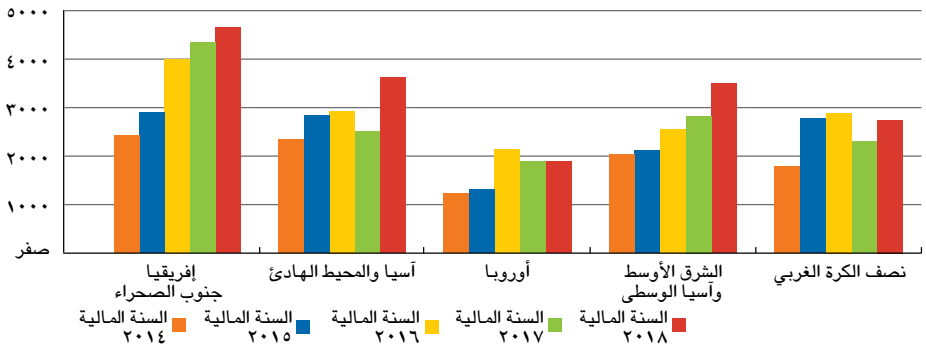

المصادر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: بيانات السنة المالية ٢٠١٨ أولية.

التدريب

يقدم صندوق النقد الدولي مجموعة واسعة من الأنشطة التدريبية لمساعدة المسؤولين الحكوميين على تحسين قدرتهم على تحليل الاتجاهات الاقتصادية العامة، ووضع وتطبيق نماذج التنبؤ؛ واستخدام واعتماد الأدوات التشخيصية، وصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة.

ويعتمد معهد تنمية القدرات التابع للصندوق على العديد من طرق تقديم التدريب لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك التدريب المباشر والتدريب عبر الإنترنت والتدريب المخصص. وبالنسبة للتدريب المباشر، يتقدم المسؤولون بطلب لحضور الدورات التدريبية ويتم اختيارهم عن طريق عملية تنافسية. وخلال السنة المالية ٢٠١٨، قدم الصندوق ٤٢٢ دورة تدريبية، شارك فيها ١٦٤١٠ مسؤولا من ١٨٦ بلدا.

وتم تقديم معظم هذه الدورات التدريبية من خلال شبكة المراكز والبرامج التدريبية الإقليمية التابعة للصندوق والدورات التدريبية عبر الإنترنت، وتم تقديم الدورات التدريبية المتبقية في المقر الرئيسي للصندوق أو في بلدان أخرى. وتغطي هذه الدورات التدريبية مجموعة كبيرة من الموضوعات التي تلبي مختلف الاحتياجات، مثل سياسات الاقتصاد الكلي، ونماذج التنبؤات والاقتصاد الكلي، والبرامج والسياسات المالية، وقضايا القطاع المالي، ودورات المالية العامة المتخصصة، والإحصاءات الاقتصادية الكلية، وتقييم الضمانات الوقائية، والقضايا القانونية. وحصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على النسبة الأكبر من البرامج التدريبية التي قدمها الصندوق، حيث بلغ نصيبها ٥٥٪ من مجموع البرامج المقدمة خلال العام (الشكل البياني ٢–٩). وعلى مستوى المناطق، كان نصيب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هو الأكبر على الإطلاق، حيث بلغ ٢٨٪، وتليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل البياني ٢–١٠). وكشف مسح أُجري عام ٢٠١٧ عن المشاركين الجدد من حكومات البلدان الأعضاء أن ٨٤٪ يعتقدون أن الدورات التدريبية حسَّنت قدرتهم على تقديم المشورة بشأن السياسات.

وقام الصندوق أيضا بتوسيع نطاق التعلم عبر الإنترنت في السنوات الأخيرة، حيث أضاف دورات تدريبية جديدة حول الإدارة المالية العامة، وتشخيص الاقتصاد الكلي، وإدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد. ومنذ إطلاق البرنامج في أواخر عام ٢٠١٣، استكمل أكثر من ١٢٠٠٠ مشارك بنجاح دورة تدريبية عبر الإنترنت. وقد صُممت الدورات التدريبية في العام الماضي لتلبية احتياجات بلدان محددة، بما في ذلك حلقة تطبيقية مخصصة في الصين حول الرقابة المالية والسياسات، ومشروعات حول نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي لأغراض تحليل السياسات. وغالبا ما ينطوي التدريب المخصص على العمل مع مجموعة محددة من الأشخاص على فترات منتظمة لتحسين المهارات أو تعزيز قدرات صنع السياسات في المؤسسات.

ويقدم الصندوق دعمه للبلدان في مجال تنمية القدرات عن طريق بعثات الخبراء القصيرة التي يوفدها الصندوق من مقره الرئيسي، وتكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلد المعني، وشبكة من المراكز الإقليمية لتنمية القدرات والتعلم عبر الإنترنت. وهناك ١٦ مركزا إقليميا لتنمية القدرات تساعد على تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة السريعة لما يستجد من احتياجات في أي بلد وزيادة التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين. ويدعم هذه الجهود الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف الذين يمولون حاليا حوالي نصف جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك من خلال دعمهم للمراكز الإقليمية لتنمية القدرات. وفي عام ٢٠١٨، أنشأ صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني مركزا جديدا لبناء المؤسسات الاقتصادية ودعم تنمية قدرات الموارد البشرية في مجالات خبرة الصندوق الأساسية. ويخدم المركز المسؤولين في الصين وبلدان أخرى وافتتحته السيدة كريستين لاغارد المدير العام للصندوق، والسيد يي أون محافظ بنك الشعب الصيني في ١٢ إبريل ٢٠١٨ في بيجين بالصين.

شراكات من أجل تنمية القدرات

تستند أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات إلى شراكات عالمية قوية. ويثري الشركاء المناقشات المتعلقة بالقضايا المواضيعية والإقليمية من خلال تبادل خبراتهم والتعاون مع البلدان الأعضاء. وإلى جانب ذلك، تضمن المساهمات المالية المقدمة من الشركاء، مقترنة بموارد البلدان الأعضاء وموارد الصندوق الذاتية، تقديم مساعدة فنية وتدريب عاليان الجودة يلبيان احتياجات البلدان الأعضاء ويتناسبان من أولويات الصندوق وأولويات التنمية العالمية.

وتساعد جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات البلدان الأعضاء على بناء أساس قوي للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب كون المبادرات الإقليمية والمواضيعية متعددة الأطراف هي الركائز التي تستند إليها هذه الجهود، فإنها تجمع بين الشركاء لاستغلال الموارد وتعظيم النتائج في جميع أنحاء العالم في مجالات الاقتصاد الكلي الأساسية. وتتسق الصناديق المواضيعية مع أهم الاحتياجات والمبادرات التنموية العالمية وتستجيب مباشرة لأغراض جدول أعمال

التمويل من أجل التنمية. وتُستكمل الأنشطة التي تمارسها الصناديق المواضيعية بشبكة عالمية من مراكز تنمية القدرات الإقليمية تنسق الكثير من جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات على أرض الواقع، مما يعزز التعلم بين النظراء، ويوفر الدعم للتنفيذ العملي مع المتابعة المستمرة. وتُستكمل هذه المبادرات متعددة الأطراف ببرامج ثنائية مصممة بدقة. وتهدف جميع مبادرات الصندوق في مجال تنمية القدرات إلى تعزيز الشراكات والشعور القوي بالملكية القُطْرية من أجل بناء المؤسسات الاقتصادية.

وفي السنة المالية ٢٠١٨، وردت مساهمات جديدة لدعم جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بقيمة ٢٨١ مليون دولار أمريكي، وبلغ مجموع قيمة الأنشطة الممولة من الشركاء حوالي ١٧٤ مليون دولار أمريكي، أي حوالي نصف مجموع قيمة أنشطة تنمية القدرات. وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان الاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا والصين والكويت هم أكبرخمسة مساهمين في دعم جهود تنمية القدرات التي يقوم بهاالصندوق.

وتحظى جميع الشراكات في جهود تنمية القدرات بتقدير كبير. وفيما يلي أضواءعلى أهم الشراكات:

- ظلت اليابان من الناحية التاريخية أكبر وأقدم شركاء الصندوق في مجال تنمية القدرات من خلال ما تقدمه من دعم مستمر على مدى أكثر من ٢٥ عاما. فمن خلال مساهمات قدرها ٣٣,٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٨، تم تقديم الدعم لمجموعة واسعة من المجالات، مع التركيز بشكل خاص على آسيا، وقد تضمن ذلك مساهمات لمكتب المساعدة الفنية للصندوق في تايلند (TAOLAM) ومعهد التدريب المشترك بين الصندوق وسنغافورة (STI)، إلى جانب زيادة المساهمة في صندوق تعبئة الإيرادات.
- قام الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاق التعاون مع الصندوق بما يتماشى مع إطار الشراكة الاستراتيجية للمؤسسات. فهناك برنامج للشراكة في مجال الإدارة المالية العامة بقيمة ٥ مليون يورو، تم توقيعه في مارس ٢٠١٨ مع الإدارة العامة للتعاون والتنمية الدولية (DG-DEVCO)، يركز على البلدان التي تعاني من أوضاع هشة والبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، ويكمل برنامج الإدارة المالية العامة الحالي في جنوب شرق أوروبا مع الإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع بالاتحاد الأوروبي (DG-NEAR). وشارك الصندوق في الحدث التنموي الرئيسي للاتحاد الأوروبي، وهو «أيام التنمية الأوروبية»، في يونيو ٢٠١٧، حيث ألقت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، كلمة افتتاحية حول المساواة بين الجنسين وكلمة رئيسية خلال اجتماع بين الصندوق ومنظمة أوكسفام حول تعبئة الموارد المحلية. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا مشاركته في صندوق إدارة ثروة الموارد الطبيعية، بمساهمة قدرها ٧ مليون يورو.
- عُقد الاجتماع الأول للشراكة الاستراتيجية الجديدة حول تنمية القدرات بين إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والصندوق في نوفمبر ٢٠١٧، وهي خطوة قوية نحو تبسيط التعاون وتعميق الشراكة. وساهمت المملكة المتحدة في المراكز الإقليمية لتنمية القدرات التي تعمل مع ٢٠ بلدا في إفريقيا وصندوق استقرار القطاع المالي، وهي ملتزمة أيضا بتعميق الدعم للمبادرات متعددة الأطراف الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الإدارة المالية العامة وتحسين تعبئة الإيرادات.
- وقع بنك الشعب الصيني وصندوق النقد الدولي على شراكة من أجل تنمية القدرات في مايو ٢٠١٧، بإجمالي مساهمات بلغ ٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات. وتشمل هذه الشراكة إنشاء مركز مشترك بين الصندوق والصين لتنمية القدرات (الإطار ٢–١)، وكذلك دعم مبادرات إقليمية ومواضيعية أخرى، لا سيما مراكز إقليمية لتنمية القدرات في إفريقيا وصندوق استقرار القطاع المالي.

الإطار ٢–١:
مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي

في إبريل ٢٠١٨، افتتحت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، والسيد يي غانغ، محافظ بنك الشعب الصيني، رسميا مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي (CICDC). والمركز هو نتاج شراكة بين بنك الشعب الصيني والصندوق تهدف إلى تطوير مسؤولين حكوميين من الصين وبلدان أخرى في مجال بناء المؤسسات وصنع السياسات بشكل فعال. وستتضمن الدورات التدريبية الموضوعات التالية: مبادئ عامة عن الاقتصاد الكلي وإعداد التنبؤات، وقضايا المالية العامة والقضايا المالية، إلى جانب موضوعات قانونية وإحصائية، وذلك لتزويد المسؤولين بالأدوات المعرفية والتحليلية التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات سليمة بشأن السياسات. ومن شأن الحلقات التطبيقية وغيرها من أنشطة التعلم بين النظراء التي تشمل عدة بلدان أن تقدم الدعم اللازم لبيئة عالمية مواتية لاستمرار نمو الاقتصاد وتكامله. وقد عُقد أول اجتماع للجنة التسيير بالمركز فور افتتاحه.

- في سياق مساهمة ألمانيا مؤخرا بمبلغ ٣٠ مليون يورو لستة مراكز إقليمية تابعة للصندوق في مجال تنمية القدرات في جميع أنحاء إفريقيا، جرت أول مشاورات سنوية بين ألمانيا والصندوق في أوائل عام ٢٠١٨. وكانت تلك المشاورات بمثابة منتدى فعال لمناقشة القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالشراكة من أجل تنمية القدرات. أما على المستوى التشغيلي، فإن التعاون الوثيق بين المراكز الإقليمية في إفريقيا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إحدى المنظمات المنفذة في ألمانيا التي تقدم المساعدة الفنية في القارة، يضمن الاستفادة من أوجه التآزر لتحقيق نتائج أفضل.

- وقعت الدانمرك وصندوق النقد الدولي شراكة من أجل تنمية القدرات في إبريل ٢٠١٨. وهذه الشراكة تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في التعاون بين الصندوق والدانمرك بشأن تنمية القدرات وتدعمها مساهمة في صندوق تعبئة الإيرادات.

- وقع بنك الاستثمار الأوروبي في ديسمبر ٢٠١٧ على اتفاق مع الصندوق لإقامة منصة لتنمية القدرات بمبلغ ٣ مليون يورو. وتتضمن هذه المنصة تمويلا للمراكز الإقليمية لتنمية القدرات في إفريقيا، وصندوق استقرار القطاع المالي، وأنشطة التدريب عبر الإنترنت، مع التركيز على الاستقرار والشمول المالي.

الصناديق المواضيعية العالمية المعنية بتنمية القدرات

إن شراكات الصندوق في إطار الصناديق المواضيعية العالمية المعنية بتنمية القدرات تستجيب مباشرة لأغراض جدول أعمال التمويل من أجل التنمية وتضمن أن يتوافر لدى الاقتصادات الأقل تقدما الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى وجه التحديد، تجمع هذه الصناديق الموارد لدعم البلدان حيث تعمل على تحسين تعبئة الإيرادات، وتحسين إدارة موارد المالية العامة والموارد الطبيعية، وتعزيز استقرار القطاع المالي وإتاحة الخدمات المالية، ومعالجة قضايا المديونية، ودعم صنع القرار الاقتصادي عن طريق تحسين الإحصاءات.

وفيما يلي أضواء على الصناديق المواضيعية:

- بعد جهود ناجحة لجمع الأموال، تم الآن تمويل صندوق تعبئة الإيرادات بالكامل للمرحلة الحالية وحتى إبريل ٢٠٢١. وإلى جانب مساهمة الدانمرك (٢٠ مليون كرونة دانمركي، أي حوالي ٣,٣ مليون دولار)، ساهمت السويد أيضا (٤٠ مليون كرونة سويدي، أي حوالي ٥ مليون دولار) كشريك جديد في إبريل ٢٠١٨، وزادت مساهمة اليابان وبلجيكا بمقدار ٥ مليون دولار و٦ مليون يورو، على الترتيب. وإلى جانب ذلك، يجري الانتهاء من الإجراءات الخاصة بمساهمات الاتحاد الأوروبي والنرويج. وتشارك هذه البلدان أستراليا وألمانيا وكوريا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا لدعم البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، حيث تقوم بتصميم وإدارة نظم ضريبية فعالة لتوليد إيرادات قابلة للاستمرار بغية تحقيق أهداف النمو والتنمية.

- انضمت الصين والسعودية وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي إلى إيطاليا ولكسمبرغ في دعم عمل الصندوق الجديد لدعم استقرار القطاع المالي. وإلى جانب دعم استقرار القطاع المالي، يدعم هذا الصندوق الشمول والتعميق المالي في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

المراكز الإقليمية لتنمية القدرات

لا تزال المراكز الإقليمية هي العمود الفقري للبنية التحتية لجهود الصندوق في مجال تنمية القدرات. وتساعد هذه المراكز، المصممة حسب أولويات كل منطقة، في تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة السريعة لما يستجد من احتياجات في أي بلد وتتيح التنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى على أرض الواقع. ويوفر شركاء التنمية والبلدان المضيفة والبلدان الأعضاء أكثر من ثلاثة أرباع الموارد اللازمة لإدارة هذه المراكز.

وفيما يلي أضواء على المراكز الإقليمية لتنمية القدرات:

- احتفل أول مركز إقليمي أقامه الصندوق في مجال تنمية القدرات، وهو معهد فيينا المشترك، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائه في يونيو ٢٠١٧. وفي إبريل ٢٠١٨، جددت النمسا والصندوق موافقتهما على مواصلة المعهد لأنشطته لمدة أربع سنوات أخرى، مما

الإطار ٢-٢ نافذة التواصل مع الشركاء

تقوم المساهمات المالية من الشركاء بدور مهم في مساعدة الصندوق على تقوية مؤسسات الاقتصاد الكلي في بلدانه الأعضاء. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين الإبلاغ لشركاء الصندوق، والتواصل معهم بشكل أفضل، أطلق الصندوق نافذة **التواصل مع الشركاء** (**Partners Connect**) في السنة المالية ٢٠١٨. وتتيح هذه النافذة الموحدة الآمنة للشركاء المساهمين والبلدان الأعضاء الاطلاع على المعلومات المالية والتوضيحية في الوقت المناسب دون تسجيل الدخول على المواقع الإلكترونية المختلفة. وهناك لمحات عامة وتقارير تفصيلية متاحة على منصة يسهل استخدامها عن طريق الهاتف المحمول، ويمكن الاطلاع عليها من أي نوع من الأجهزة تقريبا. وتعد نافذة **التواصل مع الشركاء** أحدث وسيلة يستخدم فيها الصندوق التكنولوجيا لتبادل المعلومات مع البلدان الأعضاء بشكل أفضل.

يؤكد على أهمية المركز لتنمية القدرات في مجال السياسات في أوروبا الصاعدة وآسيا الوسطى. ومنذ إنشاء المعهد في عام ١٩٩٢، درب أكثر من ٤٢٠٠٠ مسؤول حكومي، تم ترقية العديد منهم إلى مناصب عليا، منها محافظ للبنك المركزي، ووزير، ورئيس للوزراء، بل ورئيس.

- بدأت مراحل جديدة للبرامج في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFRITAC West)، ومقره كوت ديفوار ويعمل مع ١٠ بلدان؛ ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFRITAC South)، ومقره موريشيوس ويعمل مع ١٣ بلدا؛ ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFRITAC Central)، ومقره غابون ويعمل مع ٨ بلدان. وهي جزء من الشبكة الأساسية من المراكز الإقليمية الستة في إفريقيا التي تدعم بناء المؤسسات الاقتصادية ونظم الحوكمة في جميع أنحاء إفريقيا.

- رحب مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا أيضا بعضو جديد، هو ساو تومي وبرينسيبي، والذي بدأ بالفعل برنامجا للتعلم من نظير إقليمي، هو الرأس الأخضر، حول أفضل الممارسات لتنفيذ وإدارة ضريبة القيمة المضافة لتوليد المزيد من الإيرادات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في البلاد.

- خلال الأشهر التسعة الأولى لعمل مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)، ومقره الهند، نظم بالفعل ١٨ دورة تدريبية لأكثر من ٥٠٠ مسؤول، منهم موظفين من الحكومات دون الوطنية. وإلى جانب الفعاليات الإقليمية للتعلم بين النظراء، يعمل المركز مع بوتان على تحديد القضايا ذات الأولوية وتصميم حلقة تطبيقية مخصصة حول إعداد تنبؤات الاقتصاد الكلي والمالية العامة لتوجيه وزارة المالية في وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية قوية.

- في أعقاب الكوارث الطبيعية التي ضربت المنطقة، قام مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)، ومقره باربادوس، بزيادة دعمه في مجال تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن كيفية إدراج مخاطر الكوارث في أطر المالية العامة متوسطة الأجل، وكذلك إنشاء صناديق للطوارئ والقدرة على الصمود كتأمين ضد الكوارث. وواصل المركز العمل جنبا إلى جنب مع بلدانه الأعضاء في إعادة بناء البنية التحتية القادرة على تحمل الكوارث مع تنفيذ أطر فعالة للإدارة المالية العامة. وإلى جانب ذلك، انضمت أروبا إلى المركز كأحدث بلد عضو.

- كان مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي أيضا أول مركز إقليمي لتنمية القدرات يُدرج إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في خطة عمله في ٢٢ بلدا عضوا، وحاليا تحذو المراكز الأخرى حذوه. ولا تزال مراكز الصندوق الإقليمية تتصدر الجهود الرامية إلى تفعيل بحوث الصندوق ومشورته بشأن إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال الحلقات التطبيقية التي تُعقد في معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI) في موريشيوس، ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR) في غواتيمالا، ومعهد فيينا المشترك في النمسا، ومركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا في الهند. وتعد هذه الحلقات التطبيقية بمثابة منتدى لصناع السياسات للتعلم من تجارب بعضهم البعض، ومعرفة أفضل الممارسات والأدوات المتعلقة باتخاذ تدابير لزيادة المساواة بين الجنسين في بلدانهم.

- في إبريل ٢٠١٨، تم رسميا افتتاح أحدث مركز إقليمي لتنمية القدرات، وهو مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي (الإطار ٢–٢).

الجدول ٢–٥

الصناديق المواضيعية المعنية بتنمية القدرات التي أنشأها الصندوق

الاسم	الشركاء
تعبئة الإيرادات	أستراليا وبلجيكا والدانمرك وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والاتحاد الأوروبي
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية	ألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي
إدارة ثروة الموارد الطبيعية	أستراليا وهولندا والنرويج وسويسرا والاتحاد الأوروبي
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	فرنسا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وقطر والسعودية وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق استقرار القطاع المالي	الصين وإيطاليا ولكسمبرغ والسعودية وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي
تسهيل إدارة الدين ٢ بالاشتراك مع البنك الدولي	النمسا وألمانيا وهولندا والنرويج وروسيا وسويسرا وبنك التنمية الإفريقي والاتحاد الأوروبي
مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي («فيرست») بالاشتراك مع البنك الدولي	ألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة
البيانات من أجل صنع القرار	لكسمبرغ وسويسرا

المصدر: إعداد خبراء الصندوق.

الجدول ٢–٦

مراكز الصندوق الإقليمية المعنية بتنمية القدرات

المركز	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا	أستراليا والصين وألمانيا وكوريا وموريشيوس (المضيف)	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لوسط إفريقيا	فرنسا وغابون (المضيف) وألمانيا وهولندا والاتحاد الأوروبي	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وغينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لشرق إفريقيا	ألمانيا وهولندا وسويسرا وتنزانيا (المضيف) والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لجنوب إفريقيا	أستراليا وألمانيا وموريشيوس (المضيف) وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وليسوتو ومدغشقر وموريشيوش وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وإسواتيني وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لغرب إفريقيا	كوت ديفوار (المضيف) وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	بنن وبوركينا فاصو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لغرب إفريقيا (٢)	أستراليا وكندا والصين وألمانيا وغانا (المضيف) وسويسرا وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الرأس الأخضر وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	باربادوس (المضيف) وكندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	أنغيلا وأنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وباربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وكوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا ومونتسيرات وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو وتركس وكايكوس
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية	كندا وجواتيمالا (المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والاتحاد الأوروبي	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي	الصين (المضيف)	الصين وبلدان أعضاء أخرى
معهد فيينا المشترك	النمسا (العضو الأساسي والمضيف) وشركاء دوليين	٣١ بلدا، بما في ذلك ٢٩ بلدا في وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، إلى جانب إيران وتركيا
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	الكويت (المضيف)	٢٢ بلدا عضوا في جامعة الدول العربية
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	فرنسا وألمانيا ولبنان (المضيف) وهولندا وسويسرا والاتحاد الأوروبي	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	أستراليا وفيجي (المضيف) وكوريا ونيوزيلندا، وبنك التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور–ليشتي وتوكيلاو وتونغا وتوفالو وفانواتو
معهد سنغافورة للتدريب	أستراليا واليابان وسنغافورة (المضيف)	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا	أستراليا والهند (المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	بنغلاديش وبوتان والهند وجزر المالديف ونيبال وسري لانكا
مكتب المساعدة الفنية في تايلند	اليابان وتايلند (المضيف)	كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية وميانمار وفييت نام (البلدان المستفيدة الأساسية) بالإضافة إلى بلدان أخرى في منطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة جزر المحيط الهادئ في إطار مشروعات مختارة

ويقدم الصندوق أيضا دورات تدريبية من خلال برامج تدريب إقليمية في البرازيل وجورجيا وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم.

المصدر: إعداد خبراء الصندوق.

الجزء ٣:
الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٨

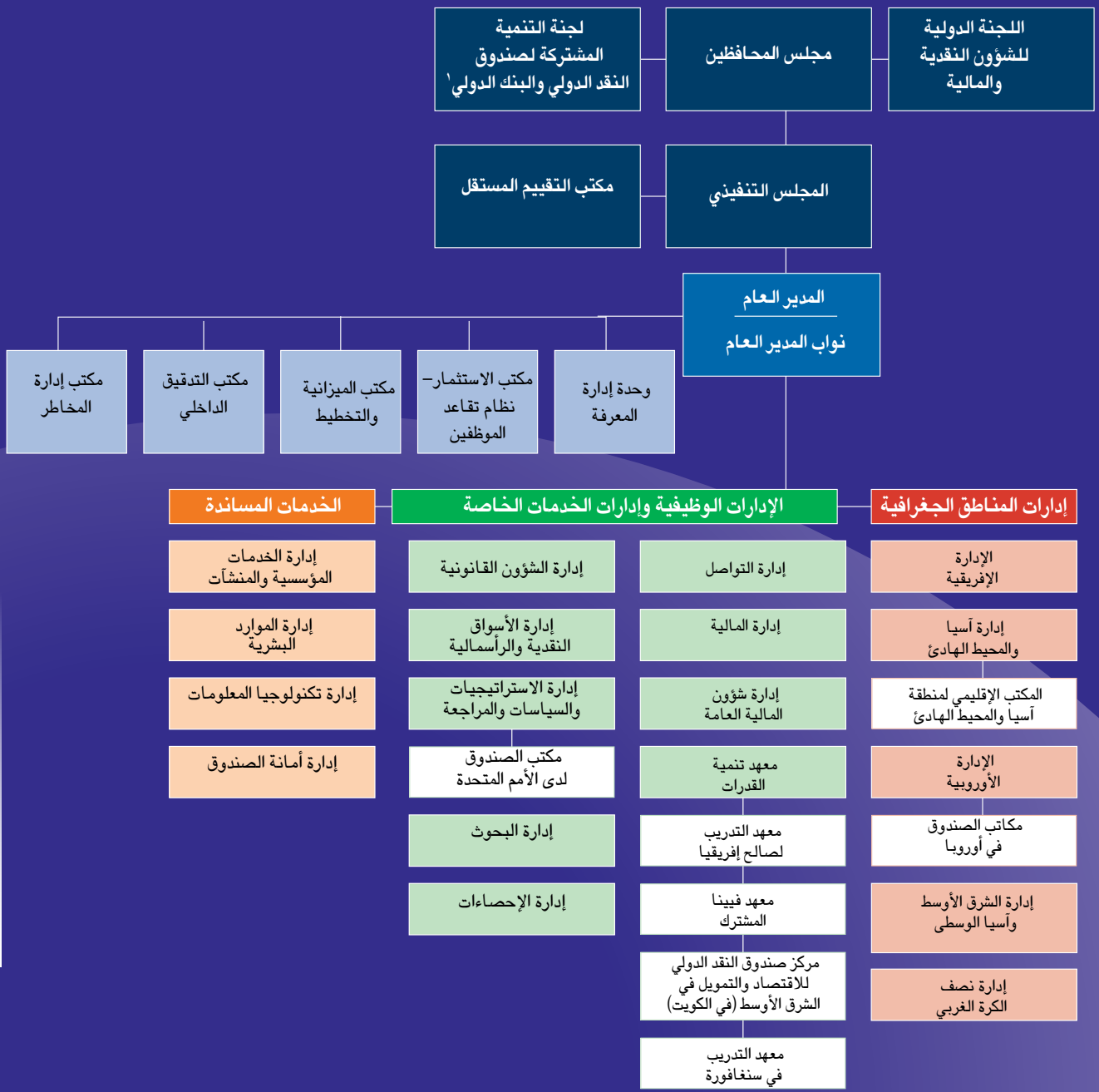

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

الميزانية والدخل

الميزانية متوسطة الأجل

اعتمد المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٧ ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٨ بمبلغ قدره ١١٠٤ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (الجدول ٣–١). ويعتبر هذا العام هو السادس على التوالي الذي تظل فيه الميزانية الإدارية للصندوق ثابتة، على الرغم من تزايد الضغوط على الموارد وقوة مركز الدخل على المدى المتوسط.

ووافق المجلس أيضا على وضع حد أقصى للنفقات الإجمالية قدره ١٣٥٩ مليون دولار، يتضمن ترحيل ٤٤ مليون دولار من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١٧، والتي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠١٨. وبلغت قيمة الميزانية الرأسمالية المعتمدة ٦٦ مليون دولار لبناء المشروعات الرأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ودعمت ميزانية الصندوق للسنة المالية ٢٠١٨ العمل المكثف في عدد من المجالات ذات الأولوية، كما غطت زيادة التكاليف الناتجة عن أعمال التحديث المؤسسي. وأعيد تخصيص الموارد الإضافية لتعزيز مشاركة الصندوق في جهود البلدان الأعضاء؛ ومواصلة تعزيز العمل على صعيد

الجدول ٣–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٧–٢٠٢٠

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١٧		السنة المالية ٢٠١٨		السنة المالية ٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢٠
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية
النفقات الإدارية						
الموظفون	٩٣٤	٩٢٢	٩٦٩	٩٦٢	٩٩٤	...
السفر[١]	١٢٣	١١٥	١٢٦	١٢١	١٣٤	...
المباني ونفقات أخرى	٢٠٥	٢١٨	٢٠٩	٢٠٩	٢١٤	...
احتياطيات الطوارئ	١١	...	١١	...	١٢	...
نفقات غير مخصصة[٢]					١٧	
مجموع النفقات الإجمالية	١,٢٧٣	١,٢٥٥	١,٣١٥	١,٣٠٩	١,٣٧١	١,٣٩٥
المقبوضات[٣]	–٢٠٠	–١٨٩	–٢١١	–٢١١	–٢٣٦	–٢٤٠
مجموع صافي الميزانية	١,٠٧٢	١,٠٦٦	١,١٠٤	١,٠٩٩	١,١٣٥	١,١٥٥
الترحيل[٤]	٤٣	...	٤٤	...	٤٦	...
مجموع صافي الميزانية شاملا المبالغ المرحلّة	١,١١٦	١,٠٦٦	١,١٤٨	١,٠٩٩	١,١٨١	١,١٥٥
مجموع الميزانية الكلية شاملا المبالغ المرحلّة	١,٣١٦	١,٢٥٥	١,٣٥٩	١,٣٠٩	١,٤١٧	١,٣٩٥
النفقات الرأسمالية[٥]						
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	٦١	١٢٢	٦٦	١١٦	٧١	٧٠
			بند للتذكرة			
مجموع صافي الميزانية: بالدولار حسب قيمته في السنة المالية ٢٠١٨	١,١٠٤	١,٠٩٧	١,١٠٤	١,١٠٤	١,١١٠	١,١٠٤

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

[١] تشمل السنة المالية ٢٠١٩ السفر لحضور الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.

[٢] نفقات غير مخصصة على المشروعات الممولة من الخارج.

[٣] تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.

[٤] ترحل الموارد غير المنصرفة من السنة السابقة بموجب قواعد معتمدة.

[٥] يمكن إنفاق اعتمادات الميزانية الرأسمالية على مدار ثلاث سنوات. وتمثل الميزانية الاعتمادات السنوية، بينما تتضمن نتائج تنفيذ الميزانية الإنفاق من اعتمادات السنوات السابقة.

سياسات القطاع المالي، مع زيادة الدمج بين عمليات التحليل المالي الكلي والدعم المقدم لبرنامج تقييم القطاع المالي؛ وتعميق العمل على مجموعة من الموضوعات الهيكلية الكلية؛ والتوسع في أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار برامج تنمية القدرات. كذلك تم التوسع في أنشطة إدارة المخاطر والمعرفة. وتضمنت أنشطة التحديث المؤسسي تمويل خدمات تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والإنفاق الأمني. وقد أمكن الحفاظ على ثبات الميزانية من خلال الوفورات التي تحققت من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك إغلاق مكاتب ميدانية في البلدان التي استكملت برامجها الاقتصادية، واستكمال بعض الأنشطة ذات الصلة بالسياسات والتحليلات، وغير ذلك من سبل تحقيق الكفاءة على مستوى الإدارات.

وفي السنة المالية ٢٠١٨، بلغ مجموع النفقات الإدارية الفعلية ١٠٩٩ مليون دولار، أي أقل من صافي الميزانية المعتمدة بمقدار ٥ ملايين دولار. وكانت الفجوة في الإنفاق مماثلة لما كانت عليه في العام الماضي. وظل متوسط معدل الوظائف الشاغرة عند أقل مستوياته نظرا لاكتمال عدد الموظفين في معظم الإدارات.

وقد جرى الإنفاق الرأسمالي في السنة المالية ٢٠١٨ وفقا للخطة الموضوعة بشكل كبير. وكان تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1 هو أكبر بنود الإنفاق على الإطلاق، حيث بلغ ٦٢ مليون دولار. ومن المتوقع انتهاء المشروع في خريف ٢٠١٩. وبلغت النفقات الأخرى على المرافق ٢٢ مليون دولار، وكانت في معظمها عبارة عن استثمارات في الأجهزة السمعية والبصرية، والأثاث، وعمليات تطوير المرافق وإحلال المرافق التي انتهى عمرها التشغيلي. وساهمت الاستثمارات في مجال المعلومات والتكنولوجيا، والتي بلغت ٣١ مليون دولار، في تعزيز الوقاية من مخاطر الأمن الإلكتروني، وتحسين إدارة البيانات والمعرفة، وإحلال البنية التحتية التي وصلت إلى نهاية عمرها الافتراضي.

ولأغراض إعداد التقارير المالية، تحُسب النفقات الإدارية للصندوق على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتقتضي هذه المعايير إجراء المحاسبة على أساس الاستحقاق، ويتم قيد تكاليف منافع العاملين وإهلاكها على أساس التقييمات الاكتوارية. ويتضمن الجدول ٣–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٨ البالغة ١٠٩٩ مليون دولار والنفقات الإدارية المحسوبة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والبالغة ١٢٨٤ مليون دولار (٩٠٤ ملايين وحدة حقوق سحب خاصة) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن سنة ٢٠١٨.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل

نموذج الدخل

يعتمد الصندوق منذ نشأته أساسا على أنشطته الإقراضية لتمويل نفقاته. ولتوليد دخل إضافي، أنشأ الصندوق حساب الاستثمار في عام ٢٠٠٦ بهدف استثمار احتياطياته. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي نموذجا جديدا للدخل تضمن إنشاء صندوق وقف يُمول من أرباح بيع جزء محدود من حيازات المؤسسة من الذهب. وإلى جانب نموذج الدخل الجديد، أقر التعديل الخامس لاتفاقية تأسيس الصندوق، الذي دخل حيز النفاذ في فبراير ٢٠١١، زيادة صلاحيات الصندوق الاستثمارية لزيادة العائدات المتوقعة على استثماراته وتعزيز موارده المالية مع الوقت. وفي يناير ٢٠١٣، اعتمد المجلس التنفيذي هذه القواعد لوضع استراتيجية جديدة لاستثمار احتياطيات الصندوق في أغسطس ٢٠١٥ (بالنسبة لحساب الدخل الثابت الفرعي) وفي مارس ٢٠١٨ (بالنسبة للحساب الفرعي لصندوق الوقف أساسا). ولا يزال الهدف من استراتيجية

الجدول ٣–٢

النفقات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية، السنة المالية ٢٠١٨

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٨	١,٠٩٩
فروق التوقيت	
تكاليف منافع التقاعد وما بعد الخدمة	١٩٨
النفقات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤٧
مبالغ أخرى غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
النفقات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٣٥
رد مبالغ لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وإدارة حقوق السحب الخاصة)	(٩٥)
مجموع النفقات الإدارية	١,٢٨٤
بند للتذكرة	
مجموع النفقات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٩٠٤

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. وتم تحويل المصروفات باستخدام المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٨، ويساوي ١,٤٢ تقريبا.

الاستثمار يتمثل في الحفاظ على القيمة الحقيقية لصندوق الوقف وتوليد الدخل، أخذا في الاعتبار تغير الأوضاع السوقية، والطبيعة العامة لموارد الصندوق، وضرورة الحفاظ على سمعة الصندوق.

الرسوم

في ظل ارتفاع حجم أنشطة الإقراض وانخفاض العائدات الحالية على الاستثمارات في الصندوق، لا يزال مصدر الدخل الرئيسي هو الرسوم المفروضة على الاستخدام القائم لائتمان الصندوق. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على تمويل الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس. وبموجب القاعدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١، يطبق هذا الهامش لفترة عامين، ويخضع للمراجعة قبل نهاية العام الأول، وذلك لتغطية تكاليف عمليات الوساطة المرتبطة بالتمويل التي يتكبدها الصندوق والسماح له بتكوين احتياطياته. وتنطوي هذه القاعدة أيضا على إجراء مضاهاة للبيانات لضمان اتساق معدل الرسم على نحو معقول مع الأوضاع القائمة في سوق الائتمان على المدى الطويل. وفي إبريل ٢٠١٨، وافق المجلس التنفيذي على الإبقاء على هامش معدل الرسم عند ١٠٠ نقطة أساس للفترة المنتهية في إبريل ٢٠٢٠.

ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة ضمن الشرائح الائتمانية وفي ظل اتفاقات تسهيلات الصندوق الممددة. وعقب تفعيل زيادة الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص العضوية، عدَّل المجلس التنفيذي حدود الرسوم الإضافية القائمة على حصص العضوية لتخفيف أثر مضاعفة الحصص. وتُفرض الرسوم الإضافية، التي يُشار إليها بأنها رسوم إضافية حسب مستوى استخدام الموارد، وتبلغ ٢٠٠ نقطة أساس، على الائتمان المستخدم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة البلد العضو المعني. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض رسوم إضافية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس حسب الفترة الزمنية على الائتمان المستخدم الذي يتجاوز الحد نفسه والذي يظل قائم لأكثر من ٣٦ شهرا ضمن الشرائح الائتمانية أو لأكثر من ٥١ شهرا في إطار تسهيل الصندوق الممدد.

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. فيُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥ ٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. ويُحمَّل رسم التزام قابل للرد على المبالغ المتاحة كل ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني، والاتفاقات المبرمة في إطار خط الائتمان الممدد والمرن، والاتفاقات المبرمة في إطار خط الوقاية والسيولة. وتُفرض رسوم التزام بمقدار ١٥ نقطة أساس، و ٣٠ نقطة أساس، و ٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى

الإطار ٣-١: التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1)

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٨ أعمال التجديد في أحد مقري صندوق النقد الدولي (HQ1)، وهو المقر الرئيسي الأقدم والكائن في مدينة واشنطن العاصمة. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، حيث تم استكمال ما يزيد على ٨٠٪ من المشروع، ولكن لا تزال توجد تحديات معقدة.

وأعيد شغل أربعة طوابق مكتبية في السنة المالية ٢٠١٨. ولا تزال أعمال التجديد مستمرة في المساحات المكتبية المتبقية، حيث يتم العمل على كل ثلاثة طوابق مكتبية في كل مرحلة، وتم نقل الموظفين بصفة مؤقتة إلى المبنى الآخر للصندوق (HQ2) أو إلى مكاتب مستأجرة في منطقة مجاورة. وتتضمن الأعمال الأخرى المقرر إتمامها، تطوير نظم المبنى وممرات المصاعد والأسطح.

ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا التجديد المكثف في الإحلال الضروري للأنظمة العتيقة والمتهالكة في المبنى. ويسعى هذا المشروع إلى الحصول على شهادة «الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة» (LEED)، وينطوي على تصميم المباني وممارسات البناء المراعية للبيئة بغية تخفيف الأثر على البيئة. ولدى استكمال العمل في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يسهم المبنى الجديد في تحقيق خفض كبير في قيمة فواتير الطاقة، ويساعد الصندوق على تحقيق أعلى معايير الاستمرارية.

انبعاثات غازات الدفيئة

يواصل الصندوق سعيه نحو إيجاد سبل للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تعظيم كفاءة خدمات النقل، والحد من عمليات شحن الممتلكات، وتقليص الانبعاثات الناتجة عن انتقالات الموظفين، وشراء الطاقة من المصادر المتجددة.

ويحصل الصندوق على ١٠٪ من الطاقة المستهلكة من مصادر متجددة، لا سيما مزارع الرياح في تكساس.

المناطق العامة في مبنى المقر الرئيسي HQ1 التي أعيد افتتاحها خلال العام.

الجدول ٣–٣

المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان المتأخرة في سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر أو أكثر، حسب نوع الالتزام في ٣٠ إبريل ٢٠١٨

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

		حسب النوع	
	المجموع	الإدارة العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني
الصومال	٢٣٩,٥	٢٣١,١	٨,٤
السودان	٩٦٦,٠	٨٨٢,٩	٨٣,٠
المجموع	١,٢٠٥,٥	١,١١٤,١	٩١,٤

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

١١٥٪، وبين ١١٥٪ و٥٧٥٪، وأعلى من ٥٧٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وتُرد رسوم الالتزام عندما يستخدم الائتمان، بالتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على التأخر في سداد الرسوم التي تجاوزت أجل استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات المعوضة). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على ألا يتجاوز سعر الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا يقل عن ٨٠ ٪ من هذا السعر. ويعادل سعر الفائدة التعويضية الأساسي حاليا سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الذي يستند إلى متوسط مرجح لأسعار الفائدة النموذجية على أدوات الدين المالية قصيرة الأجل في الأسواق المالية لعملات سلة حقوق السحب الخاصة، على ألا يقل عن ٥ نقاط أساس بحد أدنى. ويدفع الصندوق كذلك فائدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة في إطار اتفاقات القروض الثنائية واتفاقات شراء السندات واتفاقات الاقتراض الجديدة الموسعة والممددة.

اقتسام الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين. ولتعويض الدخل الضائع نتيجة رسوم الفائدة غير المسددة التي تتجاوز أجل استحقاقها ستة أشهر أو أكثر، يستخدم الصندوق آلية تقاسم الأعباء من خلال رفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية. وتُرد المبالغ التي يتم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١٨، بلغ متوسط معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدّلة ١,٦٨١٪ و٠,٦٧١٪ على الترتيب.

صافي الدخل

في السنة المالية ٢٠١٨، بلغ صافي دخل الصندوق ٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,١ مليار دولار)، وهو ما يرجع في الأساس إلى الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض، والدخل من استثمارات الصندوق التي يحتفظ بها في حساب الاستثمار، والمكاسب الناجمة عن إعادة حساب التزامات الصندوق للمزايا المحددة. وعلى النحو الذي تقتضيه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار المحاسبي الدولي ١٩ المعدَّل، منافع العاملين)، يتضمن صافي الدخل في السنة المالية مكاسب قدرها ٠,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٠,٥ مليار دولار) تحققت من القيد الفوري لآثار التغيرات في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد التزامات الصندوق في المزايا المحددة في إطار خطط منافع ما بعد التوظيف.

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

بلغت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي ١٢٠٥,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٨ (الجدول ٣–٣). وفي الوقت نفسه، ظل على عضوين – وهما الصومال والسودان – متأخرات مطولة مستحقة للصندوق (قائمة لأكثر من ستة أشهر). وتراكمت متأخرات على كلا البلدين يعود أجل استحقاقها إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتشكل حوالي ٢٠٪ و٨٠٪ من مجموع المتأخرات، على الترتيب.

وطُبقت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بهدف معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وفي نهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد الصندوق.

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

لكي يضطلع الصندوق بدور فعال في الاقتصاد العالمي، ينبغي أن يحرص على تعيين موظفين من مختلف بلدان العالم مؤهلين تأهيلا عاليا والاحتفاظ بهم ومكافأتهم. وخلال السنة المالية ٢٠١٨، واصل الصندوق إعداد استراتيجيته متوسطة الأجل بشأن الموارد البشرية وتركيزه على تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم القيادية.

خصائص القوى العاملة

يبلغ عدد العاملين في الصندوق ٢٣١٤ من الموظفين المتخصصين وموظفي الإدارة العليا، و٤٣٠ من موظفي الخدمات المساندة حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٨. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار المسؤولين في الصندوق في الصفحة ٩٨ و٩٩، وعلى هيكله التنظيمي في بداية الجزء ٣.

وكان عدد التعيينات في عام ٢٠١٧، والبالغ ١٧٢ موظفا جديدا، أقل كثيرا عن مستواه في عام ٢٠١٦ حيث بلغ ٢١٨. ففي عام ٢٠١٧، تم تعيين ٨ موظفين في الإدارة العليا، و١٣٤ موظفا من الموظفين المتخصصين، و٣٠ موظفا من موظفي الخدمات المساندة. ويتطلب الصندوق أن يتمتع خبراء الاقتصاد بخبرة كبيرة في مجال التحليل وصنع السياسات، وقام في عام ٢٠١٧ بتعيين ٢٤ من خريجي أفضل الجامعات عبر برنامج الاقتصاديين، و٦٤ من الاقتصاديين ذوي الخبرات ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية. كذلك شهد العام نفسه تعيين ٥٣٥ موظفا بعقود.

وفي عام ٢٠١٧ أيضا، تم تعيين ٦ من كبار المسؤولين من ألمانيا وإندونيسيا واليابان وكوريا والسويد في إطار برنامج المعينين الممولين بموارد خارجية. ويكون التعيين في إطار هذا البرنامج بعقود مدتها عامين ممولة بالكامل من جانب سلطات البلد العضو المعني من خلال صندوق استئماني يضم مانحين متعددين. والاشتراك في البرنامج متاح لجميع البلدان الأعضاء التي ترغب في توفير التمويل إما لتعيين كبار مسؤوليها أو كبار المسؤولين من بلدان أخرى. ويشارك في البرنامج حاليا ١٠ معينين من ٦ بلدان، وأعربت الصين عن رغبتها في المساهمة أيضا. (للاطلاع على معلومات عن توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية، ونوع الجنس، وفئة البلد، راجع الجداول الشبكية من ٣–١ إلى ٣–٣، وهيكل رواتب موظفي الصندوق في الجدول الشبكي ٣–٤).

التنوع والاحتواء

يسعى الصندوق إلى ضمان تنوع موظفيه من حيث المنطقة الجغرافية، ونوع الجنس، والخلفية التعليمية. وفي ٣١ يناير ٢٠١٨، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٦ بلدا من أصل ١٨٩ بلدا عضوا. وخلال ٢٠١٨، بلغت نسبة الجنسيات من المناطق الأقل تمثيلا – إفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا — ٣٣٪ من كل التعيينات الخارجية على مستوى الموظفين المتخصصين. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والبيانات المتعلقة بالجهود الجارية لزيادة مستوى التنوع والاحتواء في الصندوق في «التقرير السنوي بشأن التنوع والاحتواء في الصندوق خلال الفترة ٢٠١٦–٢٠١٧».

وفي عام ٢٠١٧، حصل الصندوق على شهادة «المكاسب الاقتصادية من المساواة بين الجنسين» (Economic Dividends for Gender Equality (EDGE)) من المستوى الأول (Assess) تقديرا لالتزامه بإحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل ومراقبتها وتطبيق أفضل المعايير في هذا الصدد. وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، «إن تنوع موظفينا سمة متأصلة في هويتنا، كما أن الاحتواء جزء لا يتجزأ من مهمتنا. ونحن نفخر بالتقدم الذي أحرزناه، وعازمون على عمل المزيد في هذا الشأن. وسنواصل تعزيز الأداء والمساءلة والشفافية في هذه المجالات المهمة».

مكتب التحقيقات الداخلية

يجري مكتب التحقيقات الداخلية الذي تم إنشاؤه في يوليو ٢٠١٦ استجوابات أولية وتحقيقات إدارية في المخالفات المزعومة التي ارتكبها الموظفين والمعينين بعقود مؤقتة في الصندوق.

ويعد المكتب جزءا أساسيا من نظام الانضباط الإداري في الصندوق، حيث يحقق بدقة في المخالفات المحتملة لسياسات الصندوق مع ضمان اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة. ويجمع المكتب الأدلة ويخلص إلى الاستنتاجات بشكل مستقل دون تدخل أي مكتب أو مسؤول آخر. ويجري المكتب تحقيقاته وفق مبادئ النزاهة والمهنية والعدالة وعدم التحيز والموضوعية.

هيكل ورواتب الإدارة العليا

يجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لرواتب ومكافآت الإدارة العليا للصندوق. ومجلس المحافظين هو المنوط باعتماد راتب المدير العام. وتجرى تعديلات سنوية على الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠١٧:

المدير العام:	٥٠٤١٠٠ دولار
النائب الأول للمدير العام:	٤٣٨٣٣٠ دولار
نواب المدير العام:	٤١٧٤٧٠ دولار

المساءلة

إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي

يُسترشد في تحديد التوجه الاستراتيجي بجدول أعمال السياسات العالمي الذي يحدده المدير العام، مستنيرا بتحليل مستمر للقضايا الناشئة التي تؤثر على النظام النقدي الدولي. وتتطلب إدارة المخاطر الاستراتيجية وضع إطار استراتيجي واضح، مدعوما بالميزانية متوسطة الأجل، والاستجابة للبيئة الخارجية المتغيرة.

وترتبط مخاطر الوظائف الأساسية في الصندوق بمواءمة أنشطة الرقابة والإقراض وتنمية القدرات مع التوجه الاستراتيجي للصندوق والأهداف التي يرتكز عليها، مع ضمان استمرارية سلامة نموذج التمويل الذي يطبقه الصندوق. ويستخدم الصندوق في إدارة مخاطر الإقراض — مخاطر البرامج التي لا تحقق الأهداف المنشودة منها — إطارا متعدد الطبقات تركز أدواته الأساسية على استخدام موارد الصندوق، وتصميم البرامج، والشرطية. ويشكل توفر مستوى كاف من الأرصدة الوقائية ووضعية الدائن الممتاز التي اكتسبها الصندوق بحكم الواقع، وهي وضعية معترف بها رسميا ومقبولة لدى الجهات الدائنة الخاصة، جزءا لا يتجزأ من هذا الإطار.

وترتبط مخاطر أداء مختلف الوظائف المنوطة بالصندوق بمدى قدرة رأس المال البشري والتكنولوجيا والأصول المادية وغيرها من العناصر الداعمة على مساعدة الصندوق في تنفيذ توجهه الاستراتيجي وتجنب

الإطار ٣-٢: نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد

نانسي أسيكو أونيانغو تولت منصب مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي في صندوق النقد الدولي في فبراير ٢٠١٨، ولديها أكثر من ٢٥ عاما من الخبرة في مجالات التدقيق الداخلي وتقديم المشورة بشأن المخاطر والحوكمة المؤسسية وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات. وقد حصلت على شهادة محاسب قانوني معتمد، وعلى درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة الولايات المتحدة الدولية — إفريقيا في نيروبي بكينيا بالاشتراك مع كلية كولومبيا لإدارة الأعمال.

كلير برادي عملت مديرا لمكتب التدقيق والتفتيش الداخلي خلال الفترة من يناير ٢٠١٤ إلى سبتمبر ٢٠١٧، واكتسبت قبل انضمامها إلى الصندوق ما يزيد على ٢٥ عاما من الخبرة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر من خلال عملها في البنك الدولي ودويتشه بنك وبنك إنجلترا ومؤسسة باركليز كابيتال. وتخرجت من كلية لندن للاقتصاد.

مارتن مولايزن شغل منصب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في سبتمبر ٢٠١٧، وانضم إلى الصندوق في عام ١٩٩٣. وعمل مولايزن في السابق في منصب رئيس الموظفين في مكتب المدير العام لصندوق النقد الدولي، وفي عدد من الوظائف المرتبطة بمجموعة كبيرة من قضايا الاستراتيجيات والسياسات والقضايا القطرية والإدارية. والسيد مارتن حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كامبريدج، ودرجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة ميونيخ.

سيدارث تيواري تقاعد من العمل بالصندوق في سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن شغل منصب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة لستة أعوام وعدد من المناصب الأخرى في الصندوق على مدار أكثر من ٣٢ عاما. وخلال فترة عمله كمدير، ساعد الصندوق في قيادة عملية التصدي لأزمة الإيبولا، وإدخال الرنمينبي الصيني في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، وإصلاح نظام حصص العضوية. وتقلد مناصب عديدة بالصندوق، منها الممثل المقيم في بداية انضمام روسيا إلى عضوية الصندوق عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، ونائب مدير الإدارة الإفريقية في وقت تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وأمين صندوق النقد الدولي، حيث قاد العلاقات بين المجلس التنفيذي للصندوق وبلدانها الأعضاء. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علوم الاقتصاد من جامعة شيكاغو.

سوزان سوارت شغلت منصب مسؤول المعلومات الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات خلال الفترةمن يونيو ٢٠١٢ إلى فبراير ٢٠١٨. وانضمت إلى الصندوق بعد حياة عملية متميزة في وزارة الخارجية الأمريكية.

نادية يونس عملت خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ مستشارا لشؤون التنوع بالصندوق، حيث دعمت التنوع والاحتواء وقادت جهود تأهيل الصندوق للحصول على شهادة «المكاسب الاقتصادية من المساواة بين الجنسين» (Economic Dividends for Gender Equality). والسيدة نادية حاصلة على درجات جامعية من جامعتي بوسطن ودنفر، حيث تخصصت في التواصل بين الثقافات ومنع الصراعات وإدارتها.

أي اختلال في فعالية أداء المؤسسة لمهامها الرئيسية. وتتضمن هذه المخاطر أيضا مخاطر الدخل والاستثمار.

وتشير مخاطر السمعة إلى إمكانية غرس صورة سلبية عن الصندوق في أذهان الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقيته وفعاليته.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة التي تقوم بالإشراف العام على عملية التدقيق السنوية وفق النظام الأساسي للصندوق.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعيِّنهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار لجنة التدقيق الخارجي واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع اللجنة كل عام في واشنطن العاصمة، في يناير أو فبراير عادة، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي؛ وفي يونيو بعد استكمال عملية التدقيق؛ وتجتمع أيضا في شهر يوليو لتعرض على المجلس التنفيذي موجز إحاطة. ويتشاور موظفو الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت اللجنة في عضويتها لعام ٢٠١٨ السيد كامليش فيكامزي (رئيسا)، وهو محاسب قانوني وكبير الشركاء في شركة محاسبة في الهند؛ والسيدة كاثي ديفيد، وهي محاسب قانوني وشريك في شركة محاسبة دولية في أنتيغوا وبربودا، والسيدة كاثرين سيرنز، وهي مستشار مستقل في المملكة المتحدة تعمل في تقديم المشورة بشأن إعداد التقارير والتدقيق والحوكمة المؤسسية.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء الرأي بشأن الكشوف المالية للصندوق، بما في ذلك الحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق، وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

وتُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لمدة تصل إلى خمس سنوات أخرى. وقد تم تعيين شركة بوصفها مؤسسة التدقيق الخارجي PricewaterhouseCoopers للصندوق في نوفمبر ٢٠١٤. ويمكن لمؤسسة التدقيق الخارجي أداء خدمات استشارية معينة، ما عدا الخدمات المحظورة ومع تطبيق ضمانات وقائية مشددة لحماية استقلالية مؤسسة التدقيق. وتشمل هذه الضمانات الوقائية لجنة التدقيق الخارجي، إلى جانب موافقة المجلس التنفيذي، في حالة تجاوز رسوم الخدمات الاستشارية حد معين.

مكتب التدقيق الداخلي

يقوم مكتب التدقيق الداخلي بوظيفة مستقلة بشأن الضمانات والاستشارات صُممت لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهام مكتب التدقيق الداخلي على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات واستحداث حلول للرقابة تكون فعالة من حيث التكلفة. ويعمل المكتب تحت إشراف الإدارة العليا ويقدم تقاريره الوظيفية إلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لاستقلاليته.

وتضمن برنامج عمل مكتب التدقيق الداخلي للسنة المالية ٢٠١٨ عمليات تطوير وصيانة النظم، وتنفيذ مبادرة الإدارة القائمة على النتائج في إطار أنشطة تنمية القدرات، وبرنامج استقطاب أصحاب المهارات، وهيكل لجان الصندوق لأغراض إدارة المخاطر. كذلك تضمن برنامج العمل للسنة المالية ٢٠١٨ تقديم دعم استشاري مستمر لبرنامج (1HR) – الذي يهدف إلى تعزيز القيمة المؤسسية من خلال تطوير خبرة الموظفين والمديرين والإداريين في مجال إدارة الموارد البشرية – بغرض إتاحة معلومات مبكرة عن التقدم المحرز في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث المكتب منهجين جديدين للإبلاغ (مذكرات المعلومات وسلسلة أفضل الممارسات) كأدوات مكملة للتقارير والدراسات المعتادة التي يقوم بإعدادها. وتناولت مذكرة المعلومات الأولى الصادرة

عن المكتب منهج الصندوق في إصدار سياساته الإدارية وتحديثها وتطبيقها. كذلك تناول المكتب الموضوعات التالية كجزء من إصدارات سلسلة أفضل الممارسات: (١) نموذج خطوط الدفاع الثلاثية لإدارة المخاطر (3LoD)، و(٢) برامج طلب الفدية، و(٣) اللائحة العامة لحماية البيانات وخصوصية البيانات.

فضلا عن ذلك، أصدر مكتب التدقيق الداخلي تقرير المراقبة الدوري التاسع بشأن حالة خطط التنفيذ استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق التي يعتمدها المجلس. وكان هذا رابع تقرير يعدُّه مكتب التدقيق الداخلي من هذا القبيل. وتناول التقرير تقييم التقدم المحرز على مدار العام السابق بشأن الإجراءات الواردة في خطتي التنفيذ الجديدتين اللتين تم وضعهما بناء على التقييمات الأخيرة لمكتب التقييم المستقل، فضلا عن سبع خطط أخرى صُنفت إجراءاتها الفردية بوصفها «إجراءات لم يتم البت فيها» في تقرير المراقبة الدوري الثامن.

كذلك أجرى مكتب التدقيق الداخلي تقييما خارجيا للجودة خلال السنة المالية ٢٠١٨ وفق معايير التدقيق المهنية، وحصل على أعلى درجة في التقييم.

ويبلِّغ المجلس التنفيذي بأنشطة مكتب التدقيق الداخلي مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات عن نتائج التدقيق ووضع قضايا التدقيق العالقة. وعُقدت آخر جلسة إحاطة غير رسمية للمجلس بشأن هذه المسائل في السنة المالية ٢٠١٨ خلال شهر يناير ٢٠١٨.

الإطار ٣–٣: إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، عادة ما تجُرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية لأطر الحوكمة والمراقبة في البنوك المركزية، وهي مكملة للضمانات الوقائية الأخرى التي يطبقها الصندوق، والتي تتضمن وضع حدود للاستفادة من موارد الصندوق، والشرطية، وتصميم البرنامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرنامج. وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات وهي: (١) آلية التدقيق الخارجي، و(٢) الهيكل القانوني والاستقلالية، و(٣) إطار إعداد التقارير المالية، و(٤) آلية التدقيق الداخلي، و(٥) نظام الضوابط الداخلية (راجع Factsheet on "Protecting IMF Re-sources—Safeguards Assessments of Central Banks").

وحسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠١٨، أُجري ٣٠٥ تقييما في ٩٦بنكا مركزيا، تم استكمال ٩ منها خلال السنة المالية ٢٠١٨. ويراقب الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في عملها على تحسين أطر الضمانات الوقائية لديها وتنفيذ توصيات الصندوق. وتستمر الرقابة طوال الفترة التي يكون فيها ائتمان الصندوق قائما. ويخضع نحو ٦٠ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي.

وفي عام ٢٠١٥، تم وضع مطلب جديد لعمليات مراجعة الضمانات الوقائية المالية في وزارات الخزانة الوطنية. ووفقا لسياسة الضمانات الوقائية المعدلة، يتم إجراء المراجعات وفق منهج قائم على المخاطر وتطبق على الترتيبات التي يطلب فيها البلد العضو الاستفادة من موارد الصندوق على أساس استثنائي، مع توجيه جزء كبير من الأموال، ما لا يقل عن ٢٥٪، نحو تمويل ميزانية الدولة.

وكجزء من الأنشطة المرتبطة بتقييم الضمانات الوقائية، عُقدت ندوات إقليمية خلال السنة المالية ٢٠١٨ في معهد فيينا المشترك بالنمسا، معهد التدريب لصالح إفريقيا في موريشيوس، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في الكويت. وسلطت الندوات الضوء على أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجالات الضمانات الوقائية بالبنوك المركزية، وكانت بمثابة منتدى لمسؤولي البنوك المركزية لتبادل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد منتدى رفيع المستوى بشأن الحوكمة في البنك المركزية في دبي في مارس ٢٠١٨، وشارك فيه موظفو البنوك المركزية والمدققون الخارجيون العاملون معهم. وتناول المنتدى الدور الرقابي لمجالس الإدارات، وهياكل صنع القرارات على مستوى الإدارة التنفيذية، ودور وظيفة الشؤون القانونية، وممارسات إدارة المخاطر، والتوقعات المتزايدة بشأن دور التدقيق الداخلي، وانعكاسات التكنولوجيات المالية الجديدة بالنسبة للبنوك المركزية، وتحديات التنفيذ الناجمة عن تطبيق المعيار الدولي الجديد التاسع لإعداد التقارير المالية.

مكتب التقييم المستقل

أُنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ بغرض تقييم سياسات الصندوق وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي للصندوق. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم الحوكمة المؤسسية ووظائف المجلس التنفيذي المتعلقة بالإشراف.

فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتقييم الخارجي لمكتب التقييم المستقل

في أكتوبر ٢٠١٧، عيَّن المجلس التنفيذي فريق خبراء رفيع المستوى لإجراء تقييم خارجي لمكتب التقييم المستقل، والغرض منه تقييم مدى نجاح المكتب في تحقيق أهدافه المتمثلة في تعزيز ثقافة التعلم داخل الصندوق، وزيادة مصداقيته الخارجية، ودعم المجلس التنفيذي في أداء مسؤولياته في مجال الحوكمة المؤسسية والرقابة. ويجري خبراء التقييم ما يرونه من تحليلات ودراسات في إطار هذه الأغراض العامة.

ويعد هذا هو التقييم الثالث لمكتب التقييم المستقل، ويتوقع استكماله في عام ٢٠١٨. وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣، طلب المجلس التنفيذي للصندوق إجراء التقييمين الخارجيين الأول والثاني على الترتيب وناقشهما. وأجرى خبراء التقييم الخارجي الجولة الأولى من المناقشات في واشنطن العاصمة أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧. ويترأس فريق الخبراء السيد دونالد كابيروكا، ويتكون من عضوين آخرين: دير جون شيا وبرنيلا ميرسون.

والدكتور كابيروكا هو مبعوث خاص معني بتمويل الاتحاد الإفريقي وصندوق السلام، كما عمل رئيسا لبنك التنمية الإفريقي ورئيسا لمجلس إدارته لفترتين متتاليتين تمتد كل منها لخمس سنوات (٢٠٠٥–٢٠١٥). ويشغل السيد شيا منصب العضو المنتدب المساعد لمجموعة الأسواق والاستثمار في الهيئة النقدية بسنغافورة. وتشغل السيدة ميرسون حاليا منصب رئيس الموظفين بالنيابة في الأمانة العامة للبنك المركزي السويدي.

مبادئ توجيهية جديدة بشأن تعاون الخبراء مع مكتب التقييم المستقل

كجزء من عملية المتابعة لمعالجة عدد من القضايا التي أثيرت في إطار تقييم «صندوق النقد الدولي والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال» كما ورد في «تقرير سير العمل المقدم إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بشأن أنشطة مكتب التقييم المستقل بصندوق النقد الدولي» الصادر في أكتوبر ٢٠١٧، تم الاتفاق على بروتوكول للتعاون بين مكتب التقييم المستقل وخبراء الصندوق. وتم وضع البروتوكول بالاشتراك بين خبراء إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة الشؤون القانونية ومكتب التقييم المستقل، اتساقا مع القواعد والسياسات والإجراءات المعمول بها بشأن تبادل المعلومات السرية بين الخبراء ومكتب التقييم المستقل. وتوضح الاتفاقية أهمية التعاون بين الخبراء ومبدأ التواصل المفتوح، والبروتوكولات ذات الصلة بشأن طلبات المعلومات المقدمة من مكتب التقييم المستقل وتبادل المعلومات من جانب خبراء الصندوق، وسرية المعلومات المتبادلة.

مراجعات المجلس التنفيذي للتقارير والتوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل

صندوق النقد الدولي والحماية الاجتماعية

أكد المديرون التنفيذيون أن مسألة الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النظام الكلي، وأثنوا على انخراط الصندوق في أنشطة الرقابة والبرامج والمساعدة الفنية، وعلى جهود الصندوق نحو زيادة وتعميق الانخراط في قضايا الحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة تلبية لاحتياجات البلدان الأعضاء. وفي الوقت نفسه، اتفق المديرون على ضرورة تحسين منهج الصندوق في مجال الحماية الاجتماعية، كما أشاروا إلى تأييد مدير عام الصندوق لتوصيات مكتب التقييم المستقل.

وأيد المديرون التنفيذيون التوصية بوضع إطار استراتيجي واضح يسترشد به الصندوق في انخراطه في مجال الحماية الاجتماعية. ويمكن صياغة الإطار في تقرير خبراء الصندوق يوافق عليه المجلس («رأي الصندوق») يحدد نطاق وأهداف وحدود انخراط الصندوق في مجال الحماية الاجتماعية. ومن شأن التشجيع على معاملة موحدة ونزيهة لقضايا الحماية الاجتماعية في مختلف البلدان الأعضاء.

واتفق المديرون التنفيذيون عموما على التوصية بصياغة المشورة حسب ظروف البلدان الأعضاء، والاستناد إلى أي جهود سابقة لشركاء التنمية أو السلطات القطرية إن وجدت. كذلك أيد المديرون التنفيذيون التوصية بتحديد منهج فعال لتصميم البرامج والشرطية للتخفيف من الآثار السلبية للبرامج التي يدعمها الصندوق على أقل الفئات دخلا في البلدان الأعضاء.

وأيد المديرون التنفيذيون التوصية بأن تعكس الاتصالات الخارجية للصندوق صورة واضحة وواقعية عن منهجه في التعامل مع قضايا

الحمايا الاجتماعية. وأشاروا إلى أن الوضوح حول انخراط الصندوق في مجال الحماية الاجتماعية سيساعد في تعزيز الاتصالات الخارجية وتجنب المخاطر التي قد تهدد سمعة الصندوق.

وأيد المديرون التنفيذيون بقوة التوصية بالانخراط النشط والتعاون البناء مع شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي، بغرض الاستفادة بشكل أفضل من خبراتهم في التعامل مع قضايا الحماية الاجتماعية.

وتمشيا مع الممارسات المعمول بها، أولت الإدارة العليا والخبراء عناية خاصة لمناقشة المجلس عند صياغة خطة التنفيذ، بما في ذلك مناهج لرصد التقدم المحرز.

صندوق النقد الدولي والدول الهشة

رحب المديرون التنفيذيون بتقرير مكتب التقييم المستقل بشأن صندوق النقد الدولي والدول الهشة، واتفقوا على أن مساعدة البلدان التي تمر بأوضاع هشة وصراعات تمثل أولوية عالمية تستلزم انخراط الصندوق عن كثب من خلال أنشطة الرقابة الثنائية وتصميم البرامج والإقراض وتنمية القدرات. ورحبوا كذلك بتقييم مكتب التقييم المستقل للدور المهم الذي يضطلع به الصندوق ومساهماته الكبيرة في هذه البلدان، بما في ذلك مساعدتها على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وبناء المؤسسات المعنية بالسياسات الاقتصادية الكلية الأساسية، وتعبئة دعم الشركاء من الجهات المانحة. ورحب المديرون التنفيذيون بتأييد المدير العام لتوصيات مكتب التقييم المستقل واتفقوا على إمكانية تحقيق المزيد من خلال تعزيز الجهود، مع مراعاة التحديات والظروف الخاصة بكل بلد من هذه البلدان.

وأيد المديرون التنفيذيون إلى حد كبير التوصيات التي تدعو المدير العام والمجلس التنفيذي إلى إصدار بيان يمكن إقراره من جانب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بشأن أهمية عمل الصندوق في البلدان التي تمر بأوضاع هشة وصراعات. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن هذا البيان يجب أن تصاحبه تدابير ملموسة، مع التأكيد على أهمية هذه التدابير داخل الصندوق.

واتفق المديرون التنفيذيون بشكل عام على التوصية، ورحب معظم المديرين التنفيذيين بنية وضع آلية مؤسسية فعالة من أجل تنسيق عمل الصندوق والأطراف المعنية الأخرى بشكل أفضل. وفي هذا السياق، حذر بعض المديرين التنفيذيين من أن هذه الآلية ينبغي ألا تنطوي على أي ازدواجية أو فرط في استخدام الموارد، بينما اقترح عدد قليل من المديرين أن ترأس الإدارة العليا هذه الآلية.

وأيد المديرون التنفيذيون أيضا بوجه عام التوصية بوضع استراتيجيات قطرية استباقية شاملة تغطي مهام تقديم المشورة بشأن السياسات والدعم المالي وبناء القدرات كجزء من عملية المراقبة في إطار المادة الرابعة. وأكدوا أن متطلبات هذه الاستراتيجيات يجب أن تكون مرنة ومتغيرة حسب الظروف كيلا تكون مجرد متطلبات إدارية بيروقراطية، وألا تكون عبئا على تنفيذ إجراءات المادة الرابعة.

وأعرب المديرون التنفيذيون عن وجهات نظر مختلفة بشأن الكيفية المقترحة لتقديم الصندوق للدعم المالي للبلدان التي تواجه أوضاعا هشة وصراعات، حسبما هو مقترح. ورحبوا بالتزام السيدة كريستين لاغارد، المدير العام للصندوق، بالنظر في تعديل أدوات إقراض الصندوق في سياق مراجعة التسهيلات المتعلقة بالبلدان منخفضة الدخل في عام ٢٠١٨. وأبدى معظم المديرين التنفيذيين ترحيبا أو استعدادا تجاه النظر في مقترحات زيادة حد الاستفادة من موارد أداة التمويل السريع/التسهيل الائتماني السريع واستحداث ترتيبات مالية أقصر أجلا في الشريحة الائتمانية العليا، بينما أكد عدد من المديرين التنفيذيين على أن زيادة حدود الاستفادة من موارد الصندوق قد لا تفيد البلدان التي تحتاج منحا في الأساس. وأكد المديرون التنفيذيون على أن هذه البلدان ستستفيد أساسا من الدخول في ترتيبات مع الصندوق بسبب الدور الحافز لهذه الترتيبات في تعبئة الدعم المالي من شركاء التنمية الآخرين.

وأيد المديرون التنفيذيون التوصية باتخاذ خطوات عملية نحو تعزيز أثر جهود تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق لدعم البلدان التي تواجه أوضاعا هشة وصراعات، بما في ذلك الاستعانة بمزيد من الخبراء ميدانيا، واستخدام أدوات واقعية لتقييم الأثر، والقيام بجهود لضمان توفير موارد مالية كافية لأنشطة تنمية القدرات في هذه البلدان. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن ضعف الطاقة الاستيعابية والحوكمة في سياق الأوضاع الهشة والصراعات من شأنه الحد من فعالية أنشطة تنمية القدرات، وهي مسألة تتطلب اهتماما بالغا. وفي هذا الصدد، رحب معظم المديرين التنفيذيين بفكرة تعبئة الدعم لإنشاء صندوق استئماني مكون من عدة جهات مانحة وتخصيصه لأنشطة تنمية القدرات، شريطة تقديم حجج مؤيدة للجهات المانحة ودون أن يؤثر ذلك بالسلب على التمويل المتاح لمراكز المساعدة الفنية الإقليمية. واتفق المديرون التنفيذيون على أهمية التنسيق الفعال مع مقدمي

خدمات تنمية القدرات الآخرين وزيادة اتساق برامج تنمية القدرات مع ظروف البلدان التي تواجه أوضاعا هشة وصراعات واحتياجاتها على المدى الطويل.

كذلك أيد المديرون التنفيذيون التوصية باتخاذ الصندوق لخطوات نحو تعديل استراتيجية الموارد البشرية لتقديم حوافز قوية للموظفين ذوي المهارات والخبرات للعمل على فرادى البلدان التي تواجه أوضاعا هشة وصراعات، ولضمان تخصيص موارد كافية من الميزانية لدعم عمله. ودعوا إلى أن تكون المراجعة القادمة لاستراتيجية الموارد البشرية فرصة للنظر بشكل استباقي في سبل كسب مزيد من التقدير لعمل الخبراء في هذه البلدان بغرض تقليص معدل دوران العمالة وجذب المزيد من أصحاب الخبرات، والنظر كذلك في تغيير ممارسات التعيين. غير أن المديرين التنفيذيين أشاروا إلى ضرورة المفاضلة بين زيادة عدد الموظفين الميدانيين في المناطق ذات المخاطر المرتفعة والهدف المهم المتمثل في حماية الموظفين.

واستنادا إلى الآراء التقييمية للسلطات والخبراء في البلدان المعنية، أجرى خبراء الصندوق مراجعة للمنهجية التي يقوم عليها منهج التوازن الخارجي وعملية التقييم الخارجي. وتم عرض تعديلات مصاحبة على المجلس التنفيذي في إبريل، وسيستند إليها في إجراء التقييمات الخارجية خلال العام الحالي.

أعمال رقابة الصندوق متعددة الأطراف

في أكتوبر ٢٠١٧، أصدر مكتب التقييم المستقل تحديثا للتقرير الصادر في ٢٠٠٧ بعنوان «تقرير مكتب التقييم المستقل حول تقييم مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف، ١٩٩٩–٢٠٠٥». ووفقا للتقرير المحدث، فإن الصندوق تمكن من تطوير منهجه في تقديم المشورة بشأن سياسة سعر الصرف بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٧. وأدى قرار الرقابة الموحدة لعام ٢٠١٢ إلى منهج أكثر شمولا وله قبول واسع كأساس لمراقبة أسعار الصرف. ويتضمن تقرير القطاع الخارجي الصادر في عام ٢٠١٢ صورة متكاملة عن الأرصدة الخارجية للاقتصادات الكبرى. وقد تمكن الصندوق من تطوير عمله في هذا المجال من خلال زيادة الاهتمام بالتداعيات واعتماد رؤية مؤسسية حول كيفية إدارة التدفقات الرأسمالية. غير أن التقرير المحدث يشير أيضا إلى عدد من التحديات الجارية. فلا يزال منهج تقييم الأرصدة الخارجية وأسعار الصرف مثار خلاف، وهو ما يعكس في جزء منه اختلاف وجهات النظر بين البلدان الأعضاء بشأن عملية التصحيح الخارجي. وقد أقر المديرون التنفيذيون بالتقدم المحرز في تطوير منهج الصندوق وتحليلاته، ولكنهم أشاروا إلى مشكلات في النماذج المستخدمة ومدى اتساق وشفافية التحليلات، مما أثار تساؤلات حول عدم تحيز المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن أسعار الصرف وفعاليتها.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

إلى جانب استكمال المشروعات التي نوقشت أعلاه، واصل مكتب التقييم المستقل عمله خلال السنة المالية ٢٠١٨ على تقييم أنشطة الرقابة المالية التي يقوم بها الصندوق، وأجرى تقييما لمشورة الصندوق بشأن السياسات النقدية غير التقليدية وتحديثا لتقرير حول تقييم حوكمة الصندوق صدر عام ٢٠٠٨ بعنوان "Governance of the IMF: An Evaluation".

ويقصد بتقييم أنشطة الرقابة المالية تقييم كفاءة جهود الصندوق في أعقاب الأزمة وقدرته على الرقابة المالية. ويحلل التقييم أيضا ما إذا كانت استراتيجية الرقابة المالية للمؤسسة تعالج مواطن الضعف التي تم اكتشافها قبل وقوع الأزمة. وقد أدت مواطن الضعف تلك إلى تقويض فعالية الصندوق في التحذير من المخاطر المتراكمة في القطاع المالي قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، كما أثرت على قدرته على التصدي للأزمة. وسيتضمن التقييم أيضا تحليل مدى أهمية وجودة أنشطة ونتائج الرقابة المالية ودرجة الاعتماد عليها، مع التركيز خصوصا على تحليل المراكز المالية ذات الأهمية النظامية التي من شأنها تقويض الاستقرار العالمي.

وسيتضمن تحليل مشورة الصندوق بشأن السياسات النقدية غير التقليدية تحليلا مفصلا للمشورة التي يقدمها الصندوق إلى الاقتصادات المتقدمة الكبرى التي تنفذ سياسات نقدية غير تقليدية، وإلى مجموعة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعاملت مع تأثير هذه السياسات. وتحديدا، سيتم تقييم (١) ما إذا كان الصندوق قدم مشورة مفيدة بشأن مجموعة الأدوات المتاحة للبنوك المركزية، و(٢) الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية مقارنة بالسياسات البديلة الأخرى وأفضل مزيج من السياسات، و(٣) التداعيات الأوسع نطاقا الناتجة عن هذه الاختيارات بالنسبة للبدان التي نشأت فيها هذه التداعيات أو تأثرت بها. وسيحدد التقييم أيضا مدى كفاءة الصندوق في أداء مهمته الأساسية المتمثلة في

تعزيز التعاون النقدي الدولي، ومدى مراعاته لاعتبارات عدم التحيز والاتساق مع مختلف الأطراف.

وسيركز تحديث التقرير الخاص بحوكمة الصندوق على دور اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والمجلس التنفيذي والإدارة، كما سيقيم مدى انطباق نتائج وتوصيات تقرير عام ٢٠٠٨ على الأوضاع الحالية، وهي نتائج وتوصيات متعلقة بالفعالية والكفاءة، والمساءلة، ونظام التمثيل. وتحديدا سيحلل التقرير التقدم المحرز خلال السنوات العشرة السابقة، كما سيحدد التحديات والفجوات الحالية في حوكمة الصندوق. كذلك سيتضمن تحديث تقرير التقييم مراجعة التطورات والتدابير التي لم يغطيها التقييم الأول وكان لها تأثير كبير على حوكمة الصندوق.

ويمكن الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بتقييمات مكتب التقييم المستقل على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.ieo-imf.org.

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المجلس

في يناير ٢٠١٨، اعتمد المجلس التنفيذي خطة تنفيذ الإدارة لنتائج تقرير صندوق النقد الدولي والحماية الاجتماعية. وتنفيذا لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٧، تقترح خطة تنفيذ الإدارة (١) وضع إطار استراتيجي واضح يسترشد به الصندوق في الانخراط في مجال الحماية الاجتماعية، و(٢) تقديم مشورة مخصصة تستند إلى تحليل متعمق لأوضاع البلد المعني، على أن يعتمد مدى عمق تحليل الصندوق على حجم مشاركة البنك الدولي أو المنظمات الأخرى التي تتمتع بخبرة أكبر في قضايا الحماية الاجتماعية، و(٣) وضع مناهج أكثر واقعية وفعالية لتصميم البرامج والشرطية على نحو يحد من الآثار السلبية للبرامج على الفئات الأقل دخلا، و(٤) توضيح منهج الصندوق في التعامل مع قضايا الحماية الاجتماعية بشكل واقعي في الاتصالات الخارجية، و(٥) التعاون النشط مع المؤسسات في مجال الحماية الاجتماعية. وتشير خطة تنفيذ الإدارة إلى أن المجلس أكد على ضرورة مراعاة مهام الصندوق الأساسية والقيود المفروضة على الموارد، والخبرات المقارنة في تنفيذ هذه التوصيات.

وفي أوائل عام ٢٠١٨، اتخذ الصندوق إجراءات مهمة لمتابعة تنفيذ نتائج التقييمات السابقة. وفي فبراير، وافق المجلس التنفيذي على إرشادات عامة بشأن انخراط الصندوق مع مؤسسات اتحادات العملة في الحالات التي تؤثر فيها سياسات هذه المؤسسات على نجاح البرامج المدعومة من الصندوق – وهي خطوة أوصى بها تقرير تقييم عام ٢٠١٦ بعنوان «صندوق النقد الدولي، والأزمات في اليونان وآيرلندا والبرتغال».

وعملا بتوصيات تقرير التقييم الصادر عن مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٦ بعنوان «البيانات في صندوق النقد الدولي» (Data at the IMF)، وافق المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٨ على «الاستراتيجية الشاملة لبيانات وإحصاءات الصندوق في العصر الرقمي» (Overarching Strategy on Data and Statistics at the Fund in the Digital Age). ورحب المديرون بالأولويات الاستراتيجية الست التي تضمنتها الاستراتيجية: (١) وضع منهج متكامل لإيلاء الأولوية لاحتياجات البيانات المتزايدة في الصندوق، و(٢) إنشاء مستودعات البيانات المشتركة العالمية، و(٣) استخدام البيانات الكبيرة وغيرها من الابتكارات، و(٤) إتاحة البيانات وتبادلها باستمرار داخل الصندوق، و(٥) إعداد بيانات يمكن مقارنتها بين البلدان، و(٦) بحث مواطن الضعف في البيانات الرسمية.

التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية

تنطوي أنشطة التواصل الخارجي في الصندوق على هدفين: (١) الاستماع إلى أصوات الأطراف الخارجية المعنية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفها وآرائها، وتعزيز أهمية مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ و(٢) تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. وتضطلع إدارة التواصل في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية.

وقد تطورت استراتيجية التواصل مع مرور الوقت، حيث تطور منهج الصندوق خلال العقد الماضي من تعزيز الشفافية إلى زيادة المشاركة الاستباقية في العمل مع وسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى بهدف توضيح سياسات الصندوق وعملياته، وتمكين الصندوق من المشاركة في النقاش الفكري المتعلق بالقضايا الاقتصادية المهمة والمساهمة فيه، وتيسير إقامة عملية ثنائية الاتجاه للتعلم والحوار مع جميع أعضاء الصندوق بشكل أفضل.

ويستخدم الصندوق التواصل كأداة استراتيجية للمساعدة في تعزيز فعاليته. وشكلت المشاركة الاستراتيجية في العمل باستخدام التكنولوجيات المتاحة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي والفيديوهات والمدونات وملفات البث الإلكتروني الصوتي، جزءا متزايد الأهمية من

استراتيجية التواصل في الصندوق. وفي الوقت نفسه، لا يزال الصندوق يسعى إلى الوصول إلى مجموعة أكبر من قنوات التواصل في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات سريعة، ومنها منظمات المجتمع المدني وشبكات القطاع الخاص.

ويتعاون الصندوق باستمرار مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية غير الحكومية، بما في ذلك نواب البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، وقادة الشباب. وتتيح فرص الحوار الثنائي تلك للصندوق شرح مناهجه والتعلم من الآخرين بغرض تحسين مشورته بشأن السياسات. وتضمنت الموضوعات ذات الاهتمام والأهمية في السنة المالية ٢٠١٨ الفساد وعدم المساواة والحماية الاجتماعية.

نواب البرلمان

يولي صندوق النقد الدولي أهمية كبيرة لعلاقته بنواب البرلمان الذين يصيغون التشريعات ويمثلون دوائرهم الانتخابية. وقد حضر الحلقة البرلمانية التي عقدت في إطار الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧ حوالي ٥٠ نائبا من نواب البرلمان من ٣٠ بلدا لمناقشة عدم المساواة والتجارة والحماية الاجتماعية والفساد وإصلاحات دعم الطاقة والأوضاع الهشة. وفي نوفمبر ٢٠١٧، حضر ٣٠ نائبا من نواب البرلمان من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤتمرا إقليميا عقد بالمغرب، وفي مارس ٢٠١٨ زارت مجموعة أخرى فييت نام. كذلك حضر المؤتمر البرلماني العالمي الذي عقد في إطار اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٨ حوالي ١٧٠ نائبا من نواب البرلمان من أكثر من ٦٠ بلدا، وتضمنت الموضوعات التي تمت مناقشتها الضرائب الدولية وديون البلدان منخفضة الدخل والمساواة بين الجنسين والتجارة والفساد والاقتصاد العالمي. وتضمن المؤتمر عقد مناقشات مفتوحة مع السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق.

منظمات المجتمع المدني

نظم صندوق النقد الدولي حلقات تطبيقية لتنمية قدرات نواب البرلمان في معاهد التدريب ومراكز المساعدة الفنية الإقليمية. وفي مايو ٢٠١٧، حضر نواب البرلمان حلقة تطبيقية إقليمية لمدة يومين في سنغافورة. وفي نوفمبر ٢٠١٧، عقدت حلقة تطبيقية لمدة يومين في فيينا حضرها نواب البرلمان من آسيا الوسطى وركزت على قواعد سياسة المالية العامة، والفساد، وإصلاحات دعم الطاقة. كذلك عقدت حلقة تطبيقية لبناء القدرات مدتها ثلاثة أيام تحت رعاية الصندوق في دار السلام حضرها أعضاء البرلمان من شرق إفريقيا وركزت على دور نواب البرلمان في المساءلة والرقابة على القضايا الاقتصادية والمالية. وفي فبراير ٢٠١٨، تناولت حلقة تطبيقية إقليمية عقدت في فيينا تصميم برامج الصندوق والبنوك المركزية والإشراف على القطاع المالي، وحضرها نواب البرلمان من شرق وجنوب شرق أوروبا.

وواصل الصندوق التعاون عن كثب مع منظمات المجتمع المدني. فقد شهدت الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧ حضور حوالي ٧٠٠ ممثل عن منظمات المجتمع المدني، وتناولت إحدى فعالياتها التي تم تنظيمها بالتعاون مع منظمة أوكسفام قضية عدم المساواة. كذلك قام الصندوق برعاية ٣٠ زميلا من منظمات المجتمع المدني، وعقد منتدى سياسات منظمات المجتمع المدني حوالي ٥٠ جلسة حول موضوعات تضمنت المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة والديون والضرائب الدولية. واجتمعت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام، بممثلي منظمات المجتمع المدني في لقاء مفتوح. وحضر اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٨ أكثر من ألف ممثل عن منظمات المجتمع المدني. وقام الصندوق برعاية ١٥ زميلا من منظمات المجتمع المدني، وعقد منتدى سياسات منظمات المجتمع المدني ٤٣ جلسة تناولت موضوعات تضمنت الفساد والحماية الاجتماعية

وتعاون الصندوق مع منظمات المجتمع المدني في مراجعة تسهيلات الصندوق لصالح البلدان منخفضة الدخل، ومراجعة استراتيجية تنمية القدرات، ومراجعة تحليل استمرارية قدرة البلدان منخفضة الدخل على تحمل الديون، ودور الصندوق في قضايا الحوكمة، والضمانات الوقائية الاجتماعية وتصميم البرامج في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وبرامج أدوات دعم السياسات، وفاتورة أجور القطاع العام في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعقدت حلقات تطبيقية إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في بلدان تضمنت غانا وإندونيسيا والمغرب.

النقابات العمالية

استمر الحوار مع النقابات العمالية من خلال مجموعة من الفعاليات. ففي فبراير ٢٠١٨، شارك ٣٨ خبيرا اقتصاديا ممثلا عن النقابات العمالية من ٢١ بلدا في اجتماعات الاتحاد الدولي النقابات العمالية مع الصندوق المنعقدة في واشنطن العاصمة، حيث تناقشوا مع كبار خبراء الصندوق حول موضوعات تضمنت الآفاق الاقتصادية العالمية، ونصيب العمالة في الدخل، والتطورات الأخيرة على جانب الأجور، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية. وعقدت على مدار العام مناقشات بين خبراء الصندوق والاتحادات بشأن موضوعات تضمنت فاتورة الأجور

في القطاع العام والحماية الاجتماعية. وعقدت مناقشات أيضا بين عدد من فرق الصندوق القطرية التي أجرت دراسات تجريبية عن عدم المساواة وقضايا الجنسين وتغير المناخ مع النقابات العمالية في البرازيل والجمهورية التشيكية وكوريا وكوسوفو والمغرب ونيكاراغوا وبلدان أخرى. وتبادلت العديد من الفرق القطرية وجهات النظر بشكل مستمر مع النقابات الوطنية كجزء من بعثات الرقابة الاقتصادية والبرامج.

الشباب

يعمل الصندوق بشكل متزايد مع الشباب. فمن خلال برنامج زمالة الشباب في إطار الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧، قام الصندوق برعاية المشاركين من شباب رواد المشروعات والأكاديميين من بوتسوانا وشيلي وألمانيا. وخلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٨، قام الصندوق برعاية شباب القادة من إندونيسيا وتونس وزامبيا. وفي إطار الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧، شارك في حوار الشباب مجموعة من القادة الشباب لمناقشة مستقبل العمل. كذلك نظم الصندوق مسابقة للشباب المبتكرين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومسابقة أخرى للتصوير من خلال موقع انستغرام في بلدان رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن عدم المساواة وتغير المناخ. وتلتقي إدارة الصندوق باستمرار مع الشباب. فعلى سبيل المثال، التقت السيدة المدير العام بطلاب جامعة إوها في كوريا في أكتوبر ٢٠١٧، كما التقت في فبراير ٢٠١٨ بطلاب جامعة غاجا مادا في إندونيسيا. والتقت أيضا بالطلاب في جامعة ويست إنديز في جامايكا، وفي باراغواي والأرجنتين.

المسؤولية الاجتماعية

Giving Together هي برنامج تابع للصندوق يدعم عطاء الموظفين والمتقاعدين للمجتمع المحلي والدولي. ويتضمن تقديم التبرعات من الموظفين، ونداءات الإغاثة من الكوارث، وتبرعات الإدارة، والمنح المقدمة للجمعيات الخيرية المحلية والدولية، والأنشطة التطوعية للموظفين.

وخلال العام، سجلت حملة Giving Together رقمين قياسيين. فقد بلغت نسبة مشاركة الموظفين ٤٣٪ مقابل ٣٣٪ في عام ٢٠١٦. كذلك وصل حجم التبرعات والتعهدات التي قدمها الموظفون الحاليون والمتقاعدون خلال السنة المالية إلى ٢,٦ مليون دولار أمريكي تم توجيهها إلى ١٠٦٥ جمعية خيرية مختلفة حول العالم – وذلك مقابل ٢,٥ مليون دولار أمريكي في العام الماضي. ونظم البرنامج حملة للإغاثة من الكوارث لصالح ضحايا المجاعات في إفريقيا جنوب الصحراء واليمن وضحايا إعصار إرما في دومينيكا، تضمنت تبرعات مقابلة من الصندوق بقيمة ١٠٠٪ من قيمة التبرعات المقدمة من البرنامج.

ويقدم صندوق النقد الدولي منحا نقدية للجمعيات الخيرية المحلية والدولية التي تدعم الاستقلالية الاقتصادية من خلال تشجيع الفرص التعليمية والاقتصادية. وفي السنة المالية ٢٠١٨، تم توزيع ١١٠ ألف دولار أمريكي على ١٨ جمعية خيرية في واشنطن العاصمة، و١٠٠ ألف دولار أمريكي على ١٢ منظمة دولية غير هادفة للربح. وتساعد التبرعات المقدمة من إدارة الصندوق في دعم الجمعيات الخيرية التي تركز على الأعمال الخيرية الأساسية المتمثلة في انتشال الشعوب من براثن الفقر وتوفير خدمات التعليم للفئات الأقل حظا. وقدمت إدارة الصندوق تبرعات بلغ مجموعها ما يزيد على ١٠٠ ألف دولار أمريكي خلال زياراتها لبلدان مختلف تضمنت ألبانيا وبنن وبوركينا فاسو والكاميرون وجيبوتي وإثيوبيا وإندونيسيا ومقدونيا والمغرب ونيبال وتنزانيا.

وتم تنظيم عدد من الفعاليات التطوعية خلال العام. ففي يناير ٢٠١٨، قام ٣٠٠ شخص بجمع أكثر من ٢٠٠٠ مجموعة من مستلزمات النظافة الشخصية لضحايا الأعاصير في بورتوريكو وبلدان الكاريبي. وفي مارس ٢٠١٨، واحتفالا بيوم المرأة العالمي، قام متطوعون في صندوق النقد الدولي بتوزيع ٢٥٠٠ مجموعة من المستلزمات النسائية التي حملت اسم "Women's Hope Kits" على الجمعيات الخيرية التي توفر السكن والمأوى والخدمات للنساء المتعافيات من سوء المعاملة والأذى أو الفقر اللاتي تبدأن فصلا جديدا من حياتهن. وتضمنت الأنشطة التطوعية الأخرى تقديم برامج التوعية المالية لطلاب المدارس الثانوية وتغليف وجبات غذائية للأسر المحتاجة على المستوى المحلي.

المكاتب الإقليمية

نظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يتابع التطورات الاقتصادية والمالية لإضفاء رؤية أكثر تركيزا على الواقع الإقليمي لأنشطة الصندوق الرقابية في مجال الاقتصاد. ويسعى المكتب إلى زيادة فهم سياسات الصندوق في المنطقة وإعلام الصندوق

بالمنظورات الإقليمية للقضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، يشارك المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في أنشطة الرقابة الثنائية — التي تجُرى حاليا في اليابان — كما زاد من مشاركته في أنشطة الرقابة الإقليمية.

ويشارك موظفو المكتب مشاركة نشطة في المنتديات التي تُعقد في آسيا، ومنها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا (آسيان+ ٣)؛ ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واجتماع مديري البنوك المركزية في شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ واجتماع محافظي البنوك المركزية في بلدان جزر المحيط الهادئ. ويسهم المكتب في تنمية القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية من أجل آسيا المشترك بين اليابان والصندوق، والحلقة الدراسية المعنية بالاقتصاد الكلي من أجل آسيا بين اليابان والصندوق، وحلقات دراسية أخرى بشأن بناء القدرات. ومن الأمثلة على الحلقات الدراسية المعنية ببناء القدرات المؤتمر الإقليمي بشأن الاحتواء المالي في بلدان آسيا والمحيط الهادئ المنعقد في كمبوديا في ديسمبر ٢٠١٧. ونظمت إدارة آسيا والمحيط الهادئ المؤتمر، واشترك مكتب صندوق النقد الدولي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مع بنك كمبوديا الوطني في استضافته. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بأعمال التواصل الخارجي والتوظيف في اليابان وباقي بلدان المنطقة، كما يشارك في الحوار مع صناع السياسات الآسيويين بشأن قضايا السياسات الراهنة ذات الأهمية لعمل الصندوق.

ويضطلع مكتبا الصندوق في أوروبا، الكائنان في باريس وبروكسل، بدور حلقة الاتصال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك مع الكثير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا. ويشترك المكتب في العمل مع مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وآلية الاستقرار الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية والمالية، ومجموعة العمل المنبثقة عن مجموعة اليورو، بشأن منطقة اليورو وسياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك البرامج القُطْرية التي يشترك في تمويلها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

كذلك يمثل المكتب صندوق النقد الدولي لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويدعم المكتب أيضا عمليات الصندوق في أوروبا، بما في ذلك أعمال الرقابة الاقتصادية، والبرامج التي يدعمها الصندوق، والمساعدة الفنية، ويساعد في تنسيق أنشطة الاتصال والتواصل الخارجي عبر المنطقة. وبصورة أعم، فإنه يعزز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني في أوروبا، ويجتمع بصفة منتظمة مع ممثلي اتحادات الصناعات، والاتحادات العمالية، ومراكز البحوث، والأسواق المالية، ووسائل الإعلام.

ونظم المكتب عدة حلقات تطبيقية وفعاليات مشتركة، كما ينظم مآدب غداء رفيعة المستوى لمناقشة السياسات وجلسات إعلامية مرتين على الأقل كل عام في برلين وبروكسل ولندن وباريس لمناقشة آراء الصندوق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأوروبي. وتشمل أنشطة التواصل الخارجي للمكتب إصدار نشرة إخبارية خارجية تقدم معلومات حديثة بانتظام عن الفعاليات التي ينظمها الصندوق ومنشورات للأطراف المعنية الأوروبية الرئيسية، وموقعا خارجيا على شبكة الإنترنت وإطلاق صفحة نشطة على موقع تويتر. وأخيرا، يدعم المكتب جهود الصندوق المتعلقة بتعيين الموظفين عن طريق عقد مقابلات مع المرشحين في جامعات عدد من البلدان الأوروبية.

أنشطة التواصل الخارجي التي يجريها الممثلون المقيمون

ينتشر الممثلون المقيمون التابعون للصندوق في ٨٥ بلدا في جميع أنحاء العالم، ويضطلعون بمجموعة متنوعة من أنشطة التواصل تهدف إلى تحسين فهم عمل الصندوق والقضايا الاقتصادية الكلية، غالبا من خلال التعاون مع الجامعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وفيما يلي بعض الأمثلة من أقاليم مختلفة.

في يوليو ٢٠١٧، قدم الممثل المقيم في غواتيمالا، السيد جيراردو بيرازا، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي إلى الاجتماع رقم ٢٨٠ للمجلس النقدي لأمريكا الوسطى. وكان من بين الحاضرين محافظو ومسؤولو البنوك المركزية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وخلال مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ مع غواتيمالا، ساعد مكتب الممثل الإقليمي المقيم في تنظيم ندوة للمسؤولين الرسميين عن العمل التحليلي المستخدم في إطار المشاورات، ومؤتمر صحفي تمت تغطيته من جانب العديد من وسائل الإعلام.

وتركز أنشطة التواصل الخارجي للصندوق في هندوراس، والتي يتم تنسيقها من جانب مكتب الممثل المقيم، السيد جوام بويغ فورن، على كسب تأييد مختلف الأطراف المعنية للسياسات والإصلاحات الموصى بها في إطار برامج الصندوق السابقة والمستقبلية. ويتضمن ذلك التواصل باستمرار مع رؤساء الشركات والأكاديميين وشركات التحليل الخاصة وقادة الرأي لإبراز (١) مزايا الاستقرار الاقتصادي الكلي من

حيث تقليص علاوة المخاطر القطرية، والطبيعة المتوازنة للتصحيحات المالية في إطار البرامج (من خلال اتخاذ تدابير على جانبي الإيرادات والمصروفات)، و(٢) ومخاطر الصدمات الخارجية التي تلوح في الآفاق الاقتصادية، و(٣) ومزايا الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك التحول التدريجي نحو استهداف التضخم وتطبيق سعر صرف مرن بغرض تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والتكيف مع الصدمات الخارجية، وتحسين آليات الحوكمة ومناخ الأعمال لجذب استثمارات جديدة ودعم زيادة النمو الاحتوائي.

وفي غينيا بيساو، نظم الممثل المقيم للصندوق، السيد أوسكار ميلادو، مؤتمرا ليوم واحد غطى أهم الموضوعات المرتبطة بمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧، بما في ذلك المالية الحكومية وتنمية القطاع الخاص. وكان هذا المؤتمر هو الأول من نوعه، وافتتحه رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورؤساء الشركات، وكان بمثابة منتدى جديد للحوار الوطني بشأن قضايا الاقتصاد. وفي رواندا، نظم الممثل المقيم للصندوق، السيد ألون توماس، دورة دراسية عن تصميم البرامج المالية وفق الظروف القطرية وشارك في تدريسها. وأثنت السلطات كثيرا على تنظيم هذه الدورة الاقتصادية التي تعتبر حاليا نموذجا يحتذي به الممثلون المقيمون الآخرون.

وخلال العام الماضي، نظمت السيدة يوليا أوستيوغوفا، الممثل المقيم في أرمينيا، عددا من فعاليات التواصل الخارجي بغرض تعميق فهم المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن تطوير قواعد المالية العامة كجزء من أنشطة المساعدة الفنية. وشاركت في بث حي لمناقشة التعديلات المقترحة على قواعد المالية العامة مع ممثلين من القطاع الخاص والمراكز البحثية والمجتمع المدني، كما عرضت مجموعة من الرؤى المختلفة حول الموضوع خلال عدد من المقابلات، وألقت الضوء على قواعد المالية العامة خلال مؤتمر مع نواب البرلمان من بلدان المنطقة. ووافق المجلس الوطني لأرمينيا على تعديلات قواعد المالية العامة في ديسمبر ٢٠١٧.

وناقش مكتب الصندوق في جورجيا التطورات الاقتصادية والمالية المهمة وقضايا السياسات مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ونواب البرلمان، ومجتمع الأعمال، والنقابات العمالية والمستثمرين الأجانب والمجتمع الدولي. كذلك ساعد المكتب في تنظيم زيارة نائب المدير العام، السيد تاو جانغ، والتي تضمنت ندوة في جامعة تبليسي حول مواجهة تحديات بناء الاقتصاد الحديث في جورجيا، بما في ذلك من خلال إصلاح نظام التعليم.

وفي الصومال، حيث تواجه الحكومة مجموعة من التحديات الشاقة لبناء الدولة، عمل الممثل المقيم كمستشار وعضو في لجنة الحوكمة المالية في الصومال. ويدعم مكتب الممثل المقيم أيضا إرسال بعثات المساعدة الفنية المكثفة التي يتم تمويلها من خلال صندوق استئماني. ويتضمن نطاق المشورة التي تقدمها اللجنة حوكمة البنوك المركزية، واسترداد الأصول، والمشتريات العامة وحقوق الامتياز، وإصلاحات الإدارة المالية العامة، والفيدرالية المالية. وتصدر اللجنة تقارير دورية عن سير العمل، كما أعدت مذكرات تتضمن مشورة حول مجموعة مختلفة من قضايا الحوكمة المالية.

وفي تونس، تبادل الممثل المقيم، السيد روبرت بلوتيفوغيل، الأفكار مع أعضاء لجنة المالية في البرلمان في نوفمبر ٢٠١٧ حول كيفية التصدي للتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه تونس. واستضافت الشبكة البرلمانية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الفعاليات. وركزت المناقشات على أفضل الخيارات لزيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق على نحو يحقق العدل والمساواة، والمشكلات الناتجة عن الفساد والاقتصاد غير الرسمي. وحظيت هذه الفعاليات باهتمام كبير على وسائل التواصل الاجتماعي كمثال على التعاون بين الصندوق ونواب البرلمان.

حصص العضوية والحوكمة

الإدارة: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تختار أول رئيس من إفريقيا جنوب الصحراء

تم اختيار السيد ليسيتيا غانياغو، محافظ بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا، لرئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، من جانب أعضاء المجموعة المؤثرة. وعادة ما تلتقي هذه اللجنة مرتين سنويا، وهي تقدم المشورة بشأن السياسات وتنبثق عن مجلس محافظي الصندوق وتتكون من ٢٤ عضوا من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية.

ويشغل السيد غانياغو منصب محافظ بنك جنوب إفريقيا منذ عام ٢٠١٤، وهو أول رئيس للجنة من إفريقيا جنوب الصحراء. ويتوقع العديدون منه التركيز على التحديات التي تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل.

وترأس السيد غانياغو مجموعة النواب بلجنة التنمية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي ومجموعة العمل بشأن إصلاح حوكمة الصندوق

المنبثقة عن مجموعة العشرين. وفي بداية مسيرته المهنية في الخدمة العامة كمدير عام للخزانة الوطنية في جنوب إفريقيا، قام بتوجيه عملية إصلاح المالية العامة والأسواق المالية. كذلك تقلد عددا من المناصب القيادية الأخرى في مجال الإشراف المالي في إفريقيا، منها منصبه الحالي كرئيس لاتحاد مسؤولي البنوك المركزية الإفريقية. ويشغل أيضا منصب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بتنفيذ المعايير والمنبثقة عن مجلس الاستقرار المالي.

وسيتولى السيد غانياغو منصبه كرئيس للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لمدة ثلاث سنوات والتي بدأت في ١٨ يناير ٢٠١٨. ويأتي خلفا للسيد أوغستن كارستنز، المحافظ السابق لبنك المكسيك. وقد استقال السيد كارستنز من منصبه في ديسمبر لتولي منصب المدير العام لبنك التسويات الدولية.

الحصص: من أين يأتي الصندوق بأمواله

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يبلغ عددها ١٨٩ بلدا عضوا، الموارد اللازمة لتقديم القروض من خلال مدفوعات الحصص في الأساس، والتي تتحدد على أساسها أيضا حقوق التصويت. وتعد القروض متعددة الأطراف والقروض الثنائية خط الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. وتمول عمليات الإقراض الميسر والتخفيف من أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل من خلال صناديق استئمانية منفصلة قائمة على المساهمات.

وتحدد لكل بلد عضو حصة على أساس مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع قيمة الحصص ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٨٦ مليار دولار أمريكي)، وهي وحدة الحساب المستخدمة لدى الصندوق ويتم ربط قيمتها بسلة من العملات. كذلك تتوافر للصندوق موارد متعددة الأطراف بقيمة ١٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا، بينما تتيح له ترتيبات الاقتراض الثنائية موارد بقيمة ٣١٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وتجدد قنوات الاقتراض في أوقات مختلفة.

وتتم مراجعة الحصص بصفة منتظمة. ومن المقرر استكمال المراجعة الخامسة عشرة خلال العام القادم، وستكون بمثابة فرصة لتحقيق الاتساق بين حجم وتكوين موارد الصندوق واحتياجات البلدان الأعضاء. وسيُستند في إجراء المراجعة إلى إصلاحات الحوكمة التي تم تنفيذها في إطار مراجعة عام ٢٠١٠، بما في ذلك جهود حماية الأعضاء الأكثر فقرا. وتجري حاليا أيضا مراجعة الصيغة المستخدمة منذ عشر سنوات في تحديد حصص الأعضاء. ويمكن الاطلاع على نماذج توضيحية تحاكي التعديلات المحتملة على الصيغة من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق www.imf.org.

مدفوعات الحصص خلال السنة المالية ٢٠١٨

في ٢٦ يناير ٢٠١٦، استُوفيت الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ونتيجة لذلك، زادت حصة كل البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا بحيث تصل الزيادة المجمعة إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٨٦ مليار دولار أمريكي) مقابل حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٤٣ مليار دولار). وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٨، سدد ١٨١ عضوا من بين ١٨٩ عضوا مدفوعاتهم للحصص، وهو ما يشكل أكثر من ٩٩٪ من إجمالي الزيادات في الحصص، وبلغ إجمالي الحصص ٤٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٦٨٤ مليار دولار).

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

مناقشات المجلس حول دور وحدات حقوق السحب الخاصة

في ٣٠ مارس ٢٠١٨، ناقش المجلس التنفيذي للصندوق دراسة أعدها الخبراء بعنوان «اعتبارات حول دور حقوق السحب الخاصة»

(Considerations on the Role of the SDR). وتتناول الدراسة ما إذا كانت زيادة دور حقوق السحب الخاصة ستساهم في تمهيد عمل النظام النقدي الدولي واستقراره. ومعظم المديرين التنفيذيين لم يكن لديهم أي تأكيدات أو قناعات بوجود أي دور لحقوق السحب الخاصة في معالجة مواطن الضعف التي ينطوي عليها النظام النقدي الدولي. غير أن عددا من المديرين اعتقد أن حقوق السحب الخاصة قد يكون لها دور في معالجة هذه الفجوات ورأوا من المفيد مواصلة بحث دورها المستقبلي في هذا الصدد.

الشفافية

يتعين توافر سياسات اقتصادية تتسم بالشفافية وبيانات موثوقة عن التطورات الاقتصادية والمالية حتى تتمكن السلطات من اتخاذ قرارات سليمة ومستنيرة ويضمن سلاسة أداء الاقتصاد. ويطبق الصندوق في الوقت الحالي سياسات لضمان توافر معلومات مفيدة ودقيقة متاحة لاطلاع الجمهور على نحو آني عن دوره في الاقتصاد العالمي أو في اقتصادات بلدانه الأعضاء.

وتساعد الشفافية الاقتصادات على تحسين كفاءة أدائها وتجعلها أقل عرضة للأزمات. وعندما تكون البلدان أكثر انفتاحا بشأن سياساتها، ستلتزم السلطات بمناقشة وتحليل هذه السياسات أمام الرأي العام، وتعزيز آليات مساءلة صناع السياسات، وزيادة مصداقية السياسات، وتيسير عمل الأسواق المالية بكفاءة وسلاسة. وتسهم زيادة انفتاح الصندوق ووضوحه بشأن سياساته وما يقدمه من مشورة إلى بلدانه الأعضاء في فهم دور الصندوق وعملياته بشكل أفضل، وبناء زخم لمشورة الصندوق في مجال السياسات، وتيسير مساءلة المؤسسة. ومن المفترض كذلك أن يسهم التدقيق الخارجي في دعم جودة رقابة الصندوق والبرامج التي يدعمها الصندوق.

ويستند منهج الصندوق إزاء الشفافية على المبدأ العام الذي يقضي بأن يسعى الصندوق إلى الكشف عن الوثائق والمعلومات بشكل فوري ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تحول دون الكشف عنها. ويحترم هذا المبدأ الطابع الطوعي لنشر الوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء. وتُنشر الوثائق على الموقع الإلكتروني التالي للصندوق www.imf.org.

ويعتبر الصندوق أن نشر الوثائق القُطْرية التي يجرى إعدادها للعرض على مجلسه التنفيذي («وثائق المجلس») أمر «طوعي ولكن مفترض»، مما يعني أن الصندوق يُشجِّع بقوة على نشر هذه الوثائق. ويكون نشر دراسات السياسات مفترضا ولكنه يخضع لموافقة المجلس. وتنشر وثائق المجلس بعد الحصول على موافقة البلد العضو المعني على النشر على أساس عدم الاعتراض. وتنشر الوثائق الخاصة ببلدان متعددة عقب الحصول على موافقة المجلس أو الأعضاء المشاركين، حسب نوع الوثيقة المعنية.

ويتواصل الصندوق مع الجمهور، ويعمل على تحسين صورته أمامه من خلال (١) شفافية برامج الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق؛ و(٢) شفافية عملياته المالية؛ و(٣) المراجعة والتقييم الخارجي والداخلي؛ و(٤) الاتصالات الخارجية. ومن المتوقع أن تخضع سياسة الشفافية في الصندوق للمراجعة كل خمس سنوات: وقد أجريت آخر عملية مراجعة في عام ٢٠١٣ (راجع القسمين بشأن «المساءلة» و«التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية»).

سياسة الاطلاع على الوثائق

اعتاد الصندوق على تبادل الوثائق مع المنظمات الدولية الأخرى واتحادات العملة وفق سياسة الاطلاع على الوثائق المعمول بها لدى الصندوق وغيرها من سياسات الصندوق ذات الصلة. ويتيح إطلاع الأطراف الخارجية على بعض وثائق المجلس، ومعظمها مرتبط بالرقابة واستخدام موارد الصندوق، توثيق سبل التعاون وتعزيز العلاقات لخدمة البلدان الأعضاء على نحو أفضل. وفي نوفمبر ٢٠١٧، وافق المجلس التنفيذي على إجراء تعديلات على السياسة تتيح توسيع نطاق الوثائق التي يمكن إطلاع المنظمات الدولية واتحادات العملة عليها، مع ضمان تطبيق منهج متسق وموضوعي في إطلاع الأطراف الخارجية على وثائق الصندوق.

كذلك وافق المجلس على إطار لسياسات تبادل الوثائق مع ترتيبات التمويل الإقليمية. ويتيح هذا الإطار الجديد تعزيز التعاون بين الصندوق وترتيبات التمويل الإقليمية من خلال إتاحة الوثائق التي يتضمنها الإطار في الوقت المناسب وتحسين التنسيق في حالات التمويل المشترك، مما يزيد من فعالية شبكة الأمان المالي العالمية.

المديرون التنفيذيون في الصندوق

(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٨)

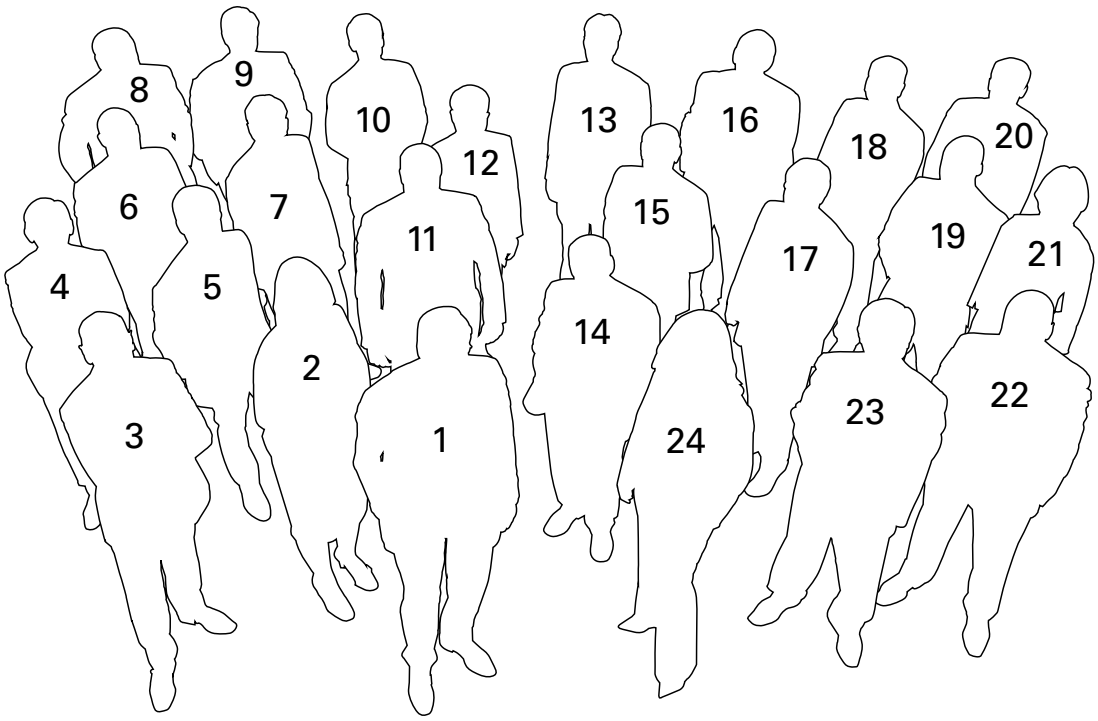

١: أليكسي موجين، ٢: شونا رياك، ٣: توماس أوستروس، ٤: جودا أغونغ، ٥: ميروسلاو بانيك، ٦: أنتوني دي لانوي، ٧: كارلوس هورتادو، ٨: سوبير غوكارن، ٩: موريسيو كلافار كيروني، ١٠: ستيفن ماير، ١١: ألكسندر تومبيني، ١٢: هوهيون جانغ، ١٣: هيرفيه دي فيليروشيه، ١٤: حازم الببلاوي، ١٥: محمد جعفر مجرد، ١٦: أليساندرو ليبولد، ١٧: ماساكي كايزوكا، ١٨: أدريان أرماس، ١٩: داودا سيمبين، ٢٠: هشام العقيل، ٢١: نانسي هورسمان، ٢٢: ماكسويل مكويزالامبا، ٢٣: جين جونغ شيا، ٢٤: ميكيلا إربينوفا.

المديرون التنفيذيون والمناوبون (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٨)

موريسيو كلافار كيروني شاغر	الولايات المتحدة
ماساكي كايزوكا يوشيهيتو سايتو	اليابان
جين جونغ شيا سون بين	الصين
أنتوني دي لانوي ريتشارد دورنبوش فلاديسلاف راشكوفان	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
ستيفن ماير كلاوس غيبهارد ميرك	ألمانيا
كارلوس هورتادو خورخيه داجاني غونزاليس خوسيه أليخاندرو روخاس راميريز	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية
جودا أغونغ إدنا فيلا	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، جمهورية إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
أليساندرو ليبولد مايكل بساليدوبولوس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
هيرفيه دي فيليروشيه أرميل كاستتس	فرنسا

شونا رياك فيكي وايت	المملكة المتحدة
هوهيون جانغ كريستين بارون غرانت جونستون	أستراليا، كيريباتي، جمهورية كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، أوزبكستان، فانواتو
نانسي هورسمان آن ماكيرنان	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
توماس أوستروس كيمو فيرولاينن	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
ميخائيلا إربينوفا عمر بايار كريستيان جست	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
ألكسندر تومبيني بيدرو فاتشادا برونو سارايفا	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
سوبير غوكارن ماهيندرا سيريواردانا	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
ماكسويل مكويزالامبا دوميساني مهليزا شاغر	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جمهورية جنوب السودان، السودان، إسواتيني، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي

حازم الببلاوي سامي جدع	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر المالديف، عُمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية اليمن
ميروسلاو بانيك بول إندربينن	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان
أليكسي موجين لاف بالاي	الاتحاد الروسي
محمد جعفر مجرد محمد الدايري	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، تونس
هشام العقيل رياض محمد الخريف	المملكة العربية السعودية
داودا سيمبين محمد الأمين راغاني هيريماندیمبي رازافيندرامانانا	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا–بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
أدريان أرماس غابرييل لوبيتيغوي	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

فريق الإدارة العليا
(من اليسار إلى اليمين):

ميتسوهيرو فوروساوا،
نائب المدير العام

كارلا غراسو،
نائب المدير العام ورئيس الشؤون الإدارية

تاو جانغ،
نائب المدير العام

ديفيد ليبتون،
النائب الأول للمدير العام

كريستين لاغارد،
المدير العام

كبار موظفي الصندوق (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٨)

إدارات المناطق الجغرافية

أبيب سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
شان يون ري	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
بول تومسين	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
أليخاندرو ويرنر	مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية

جيرارد رايس	مدير إدارة التواصل
أندرو تويدي	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
شارميني كوري	مدير معهد تنمية القدرات
شون هاغان	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توباياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
موريس أوبستفلد	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
لويس مارك دوشارم	مدير إدارة الإحصاءات
مارتن مولايزن	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

تشيكاهيسا سومي	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
كريستوفر لين	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
جيفري فرانكس	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا/ كبير الممثلين المقيمين لدى الاتحاد الأوروبي

الخدمات المساندة

كريس هيموس	مدير إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات بالنيابة
كالبانا كوتشار	مدير إدارة الموارد البشرية
جيانهاي لين	أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

المكاتب

دانييل سيترين	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
تشارلز كولينز	مدير مكتب التقييم المستقل
نانسي أسيكو أونيانغو	مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
ديريك بيلز	مدير مكتب الاستثمار
فيفيك أرورا	مدير مكتب إدارة المخاطر

قراءات إضافية

الجزء ١: نظرة عامة

مقدمة

الأدوار الرئيسية للصندوق

صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/index.htm

تحت الأضواء

١– تحسين عمل النظام العالمي

مذكرات سياسات – تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٧: http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2017/07/27/2017-external-sector-report

صحيفة وقائع – صناديق تنمية القدرات: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2017/04/19/Funds-for-Capacity-Development

صحيفة وقائع – المراكز الإقليمية لتنمية القدرات: http://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2017/06/14/imf-regional-capacity-development-initiatives

مذكرات سياسات – مراجعة خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/12/19/pp121917-AdequacyOfTheGFSN

٢– وضع النمو على مسار قابل للاستمرار

عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: http://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017

٣– جعل النمو احتوائيا للجميع

عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير الراصد المالي: التصدي لعدم المساواة: http://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2017/10/05/fiscal-monitor-october-2017

قمة قادة مجموعة العشرين، ٢٠١٧: "Fostering Inclusive Growth" http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/2017/062617.pdf

معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات، كتيب التدريب: دورات تدريبية عن النمو الاحتوائي: http://www.imf.org/external/np/ins/english/training.htm

٤– الحد من الفساد

بيان صحفي – «سياسة الحوكمة والفساد»: http://www.imf.org/en/news/articles/2017/08/01/pr-the-role-of-the-fund-in-governance-issues-review-of-the-guidance-note

٥– الاستفادة من التكنولوجيا

استثمار فترات الرخاء. عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير الراصد المالي: https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2018/04/06/fiscal-monitor-april-2018

أضواء على أهم الأحداث الإقليمية

الإمكانات الإيرادية غير المستغلة في إفريقيا جنوب الصحراء، مايو ٢٠١٨، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: http://www.imf.org/en/Publications/REO/SSA/Issues/2018/04/30/sreo0518

مذكرة مناقشات خبراء الصندوق رقم ١٨٠٣ – طاقة مالية مركزية في منطقة اليورو: http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/SDN/2018/SDN1803.ashx

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية

الرقابة الثنائية

مذكرة مناقشات خبراء الصندوق، ٢٠١٨ – المراجعة المرحلية لأعمال الرقابة: http://www.imf.org/~/media/Files/Publications/PP/2018/pp030718-2018-interim-surveillance-review.ashx

مذكرات سياسات – «استخدام مؤشرات الأطراف الثالثة في تقارير الصندوق»: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/11/22/pp101217use-of-third-party-indicator

المشورة بشأن السياسات

مذكرات سياسات – جدول أعمال مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن السياسات العالمية: http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2018/04/18/md-spring-meetings-global-policy-agenda-041918

مذكرات سياسات – "Increasing Resilience to Large and Volatile Capital Flows – The Role of Macroprudential Policies": http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/07/05/pp060217-increasing-resilience-to-large-and-volatile-capital-flows

مذكرات مناقشات خبراء الصندوق – "Trade-Offs in Bank Resolution": https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/02/09/Trade-offs-in-Bank-Resolution-45127

بيان صحفي – «الضرائب وأهداف التنمية المستدامة»: http://www.imf.org/en/news/articles/2018/02/16/pr1856-platform-for-collaboration-on-tax-first-global-conference-on-taxation-and-sdgs

بيان صحفي – «مجموعة الأدوات اللازمة لفرض الضرائب على التحويلات الخارجية غير المباشرة»: https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/07/31/pr17308-the-platform-for-collaboration-on-tax-invites

مذكرات سياسات – «أدوات الدين السيادي المشروطة – مرفقات»: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/05/19/pp032317-annexes-state-contingent-debt-instruments-for-sovereigns

بيان صحفي – «Vienna Initiative Seeks New Growth Model to Drive Forward Innovation in Emerging Europe" IMF, March 13, 2018: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/03/13/pr1884-vienna-initiative-seeks-new-growth-model-to-drive-forward-innovation

البلدان منخفضة الدخل والنامية

مذكرات سياسات – «إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل»: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/10/02/pp082217LIC-DSF

مذكرات سياسات – «الضمانات الاجتماعية وتصميم البرامج التي تدعمها موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وأداة دعم السياسات»»: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/06/01/pp042117social-safeguards-and-program-design-in-prgt-and-psi

بيان صحفي – مؤتمر «إدارة التدفقات الرأسمالية: التحديات التي تواجهها البلدان النامية» المنعقد في زامبيا: https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/05/05/pr17150-zambia-imf-hosts-conference-on-managing-capital-flows-challenges-for-developing-countries

موضوعات أخرى

«عدم المساواة والفقر عبر الأجيال في الاتحاد الأوروبي»: http://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/01/23/Inequality-and-Poverty-across-Generations-in-the-European-Union-45137

مذكرات سياسات – «بناء القدرات في مجال المالية العامة في الدول الهشة»: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/06/14/pp041817building-fiscal-capacity-in-fragile-state

البيانات

مذكرات سياسات – «الاستراتيجية الشاملة للبيانات والإحصاءات للصندوق في العصر الرقمي»: http://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2018/03/20/pp020918imf-executive-board-supports-new-strategy-for-data-and-statistics-in-the-digital-age

مذكرات سياسات – «قياس الاقتصاد الرقمي»: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/04/03/022818-measuring-the-digital-economy

دراسة صندوق النقد الدولي حول سياسة السلامة الاحترازية الكلية: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/061013b.pdf

دراسة صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية حول سياسة السلامة الاحترازية الكلية: http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/2016/083116.pdf

بيانات مسح سياسة السلامة الاحترازية الكلية الصادر عن صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/04/30/pp043018-imf-annual-macroprudential-policy-survey

بيان صحفي – «تقرير مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي حول التقدم المحرز بشأن مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات»، صندوق النقد الدولي، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧: https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/21/pr17363-fsb-and-imf-report-on-progress-with-g20-data-gaps-initiative

قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، إمكانية الحصول على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية: http://data.imf.org/?sk=E5D-CAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C

دليل شفافية المالية العامة: https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml?redirect=true

الجزء ٣– الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

مذكرات سياسات – نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل. "القواعد والتنظيمات فيما يتعلق بحساب الاستثمار»: http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Rules-and-Regulations-for-the-Investment-Account-PP4734

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

كبار موظفي الصندوق: https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/related-material.htm

توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية والنوع والبلد: https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/web-tables.htm

رواتب موظفي الصندوق: https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/web-tables.htm

مكتب التقييم المستقل

مكتب التقييم المستقل: http://www.ieo-imf.org/ieo/pages/IEOHome.aspx

أهداف التنمية المستدامة

أقرت البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة رسميا في قمة الأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك في شهر سبتمبر ٢٠١٥، لتحل بذلك محل الأهداف الإنمائية للألفية التي انقضت مدة تنفيذها. وتركز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على خمسة عناصر أساسية: الشعوب، وكوكب الأرض، والسلام، والرخاء، والشراكات. ويلتزم صندوق النقد الدولي، في حدود المهام المنوطة به، بالمساهمة في الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأطلق الصندوق عددا من المبادرات بهدف تعزيز الدعم الذي يقدمه للبلدان الأعضاء على النحو اللازم في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاختصارات

AML/CFT	anti-money laundering and combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
e-GDDS	Enhanced General Data Dissemination System	النظام العام المعزز لنشر البيانات
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FM	*Fiscal Monitor*	الراصد المالي
FSI	Financial Soundness Indicator	مؤشرات السلامة المالية
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty industrialized economies	الاقتصادات الصناعية في مجموعة العشرين
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSR	*Global Financial Stability Report*	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GPA	Global Policy Agenda	جدول أعمال السياسات العالمية
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Country	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
LIDC	low-income developing country	بلد نام منخفض الدخل
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PPM	postprogram monitoring	المراقبة اللاحقة للبرنامج
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
REO	*Regional Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد الإقليمي
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
SARTTAC	South Asia Regional Training and Technical Assistance Center	مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SDR	Special Drawing Right	حقوق السحب الخاصة
SMP	staff-monitored program	برنامج يتابعه خبراء الصندوق
UN	United Nations	الأمم المتحدة
WEO	*World Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد العالمي

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

تحريرا في ١ أغسطس ٢٠١٨

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٨، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الجزء ٣ الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٩ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويعرض الملحق السادس والرابط الإلكتروني www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٨ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عمليات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد فيكامزيى (رئيسا)، والسيدة ديفيد والسيدة سيرنز، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستين لاغارد

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

يمكن الحصول على هذه المطبوعة أو تنزيلها إلكترونيا إلى جانب الملحق السادس «الكشوف المالية» بالمجان بإحدى طريقتين: إما بكتابة العنوان الإلكتروني في المتصفح على جهاز الكمبيوتر الشخصي أو اللوح الإلكتروني، أو عن طريق المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة (باركود) على هذه الصفحة. ونأمل أن تقوموا بزيارة الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي واستعراض كل المواد المتاحة عليها.

www.imf.org/AR2018

قام بإعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي بالتشاور مع مجموعة عمل من مختلف إدارات الصندوق. وأشرف كل من كريستوف روزنبرغ وجيفري هيدن ولينداكين على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير التابع للجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة ألكسندر تومبيني. وباشر مهام المحرر الرئيسي أنتوني أنيت وشغلت كل من ألكسندرا راسل ودينيس بيرغيرون منصب مدير مشروع. وقدمت كريستال هيرمان المساعدة في التصميم الرقمي. وقدم روميت بانشولي المساعدة في جانب التحرير اللغوي، كما قدم هايون وو بارك المساعدة على الجانب الإداري.

التصميم: مؤسسة Beth Singer Design LLC www.bethsingerdesign.com

تصميم الصفحة الإلكترونية: مؤسسة Feisty Brown www.feistybrown.com

الصور الفوتوغرافية: الغلاف الأمامي: Alamy © (العلوية إلى اليسار), IMF © (السفلى إلى اليسار). صفحة ١٢: iStock ©. صفحة ١٣: iStock © (العلوية),iStock © (السفلى إلى اليسار). صفحة ١٦: IMF © صفحة ١٧: IMF © (الصف الأول، إلى اليسار),iStock © (الصف الأول، إلى اليمين) iStock (الصف الثاني، إلى اليسار) IMF © (الصف الثاني، في الوسط),IMF © (الصف الثاني، إلى اليمين),IMF © (الصف الثالث، إلى اليسار),iStock © (الصف الثالث، في الوسط),© IMF (الصف الثالث، إلى اليمين),iStock © (السفلى). صفحة ١٩: Page 18: © IMF. © Alamy (العلوية إلى اليسار),Alamy © (العلوية في الوسط),Alamy © (العلوية إلى اليمين),iStock © (السفلى إلى اليمين). صفحة ٢١: Getty Images © (العلوية),Getty Images © (الثانية من أعلى),IMF © (الثالثة من أعلى),Getty Images © (السفلى إلى اليسار),iStock © (السفلى إلى اليمين). صفحة ٢٢: iStock © (العلوية إلى اليسار),iStock © (السفلى إلى اليسار),Alamy © (العلوية في الوسط),iStock © (السفلى في الوسط),iStock © (اليمنى). صفحة ٢٣: iStock ©. صفحة ٢٤: IMF © صفحة ٢٥: Newscom © (العلوية إلى اليسار),iStock © (السفلى إلى اليسار),iStock © (الوسطى), iStock © (اليمنى). صفحة ٢٦: IMF © (السفلى إلى اليسار),Alamy © (العلوية إلى اليمين),Newscom © (السفلى إلى اليمين). صفحة ٢٧: iStock © (اليسرى),Getty Images © (الوسطى),Getty Images © (اليمنى). صفحة ٢٨: Alamy © (اليسرى),Getty Images © (العلوية إلى اليمين),Getty Images © (السفلى إلى اليمين). صفحة ٣٠: Getty Images © (السفلى إلى اليسار),iStock © (السفلى إلى اليمين)،

صفحة ٣٢: Alamy ©. صفحة ٣٣: Getty Images © (العلوية إلى اليسار),Lindsey Leger © (العلوية إلى اليمين). صفحة ٣٤: Alamy © (السفلى إلى اليسار). صفحة ٣٥: Getty Images © (السفلى إلى اليمين).

iStock © :Page 36. صفحة ٣٧: iStock © (العلوية), Getty Images © (السفلى). صفحة ٣٩: iStock ©. صفحة ٤٠: iStock ©. صفحة ٤١: Getty Images ©. صفحة ٤٢: Getty Images ©.

صفحة ٤٤:Getty Images © (العلوية),iStock © (الوسطى),Alamy © (السفلى). صفحة ٥٢: iStock © (العلوية),iStock © (السفلى). صفحة ٥٣: iStock ©. صفحة ٥٤: Alamy ©

صفحة ٥٥: Alamy ©. صفحة ٥٦: Alamy © (اليسرى),Alamy © (العلوية إلى اليمين),iStock © (السفلى إلى اليمين). صفحة ٥٨: Alamy © (العلوية إلى اليسار),iStock © (العلوية إلى اليمين),iStock © (السفلى إلى اليسار). صفحة ٦٠: iStock © (العلوية إلى اليسار),iStock © (السفلى إلى اليسار). الصفحتان ٦٠–٦١: iStock © (صفحة الوسط المزدوجة). صفحة ٦١: iStock © (اليسرى),iStock © (اليمنى).

صفحة ٦٣: iStock © (العلوية),iStock © (الوسطى),Getty Images © (السفلى). صفحة ٦٤: iStock © (العلوية),iStock © (الوسطى),iStock © (السفلى). صفحة ٦٨: Alamy © (اليسرى),Newscom © (اليمنى). صفحة ٧٦: IMF © (العلوية), IMF © (السفلى). الغلاف الخلفي: Getty Images © Alamy, © iStock, © iStock, © Getty Images, © Alamy, © Getty Images, © Getty Images, © Alamy, © iStock, © iStock, © iStock, © Getty Images, © Alamy, © Getty Images (عكس اتجاه عقارب الساعة من الأعلى).

«لكي ننجح بحق، ينبغي أن نعمل معا. فلا يزال التعاون أفضل وسيلة على الإطلاق لخلق مستقبل أكثر رخاء لكل الأمم».

كريستين لاغارد
المدير العام

ISBN 978-1-4843-7346-0

www.imf.org

International Monetary Fund
700 19th Street NW
Washington, DC 20431 USA